



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة



ميدان: العلوم الاقتصادية و التجارية

كلية: العلوم الاقتصادية و التجارية

فرع: علوم اقتصادية

قسم: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

رقم:

عنوان الموضوع

سياسة سعر الصرف وأثرها على الميزان التجاري في الجزائر

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تحت إشراف الأستاذ

من إعداد الطالب:

صيد فاتح

بوالدخان نرجس

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الرتبة المهنية	الإسم واللقب
مشرف	أستاذ محاضر	صيد فاتح
رئيس	أستاذ محاضر	شرفق سمير
ممثل	أستاذ محاضر	سحاب نادية

إهداء

أهدي هذا العمل إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما

والدي العزيزين أدامهما إلي

إلى من زين أيامي زوجي

إلى إخوتي وأخواتي

إلى كل الأهل و الأصدقاء

إلى كل طالب علم

لكل هؤلاء أهدي هذا العمل بنية صادقة ودعوة خالصة

شكر و تقدير

أشكر العاليي التقدير على إتمام هذا البحث
أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذ الفاضل المشرف
على هذا البحث الأستاذ صيد فاتح على ما قدمه لي
من إرشادات هادفة وتوجيهات قيمة والحرص الدائم
على متابعة هذا العمل في مختلف مراحل
كما أتقدم بشكري الجزيل للأساتذة الأجلاء أعضاء لجنة
المناقشة على قبولهم مناقشة وتقييم هذا البحث
كما لا يفوتني أن أتقدم بتشكراتي الخالصة إلى كل
الأساتذة والزلاء على تشجيعاتهم وإلى كل من أعانني
من قريب أو بعيد لإعداد هذا البحث

الفهرس

الصفحة	قائمة المحتويات
II	الإهداء.....
III	الشكر.....
V	قائمة المحتويات.....
VI	قائمة الجداول.....
VII	قائمة الأشكال.....
أ	المقدمة.....
4	الفصل الأول: عموميات حول سعر الصرف وعلاقته بالميزان التجاري.....
5	المبحث الأول: الدراسة النظرية لسعر الصرف.....
5	المطلب الأول: مفاهيم حول سعر الصرف.....
7	المطلب الثاني: سياسة سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه.....
16	المطلب الثالث: تحديد سعر الصرف.....
22	المطلب الرابع: سوق الصرف الأجنبي وأهم مخاطر الصرف الأجنبي.....
27	المبحث الثاني: ماهية الميزان التجاري. وعلاقته بأسعار الصرف.....
28	المطلب الأول: مفاهيم حول الميزان التجاري وأهم أقسامه.....
30	المطلب الثاني: أسباب الاختلال والعوامل المؤثرة في الميزان التجاري.....
34	المطلب الثالث: الميزان التجاري وعلاقته بأسعار الصرف.....
37	المبحث الثالث: الدراسات السابقة.....
41	خلاصة الفصل الأول.....
42	الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار على الميزان التجاري.....
42	المبحث الأول: تطور نظام الصرف في الجزائر.....
42	المطلب الأول: نظام الصرف في الجزائر بعد 1986.....
49	المطلب الثاني: التطورات الحديثة لسعر صرف الدينار.....
53	المطلب الثالث: سياسات سعر الصرف في الجزائر.....
58	المبحث الثاني: استراتيجية الجزائر في مجال التجارة الخارجية.....
58	المطلب الأول: تطور الميزان التجاري الجزائري.....
66	المطلب الثاني: تطور الهيكل السلعي الجزائري.....
70	المطلب الثالث: مقارنة بين تطور سعر صرف الدينار والصادرات.....
70	المبحث الثالث: المشاكل والآفاق التي تواجه الاقتصاد الجزائري.....
70	المطلب الأول: المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد.....

71	المطلب الثاني: استراتيجية الجزائر في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات.....
75	الخاتمة.....
76	قائمة المراجع.....

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
59	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي 1991-1986	01
60	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي بين 1991 و 1994	02
62	تطور سعر صرف الدينار مقابل الأورو والدولار 2001-2014.	03
64	تطور سعر صرف الدينار و احتياطات الصرف خلال الفترة 1999-2014	04
64	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار والأورو وتطور أسعار النفط (2013-2016)	05
66	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار والأورو (2017-2020)	06
69	الرقابة على الصرف بعد صدور قانون (10/90)	07
73	تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1970-1986)	08
75	تطور الميزان التجاري خلال الفترة 1987-2000	09
79	تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2016-2019)	10
81	تطور هيكل الواردات الجزائرية خلال الفترة 2005-2019	11
83	تطور هيكل الواردات الجزائرية 2014-2019	12
84	يبين تطور الصادرات وسعر الصرف خلال الفترة (2014-2019) الوحدة مليون دولار	13

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
19	تحديد سعر الصرف وفق نظام سعر الصرف الحر في ظل قاعدة العملات الورقية	01
27	توضيح كيفية التوازن في سوق الصرف	02
39	العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري	03

المقدمة

تعتبر العلاقات الاقتصادية الدولية المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي داخل جميع الدول، إذ تربط هذه الأخيرة فيما بينها بعلاقات اقتصادية متعددة الأطراف تجاوزت بها الحدود والكيانات الوطنية والاقليمية، ولا يمكن لهذه العلاقة أن تستمر إلا في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي يشهده العالم.

و الملاحظ أن أهم المشكلات الذي يشهدها المبادلات الاقتصادية بين مختلف الدول خلال مراحل تطور النظام النقدي العالمي و هي مشكلة العلاقة بين العملة الوطنية و العملات الأجنبية ،حيث أن كل عملية تبادل للسلع و الخدمات لا بد أن يترتب عليها تبادل لعملات الدول المصدرة و المستوردة مما أدى إلى ضرورة وجود نظام نقدي عالمي أو ما يسمى بسعر الصرف .حيث يلعب هذا الأخير دورا مهما لدى كل اقتصاديات العالم كونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية بالإضافة الى تأثيره على حجم التجارة الخارجية و بالتالي على وضعية الميزان التجاري للدولة . حيث تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم ادوات السياسة النقدية الفعالة لحمالة الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية التي يمكن ان يتعرض لها .و منذ الخروج من نظام سعر الصرف الثابت وانتقال العديد من الدول المتقدمة والنامية نحو نظام الصرف المرن ،أصبح الباحثون الاقتصاديين مهتمين بمناقشة العلاقة بين سعر الصرف و التجارة ،و تعتبر سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية من أهم السياسات التي تسعى إلى تحقيق التوازن الخارجي من خلال رفع حجم الصادرات و الحد من الواردات ،حيث قامت معظم الدول النامية باتخاذ جملة من الاصلاحات قصد مواكبة تطور الاقتصاد العالمي ،حيث لجأت الى سياسة تخفيض قيمة عملتها المحلية كأداة لتصحيح الخلل في الميزان التجاري في إطار توصيات صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية .

والجزائر كغيرها من الدول النامية قامت بالعديد من التخفيضات في قيمة الدينار محاولة بذلك الخروج من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، ومنح القوة للاقتصاد الوطني من خلال زيادة الصادرات والحد من قيمة الواردات من أجل إعادة التوازن للميزان التجاري، إذ يقيس هذا الأخير الفجوة بين الصادرات والواردات (الفائض، العجز، التوازن) وفي حالة الجزائر زادت الواردات وتراجعت الصادرات في ان واحد، حيث أن الجزائر وقعت في مصيدة وهي سعر صرف العملة الوطنية لقاء العملات الاخرى التي تقيم بها أسعار الصادرات والواردات.

إذ يعتبر سعر النفط مورد استراتيجي للجزائر والذي يعد السبيل الوحيد لتواجدها في السوق العالمية بنسبة صادرات تقدر ب 98 بالمئة من إجمالي الصادرات فيتم تحصيلها بالدولار الامريكى أما الواردات فإن معظمها من منطقة اليورو مما جعل الجزائر في مواجهة المشاكل المترتبة عن الفرق في قيمة العملات.

وعلى ضوء ما سبق ندرك أهمية دراسة أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري.

1. إشكالية الدراسة:

وبناء على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي

. ما هو أثر التغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري؟

. كيف تؤثر سياسة سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية

. ما هي العوامل المحددة لسعر الصرف؟

. ما هو أثر تخفيض سعر الصرف الجزائري على العجز في التجاري ؟

. ما هو نوع نظام سعر الصرف السائد في الجزائر ؟

2. فرضيات الدراسة:

. يمكن القول أن سعر الصرف هو عدد الوحدات من عملة ما اللازمة للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى

. تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري من خلال زيادة الصادرات

. تنوع الاقتصاد حل أنسب لمشكلة الفوارق بين العملات.

3. أسباب اختيار الموضوع:

. دراسة سعر الصرف والميزان التجاري ومعرفة مدى تأثير الاول على الثاني

. الرغبة في البحث عن مختلف التطورات و المراحل الحاسمة التي مر بها سعر صرف الدينار الجزائري

. أهمية الميزان التجاري كمؤشر رقمي للوضعية الخارجية و العلاقات الخارجية للدول ,

4. أهداف الدراسة:

نهدف من خلال الدراسة إلى تحقيق الاهداف التالية

. معرفة كيفية تحديد سعر الصرف في ظل أنظمة الصرف

. محاولة الاحاطة بمختلف المفاهيم المتعلقة بسعر الصرف

. تقييم سياسة الجزائر في مجال الصرف في ظل المراحل المختلفة والاصلاحات التي شهدتها الاقتصاد الوطني.

. الوقوف على طبيعة العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري.

5. أهمية الدراسة:

أصبح سعر الصرف في الآونة الاخيرة محل اهتمام الاقتصاديين حيث تزايدت أهميته وذلك لما يربطه بمجموعة من

المتغيرات الاقتصادية الكلية حيث برزت أهميته خاصة في الدول المتقدمة التي أدخلته ضمن خططها عبر مراحل

تطور النظام النقدي العالمي، بل وأصبح متغيرا هاما في السياسات الاقتصادية وبرامجها الاقتصادية، والتي اعتمده

كوسيلة لتصحيح الاختلالات الكلية بالنسبة لإقتصادياتها

مما سبق تتجلى أهمية الدراسة في إبراز وتحديد العلاقة بين كل من صرف الدينار والمتغيرات الاقتصادية الكلية في

الجزائر وما يتخلل من ذلك من أنظمة وسياسات الصرف وتطورها في الاقتصاد الجزائري.

5 مبررات اختيار الدراسة:

هناك العديد من الاسباب التي أدت إلى اختيار هذا الموضوع منها

. يعتبر سعر الصرف من المواضيع بالغة الأهمية، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية والمالية الدولية التي تمر بها

الجزائر في الوقت الراهن بصفة خاصة والاقتصاد العالمي بصفة عامة

. الموضوع يندرج في إطار التخصص فنحن مستهدفون بهذه التساؤلات أكثر من غيرنا

. الحرص على دراسة وفهم سعر صرف العملة في الجزائر أثره على الميزان التجاري، وكذا معرفة كيفية اتخاذ قرار

سياسة التخفيض من قيمة العملة كأداة لتسوية العجز في الميزان التجاري.

6. حدود الدراسة.

أ. **الحدود الموضوعية:** اهتمت هذه الدراسة بالمحاور المرتبطة بكل من سعر الصرف والميزان التجاري ومجموعة المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث تم تقديم الإطار النظري لكل من المتغيرين وكذلك تطورهما في الاقتصاد الجزائري

ب. **الحدود الزمنية:** فترة الدراسة 1962-2019 وقد اعتمدنا هذه الفترة لأنها شهدت مختلف الأنظمة والسياسات التي شهدتها تطور سعر صرف الدينار وكذلك الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الجزائري.

ج. **الحدود المكانية:** تخص هذه الدراسة الحدود الجغرافية للاقتصاد الجزائري

7. المنهج المتبع:

لمحاولة الإجابة عن الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي من أجل البحث في مختلف المفاهيم المتعلقة بسعر الصرف وأنظمتها والميزان التجاري وأهم أقسامه وكما استخدمنا أيضا المنهج التاريخي من خلال إبراز المعطيات عن الأحداث السابقة وفحصها وتحليلها، بالإضافة إلى المنهج التحليلي في سرد وتطور الاقتصاد الجزائري

8. هيكل الدراسة.

قسمت الدراسة إلى فصلين: الفصل الأول الموسوم بعموميات حول سعر الصرف والميزان التجاري والتي نتناولنا من خلاله مفاهيم مختلفة لسعر الصرف وأنواعه وكيفية تحديده وتم التطرق لسوق الصرف الأجنبي وتعرفنا على أنظمة الصرف التي تطورت عبر مراحل تطور نظام النقد العالمي، وفي الجزء الثاني تناولنا الميزان التجاري وأقسامه والاختلال فيه وعلاقته بسعر الصرف.

أما في الفصل الثاني فتناولنا تطور نظام الصرف في الجزائر وأهم المراحل التي مر بها سعر الصرف الدينار وتطور الميزان التجاري خلال الفترة 1962-2019.

الفصل الأول

عموميات حول سعر الصرف

والميزان التجاري

تمهيد:

إن تشابك العلاقات الاقتصادية و النشاط التجاري بين مختلف دول العالم و التي لكل منها عملة وطنية مختلفة أدى إلى وجود ما يسمى بسعر الصرف الأجنبي ،حيث ترتب على تداخل مصالح الدول واتساع المبادلات التجارية ، وقيام التبادل بين مختلف دول العالم وقيام بعلاقات دائنة ومدينة متبادلة بين الدول ومن أهم المشكلات التي تبرز في التبادل الدولي خاصة بعد اتجاه العديد من الدول إلى تعويم عملاتها هي مشكلة العلاقة بين العملة المحلية والعملات الأجنبية وهو ما أدى إلى نشوء أسواق الصرف الأجنبية حيث تباع و تشتري العملات الأجنبية وعادة ما تتعرض عملات الأقطار المختلفة لتقلبات و تغيرات مستمرة نتيجة تشابك عوامل عديدة تنجر عنها مخاطر في المعاملات الاقتصادية الدولية ، فيصعب على المتعاملين الاقتصاديين في كثير من الأحيان تقاؤها و تغطيتها مما يتسبب في حدوث خسائر كبيرة.

ومن هنا تظهر أهمية دراسة سعر الصرف وكل تأثيراته المختلفة على الاقتصاد الوطني كونه يؤثر على كل المتغيرات الاقتصادية الكلية وحجم التجارة الخارجية وبالتالي على وضعية الميزان التجاري ويأتي هذا الفصل من الموضوع ليغطي القسم الأول من الجانب النظري للدراسة من خلال تقديم أساسيات حول سعر الصرف من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول: الدراسة النظرية لسعر الصرف.**
- **المبحث الثاني: ما هو الميزان التجاري وعلاقته بسعر الصرف؟**
- **المبحث الثالث: هذا المبحث مخصص للدراسات السابقة.**

• المبحث الأول: الدراسة النظرية لسعر الصرف.

يعتبر سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على مجال المعاملات الاقتصادية الدولية، إذ يعكس العلاقات المترابطة بين اقتصاديات الدولية، كما يعبر على المكانة الاقتصادية للدول، ويتم تحديد سعر الصرف كأى سلعة وفقاً لقانون السوق (العرض والطلب) في سوق الصرف بدلالة نظام الصرف المعتمد من الأنظمة المتعارف عليها ولقد تعددت النظريات المفسرة لتغيرات سعر الصرف تبعاً لتعدد الأنظمة. دون أن نستطيع إعطاء تفسير دقيق ومحدد لهذه التغير وذلك لارتباط سعر الصرف بالعديد من العوامل كالتضخم و أسعار الفائدة قد تتسبب في خسائر كبيرة في الصرف.

- المطلب الأول: ما هو سعر الصرف؟

لكل دولة من الدول عملة وطنية خاصة بها تتخذها مقياساً للتعبير عن قيمة كل سلعة من السلع المحلية المعروضة فيها ومن جهة نظر المقيمين فيها هي كمية النقود التي يمكن بواسطتها شراء أي سلعة وبيعها ويشمل ذلك العملات الأجنبية الأخرى أيضاً.

- أولاً: مفهوم سعر الصرف.

يمكن النظر إلى سعر الصرف من زاويتين مختلفتين فمن الزاوية الأولى يعرف سعر الصرف بأنه: (عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي)¹ ومن الزاوية الثانية ننظر لسعر الصرف على أنه عدد الوحدات بالعملة الأجنبية التي تدفع تمن الوحدة من العملة الوطنية.

ومن خلال التعريف يمكن القول إن السعر الصرف هو المرآة التي ينعكس عليها مركز أي دولة التجاري مع العالم الخارجي وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات و الواردات إذ تعد أسعار الصرف أداة ربط بين الاقتصاد المحلي و الاقتصاد العالمي.²

- كما عرف سعر الصرف أيضاً بأنه: قيمة العملة الأجنبية مقومة بالعملة المحلية.³

- ويعرف سعر الصرف كذلك على أنه السعر الذي يتم من خلاله مبادلة عملة بأخرى.⁴

• وعرف الاقتصادي جيمس أنجرام سعر الصرف بأنه ("بمطابه قاموس من كلمة واحدة يمكن أن تترجم بواسطتها جميع الأسعار من لغة أجنبية الى لغة محلية").⁵

¹د- سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الناشر الدار المصرية اللبنانية ص 131.

²د-سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف والسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات دار يازوري العلمية للنشر والتوزيع الأردن عمان ص 15-16.

³د-بسام الحجار نظام النقد العالمي وأسعار الصرف دار المنهل اللبناني الطبعة الأولى 2009 ص 95.

⁴د-عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية دار صفاء للنشر والتوزيع -

عمان. الطبعة الأولى ص 23

⁵د-سمير فخري نعمة ص 15.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج بأن سعر الصرف عبارة عن عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يمكن مبادلتها بعملة واحدة من العملة المحلية.

• **ثانياً: طريقة تسعير العملات.**

توجد طريقتين لتسعير العملات الأجنبية:

• **طريقة التسعير المباشر:**

تبيين هذه الطريقة عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية ومبلغها ثابت تسمى الأساس

• **الطريقة التسعير الغير مباشر:**

وتبيين هذه الطريقة عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي تشتري مقابل وحدة واحدة من العملة المحلية والتي تعتبر في هذه الحالة هي المبلغ الثابت (عملة الأساس) في حين العملة الأجنبية تمثل المبلغ المتغير.

• **ثالثاً: أشكال سعر الصرف.**

- **أولاً: سعر الصرف الإسمي:**¹

- يعرف سعر الصرف الإسمي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات محلية أو العكس أي سعر عملة محلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية ويتم تحديد سعر الصرف الإسمي تبعاً لقوى العرض والطلب في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة وينقسم سعر الصرف الإسمي إلى نوعين: الأول هو السعر المعمول به فيما يخص المبادلات التجارية الرسمية وسعر صرف المعمول به في الأسواق الموازية بمعنى أنه يوجد أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت.

- ونستنتج أن سعر الصرف الإسمي لا يأخذ بعين الاعتبار معدل التضخم للدول وبهذا فإنه لا يبين حقيقة العملة ولا يعتبر معيار يعتمد عليه لقياس تنافسية الدول في الأسواق العالمية.

- **ثانياً سعر الصرف الحقيقي:**

هو السعر الذي يمنح للعملة الوطنية قيمتها الحقيقية، فهو يعبر عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة من السلع المحلية، إذ يقيس قدرة البلاد على المنافسة كما يساهم في اتخاذ القرارات.

كما أن سعر الصرف الحقيقي يقيس معدل التضخم في البلاد حيث كلما كان الفرق بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الإسمي قليل كلما كان معدل التضخم منخفض سعر الصرف الحقيقي هو سعر الذي يبرز القوة الشرائية للعملة ويساعد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم.

ويتم حساب سعر الصرف الحقيقي بالعلاقة التالية:

$$TCR = \frac{TCN \cdot P^*}{p}$$

¹ -د- سلامة ظريفة محاضرات في اقتصاد سعر الصرف جامعة 8 ماي قادمة 1945 السنة الجامعية 2016 - 2017 ص 10.

TCR: سعر الصرف الحقيقي يعكس الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية

P: مستوى السعار في البلد المحلي

P*: مستوى السعار في البلد الأجنبي

TCN: سعر الصرف الإسمي

1. ثالثا: سعر الصرف الفعلي:

يعبر سعر الصرف الفعلي عن مؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، أي أن سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثانية. يدل سعر الصرف الفعلي على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لسلسلة من العملات خلال فترة زمنية معينة.

2. رابعا: سعر الصرف الفعلي الحقيقي¹

هو اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثابتة، وحتى يصبح هذا دلالة ملائمة من أجل قياس تنافسية البلد اتجاه الخارج لابد أن يخضع هذا المعدل إلى التصحيح من خلال إزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية.

نستنتج أن الصرف الفعلي الحقيقي يقيس كيفية تغير سعر الصرف بلد معين اتجاه شركائه الخارجيين بالقياس إلى فترة أساس معينة في حين حركات الأسعار الإسمية لا تشير إلى تغيير في تنافسية سلع التصدير للبلد المعني.

3. خامسا: سعر الصرف التوازني²

سعر الصرف التوازني هو سعر الصرف الذي يحدده قوى العرض والطلب عند تساوي القيمة المطلوبة مع القيمة المعروضة من إحدى العملات بغض النظر أثر المضاربة وحركة رؤوس الأموال الغير عادية فسعر الصرف التوازني مثل توازن لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة ووجود المنافسة التامة ويكون هذا السعر متزامنا مع التوازن في ميزان المدفوعات.

-المطلب الثاني: السياسات سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه:

يعتبر سعر الصرف من العناصر المهمة لتحديد الحالة الاقتصادية للبلد ذلك من خلال السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف بلد ما، حيث أن هذه الأخير تعتبر مقياس نجاح، إذ أنه إذا كانت السياسة الاقتصادية المتبعة في بلد ما ناجحة يؤدي ذلك إلى إحداث أثر إيجابي في سعر صرف العملة، كما أنه توجد مجموعة

¹ دكتور تيجاني بالريقي. أ. أمين رشدي، أثر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية وفق متطلبات المعيار

المحاسبي الدولي 21 والنظام المحاسبي المالي مجلة الستائر الاقتصادية المجلد الثالث العدد 1 مارس 2017 ص 157.

² عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، مرجع سبق ذكره ص 52.

من العوامل المؤثرة في سعر الصرف حيث يمكن أن تؤدي هذه العوامل إلى مخاطر اقتصادية كبيرة سواء على المستوى الكلي (تأثيرها على ميزان المدفوعات) أو على المستوى الجزئي (حدوث تضخم).

الفرع الأول: السياسات الاقتصادية لسعر الصرف

تعتبر سياسات سعر الصرف سياسة اقتصادية ظهرت منذ استقلالها عن السياسة النقدية.

1. حيث تعرف سياسة سعر الصرف على أنها مجموعة من التوجيهات والتصرفات للسلطات النقدية التي لديها انعكاسات على نظام سعر الصرف كما تعتبر سياسة سعر الصرف أهم مجالات السياسة النقدية والتي تتحدد من معطيات سعر الصرف موضوعا لتدخلها معتمدة على العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والمتغيرات الاقتصادية، وكغيرها من السياسات الاقتصادية هدفها الرئيسي تحقيق الرفاهية العامة، فهي بذلك تسعى إلى زيادة في معدل النمو والبحث عن التوازن الخارجي والتحكم في التضخم.

2. أدوات سياسة سعر الصرف:

من أهم أدوات سياسة سعر الصرف:

أ. تعديل سعر صرف العملة: حيث أنه لما ترغب السلطات النقدية في تعديل توازن ميزان المدفوعات تقوم بتخفيض العملة أو إعادة تقييمها لما تدخل في ظل نظام سعر صرف ثابت.

أما عندما تتدخل في ظل نظام صرف عام فتحمل على تأتي على تحسن أو تدهور قيمة عملة.

ب. استخدام احتياطات الصرف:

عادة تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها ومثال على ذلك:

1. ففي حالة انهيار عملتها فتقوم ببيع العملات الصعبة من أجل الحصول على عملتها المحلية.

2. عندما تتحسن عملتها فتقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملات المحلية.

3. في حالة عدم كفاية الاحتياطات يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية.

ج. استخدام سعر الصرف: يستخدم البنك المركزي سياسة الفائدة المرتفعة في حالة انهيار العملة.

د. مراقبة الصرف: يتم استخدام هذه السياسة من أجل مقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة إذا كانت من أجل المضاربة.

هـ. إقامة سعر صرف متعدد: يهدف هذا النظام إلى خفيض من آثار وجدة التعليقات في الأسواق حيث يتميز بوجود سعرين أو أكثر بسعر صرف العملة.

3. سياسات سعر الصرف:

1.3 سياسة الرقابة على الصرف.

1.1.3 مفهوم الرقابة على الصرف:

الرقابة على الصرف هي تأمين استخدام الموارد من العملات الأجنبية المتوفرة والمرتبقة طبقا للمصالح الوطنية وهي إجراء تتخذه الدولة من أجل رفع سعر عملتها والمحافظة على قيمتها في أسواق الصرف

يتم ذلك بأن تقرر الدولة سعرا معيناً لعملتها تم تقوم بوضع نظام كامل لمراقبة هذا السعر لا ينخفض أو يرتفع إلا فيه حدود الهامش المسموح به
الغرض من الرقابة على الصرف يتمثل في:
-المحافظة على العملة فوق المستوى السائد وفق ظروف العرض والطلب.
- التغلب على النقص الذي تعانيه الدولة من الأرصدة الأجنبية من العملات والذهب ومحاولة الحد من الطلب عليها، وكذلك الحد من هروب رؤوس الأموال، حيث أن تصدير الذهب ورؤوس الأموال لا يمكن أن يتم بدون تصريح أو ترخيص من سلطات الرقابة على الصرف.
- رفع الأسعار الداخلية لإنعاش الصناعات الهامة ومواجهة الكساد وتشجيع الانتعاش.
- حماية الصناعات المحلية والحد من استيراد السلع غير الضرورية وذلك بمنح رخص الاستيراد للسلع الضرورية فقط.

2.3 : سياسة تخفيض العملة المحلية.

تعتبر من أهم سياسات سعر الصرف حيث يستخدم هذا الإجراء من أجل تحقيق أهداف اقتصادية.

1.2.3 مفهوم سياسة التخفيض.

هي تلك التقنية التي تقوم بموجبها السلطات العمومية (النقدية) بتخفيض قيمة العملة المحلية اتجاه قاعدة معينة.¹

كما يقصد بتخفيض قيمة العملة تخفيض المحتوى الذهبي الرسمي المحدد لوحدة النقدي إطار نظام أسعار الصرف ثابتة.

فالتخفيض هو التقليل المعتمد في قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأخرى فالدولة التي تعاني من اختلال هيكل في الميزان التجاري قد تلجأ إلى تخفيض قيمة عملتها من أجل تشجيع الصادرات والحد من الواردات²

ومن أهم أسباب تخفيض العملة المحلية:

أ. معالجة العجز في ميزان المدفوعات إن التخفيض في قيمة العملة يشجع الصادرات ويقيّد الاستيراد كما يعمل على الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج ففي حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات فإن قيمة العملة يؤدي إلى تخفيض قيمة الصادرات من وجهة الأجانب وسترتفع أسعار الواردات من وجهة نظر المحليين مما يؤدي إلى زيادة الصادرات فيعود التوازن إلى ميزان المدفوعات.

¹د-سمير فخري نعمة، مرجع سبق ذكره ص 87.

²دوحة سلمى أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية جامعة محمد خيضر بسكرة 2014-2015 ص 89.

ب. ارتفاع دخول المنتجين المحليين: يهدف التخفيض إلى زيادة دخول المنتجين المحليين وبالتالي تخفيض أعباء مديونيتهم خاصة عند تدهور أسعار منتجاتهم في الأسواق العالمية على أن اعتبار التخفيض في سعر الصرف يرفع من قيمة الصادرات مقومة بالعملة الوطنية من أجل تسهيل تصريف المنتجات إلى الخارج.

ج. معالجة البطالة: إنا اعتماد الدولة على سياسة تخفيض العملة يعمل على تشجيع إقامة الصناعات مما يزيد فرص التشغيل وبالتالي التقليل من حجم البطالة.

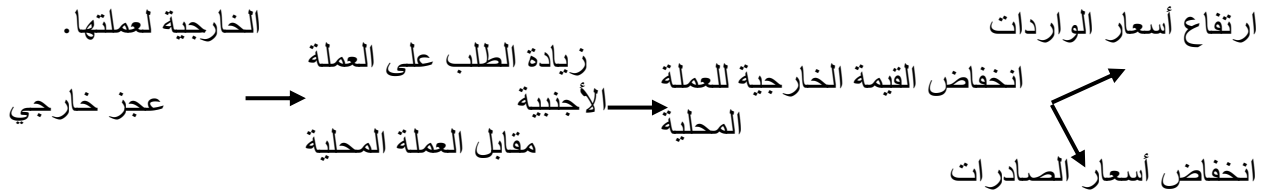
ومن أهم شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة.

✓ مرونة الجهاز الإنتاجي.

✓ مرونة الطلب الداخلي على السلع المستوردة ومرونة الطلب الخارجي على السلع المصدرة.

✓ الا تعتمد الدول الأخرى على سياسة تخفيض القيمة

الخارجية لعملتها.



مخطط يوضح كيفية تعديل الميزان التجاري بالتخفيض في قيمة العملة

2.2 آثار تخفيض قيمة العملة¹

أولاً: أثر التخفيض على الصادرات والواردات.

أ. على الواردات: إن تخفيض قيمة العملة الخارجية للعملة المحلية يؤدي إلى ارتفاع أسعار

الواردات المقومة بالعملة المحلية مما يؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي على الواردات.

ب. على الصادرات: إن تخفيض قيمة العملة الوطنية يترتب عنه انخفاض أسعار الصادرات مقومة

بالعملة الأجنبية وبالتالي زيادة الطلب الأجنبي على الصادرات مما يؤدي إلى زيادة حجم

الصادرات بشرط أن تكون مرونة الطلب على الصادرات أكبر من الواحد.

ثانياً: أثر التخفيض على مستوى الأسعار.

✓ إذا كانت نسبة مهمة من الإنتاج المستوردة من الخارج فإن الأسعار ترتفع.

✓ إن التخفيض من قيمة العملة المحلية سوف يجعل أسعار الواردات مرتفعة خاصة إذا كانت هذه

السلع مسرودة سلع ضرورية.

¹ -د- سلامة ظريفة محاضرات في اقتصاد سعر الصرف جامعة 8 ماي قالمة 1945 السنة الجامعية 2016-2017 ص

✓ إن ارتفاع أسعار المستوردات وانخفاض أسعار الصادرات نتيجة تخفيض قيمة العملة سيؤدي إلى ارتفاع الطلب على المنتجات.

ثالثاً: أثر التخفيض على حركة رؤوس الأموال.

من ضمن الأسباب الرئيسية والمهمة التي تدفع الأفراد إلى تحريك رؤوس أموالهم بين الدول هو سياسة التخفيض من قيمة العملة ويتم هذا الإجراء عندما ستوقع الأفراد بأن الدولة سوف تقوم بتخفيض فأنهم في هذه الحالة سيقومون بتحريك أموالهم نحو الخارج لتجنب الخسارة المحتملة من إجراء هذه السياسة للبحث عن الأرباح.

3.3. سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة:

تعتبر سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة أعلى من قيمتها الحقيقية من الشكل التي تتميز بها الدول النامية

1.3.3 مفهوم سياسة رفع قيمة العملة :²

هي سياسة يعتمدها البنك المركزي ويقصد بها الوحدات من العملات الأجنبية مقال العملة المحلية وهي عملية معاكسة لسياسة التخفيض وتعتمد هذه السياسة المنتهجة من قبل البنك المركزي على التدخل المستمر في الصرف والتوظيف الضخم للصرف الأجنبي القائم على بيع العملة الأجنبية وشراء العملة المحلية ونقول عن عملة ما أنها أكبر من قيمتها الحقيقية عندما يكون سعرها الرسمي يفوق سعر السوق الحر وفي هذه الحالة تنشط عملية المضاربة.

كما تؤدي عملية الرفع من قيمة العملة إلى نتائج سلبية على مستوى الصادرات تتمثل في انخفاض مداخيل المصدرين بالعملة الوطنية لقاء السلع المصدرة وأثر إيجابي بالنسبة للمستوردين وذلك نتيجة انخفاض السلع المستوردة بالنسبة لأسعار السلع المحلية.

وتستعمل سياسة رفع قيمة العملة في تحديد سعر الصرف العملة من أجل خفض أعباء المديونية أو زيادة قيمة الصادرات.

من أهم أسباب رفع القيمة الخارجية للعملة:

✓ وجود فائض في ميزان المدفوعات ومن أجل التخلص من هذا الفائض تقوم السلطات النقدية بإصدار عملة وطنية مقابل هذا الفائض مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع التضخم وبالتالي زيادة الواردات مقابل انخفاض الصادرات وهكذا يحصل التوازن في ميزان المدفوعات.

✓ من أجل معالجة الارتفاع الحاصل في الأسعار العالمية لسلعة استراتيجية.

²دوحة سلمى نأثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري. مرجع سبق ذكره ص81.

✓ من أجل تدعيم العملات الأجنبية الأخرى، كما فعلت اليابان وألمانيا ودول أوروبية أخرى حيث رفعت قيمة عملاتها من أجل الدولار الأمريكي.

شروط نجاح سياسة رفع قيمة العملة:

- يجب أن يكون مجموع مرونات السعر للطلب الخارجي على الصادرات والطلب المحلي على الواردات أكبر من الواحد.

- إذ كانت عملية التصحيح هذه بواسطة الأسعار تتوافق مع عملية تخفيض الناتج القومي من خلال تقليص الاستثمار عندها يصبح نجاح عملية الرفع في قيمة العملة مؤكداً.

2.3.3 آثار رفع القيمة الخارجية للعملة:

تتمثل آثار الرفع في القيمة الخارجية للعملة على الاقتصاد المحلي في:

أولاً: الأثر على الصادرات والواردات:

إن التمثيل المرتفع لسعر الصرف يؤدي إلى ضعف الحافز الإنتاجي من أجل التصدير، وذلك لأن الصادرات سوف تفقد قدرتها التنافسية وتصبح الواردات أرخص من إنتاج السلع المحلية، كما أن رفع سعر الصرف يؤثر سلباً على محصلات العملة الأجنبية كون جزءاً هاماً من تكاليف الإنتاج تسدد بالعملة المحلية بينما يتم الحصول على العملات الأجنبية نتيجة للتصدير فعملية الرفع من قيمة العملة ستقلل من قدرة المصدرين على المنافسة والاستمرار في الإنتاج للأسواق الخارجية.

وكذلك تخفيض أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية مما يزيد من تنافسيتها، حيث أن هذه الأخيرة ستعمل على تزايد طلبات الحماية من المنتجات المستوردة التي لها بديل محلي مما يؤدي بالسلطات إلى رفع التعريفات على السلع المستوردة، الأمر الذي يؤدي إلى عزل الدولة وانغلاق اقتصادها.

ثانياً: انخفاض معدلات نمو الإنتاجية في الاقتصاد:

إن الرفع من قيمة العملة لها آثار سلبية على تنافسية القطاعات الإنتاجية التي تستطيع منافسة القطاعات الإنتاجية الأجنبية، حيث تتجه إلى تخفيض كميات الإنتاج نتيجة الرفع من قيمة العملة وقد تصل إلى أن تتخذ قرار بوقف الإنتاج بصفة نهائية.

ثالثاً: القدرة التنافسية لدولة على الصعيد العالمي:¹

تؤثر هذه السياسة على سلوك المستهلك الذي سيتجه نحو الحصول على السلع الأجنبية رخيصة الثمن بدلاً من اقتناء السلع المحلية ذات الثمن المرتفع مما يؤثر على ميزان الدفعات والأسعار المحلية، مما يؤثر على المركز التنافسي للدولة، كما يؤدي إلى انخفاض الكفاءة الاقتصادية وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج وبالتالي تأثير سلبي على الاستثمارات.

¹ - Chang yongKim, the exchange rate effects on different type of foreign direct investment, university of organ graduate schoo

الفرع الثاني : العوامل الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف:¹

1: كمية النقود:

يرى فريدمان أن حركات الأسعار تعكس بشكل أساسي التغيرات المهمة في كمية النقود وإن هناك علاقة وثيقة بين تغيرات كمية النقود لوحدة واحدة من الناتج وحركات الأسعار أيضا، وفي ذلك يقول فريدمان ليس هناك من حالة حصل فيها تغير أساسي في كمية النقود بالنسبة لوحدة واحدة من الناتج دون أن ترافقه تغيرات مهمة في مستوى الأسعار بنفس الاتجاه والعكس.

إلا أنه ليس هناك مرة حصلت تغيرات مهمة في مستوى الأسعار إلا وصاحبها تغير جوهري في كمية النقود. وما يفسر صحة العلاقة بين كمية النقود والتغيرات في الأسعار هو وجود عاملين هما:

1. تغيرات الإنتاج والتي تعد متغيرا مستقلا، ففي حالة ثبات كمية النقود وتصادف حجم الإنتاج فإن الأسعار ستميل إلى الانخفاض والعكس صحيح.

2. تغيرات كمية النقود التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها نسبة إلى دخولهم والتي تتوقف على أ. مستوى الدخل الحقيقي للفرد لذلك فإنها تزداد كلما ازداد الدخل والعكس صحيح.

ب. تكلفة الاحتفاظ بالنقود والتي تتحدد بسعر الفائدة على الموجودات الأخرى من غير النقود.

ومما تقدم يتضح أن الإفراط في الإصدار النقدي وتزايد كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار وبالتالي جعل سلعة الدولة المعنية أقل قدرة على المنافسة سلع الدول الأخرى، مما يتسبب في زيادة الاستيراد وانخفاض الصادرات ويقابل ذلك زيادة في الطلب على عملات تلك الدول وانخفاض في الطلب على العملة المحلية مما ينتج عنها ارتفاع في سعر صرف العملات الأجنبية.

2: أسعار الفائدة:²

إن رؤوس الأموال الساخنة والأرصدة المعدة للإقراض الدولي حساسة تماما لتغيرات أسعار الفائدة إذ إنها تتدفق من المناطق ذات العائد الأعلى المتوقع.

فالزيادة في أسعار الفائدة الحقيقية ستحفز رأس المال الأجنبي للانسياب إلى الداخل مؤدية إلى ارتفاع قيمة عملتها في سوق الصرف الأجنبي إذ أن الزيادة في سعر الفائدة الحقيقي في الدولة A سيدفع المستثمرين من الدولة B و الدولة C على زيادة الطلب على عملة البلد A و إقراض عملتهم المحلية إلى مقترضين في الدولة A وهذه التحركات في رأس المال سوف تؤدي إلى رفع قيمة العملة A بالنسبة إلى العملة B و العملة C.

¹د-حسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته مرجع سبق ذكره ص 62.

²فاطمة الزهراء بن حمودة، أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية، جامعة

أما انخفاض أسعار الفائدة المحلية فسيكون له أثر معاكس تماما. ولا تقتصر التغيرات في أسعار الفائدة المحلية وحسب بل تمتد إلى أسعار الفائدة الأجنبية، فعندما ترتفع أسعار الفائدة الحقيقية في الدولة B و الدولة C فإن المستثمرين في الأصول المالية قصيرة الأجل سوف يستبدلون العملة A بالعملة B والعملة C ليحققوا المزايا التي أتاحت لهم.

3: التضخم المحلي والعالمي.¹

إن التضخم يعد من أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف وأللعلاقة بينهما تأتي من عدة قنوات أهمها.

1. القناة التي تؤكد سريان مفعول نظرية تعادل القوة الشرائية ووفقا لأراء السويدي كوستال كاسل فإن سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأخرى يميل إلى الهبوط بنفس النسبة التي يرتفع لها مستوى الأسعار، فإذا تضاعفت الأسعار في الدولة A بينما لم تتغير الأوضاع السعرية في غيرها من البلدان فإن قيمة التعادل لعملاتها سوف تصبح نصف ما كانت عليه من قبل.

2. القناة الثانية: هي التي تأتي علاقة سعر الصرف بالتضخم منها هي قناة تخفيض قيمة العملة أي رفع سعر الصرف والذي يؤدي إلى رفع الأسعار نتيجة ارتفاع أسعار السلع المستوردة بالعملة المحلية ولايقف عند هذا الحد بل يتعداه التأثير إلى الأجور والتي تؤثر على فعالية سياسة سعر الصرف من خلال جمودها.

إن آثار تخفيض قيمة العملة (رفع سعر الصرف) على المتغيرات الاقتصادية الكلية تتوقف بشكل كبير على كيفية استجابة الأجور الإسمية والأسعار لذلك التخفيض، فكلما ارتفعت الزيادة في الأجور الإسمية والأسعار لذلك التخفيض، فكلما ارتفعت الزيادة في الأجور الإسمية نتيجة تخفيض قيمة العملة كلما قل التغيرات في الأجور الحقيقية.

وخاصة القول إن تأثير ارتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار العالمية يؤدي إلى زيادة الواردات وزيادة الطلب على النقد الأجنبي وانخفاض كل من الصادرات وعرض النقد الأجنبي مما يدفع بسعر الصرف الأجنبي إلى الارتفاع ومنه يمكن اعتبار المستوى العام للأسعار من أهم العوامل المؤثرة لتحديد سعر الصرف.

4: ميزان المدفوعات:

يعد التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف كونه حلقة الوصل التي تعكس علاقات البلد بالعالم الخارجي حيث يلعب سعر الصرف دورا هاما في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ففي حالة الحجز يندفع البلد باتجاه زيادة الطلب على العملات الأجنبية مقابل انخفاض طلب الأجانب على عملته وهذا يعني انخفاض عملة هذا البلد وبالتالي زيادة سعر الصرف الأجنبي الذي يؤدي

¹ د عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي-مرجع سبق ذكره ص 65.

إلى انخفاض السلع المحلية مقارنة بالسلع الأجنبية في الخارج مما يشجع على زيادة التصدير وفي الوقت نفسه

تصبح السلع الأجنبية أكثر غلاء من السلع المحلية من وجهة نظر المقيمين مما يؤدي إلى تخفيض الاستيراد وعليه فإن زيادة الصادرات نظرا وتخفيض الواردات تؤدي إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ولكي يتمكن سعر الصرف من إعادة التوازن لميزان المدفوعات يجب أن لا يتغير الأسعار الداخلية بنفس نسبة تغير أسعار الصرف. كما يتوقف أيضا تأثير سعر الصرف في ميزان المدفوعات بدرجة مهمة على مرونة الطلب المحلية على السلع والخدمات المستوردة وكذلك مرونة الطلب الأجنبي على صادرات القطر من السلع والخدمات كلما كانت أكثر مرونة.

أي أنه كلما كان الطلب أكثر مرونة كلما كان أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات أكبر وكلما كانت المرونة منخفضة فيكون بمعدل التغيير المطلوب سعر الصرف للقضاء على الإخلال في ميزان المدفوعات.¹

5: الدخل وسعر الصرف:

يعد الدخل من المؤثرات المهمة في سعر الصرف ويأثره في اتجاهين

1. إن أي تغيير في الناتج المحلي الإجمالي يدفع إلى تغيير مشابه في الحساب الجاري بالزيادة أو النقصان فعند الزيادة يستتبع الحساب الجاري دافعا للطلب على العملة المحلية والعكس يؤدي إلى رفعه فهذا الأثر الرئيسي.

2. مع اقتراب تم رأس المال بحرية الحركة فإن زيادة التدفق الرأس مالي تؤدي إلى زيادة الدخل النقدية في الدولة المستقبلية له مما يدعو إلى تنشيط طلبها الكلي بما فيه الطلب على الاستيرادات من البلد المصدر له وبالوقت ذاته يترتب على التدفق الرأس مالي انخفاض الدخل النقدية في البلد المصدر له و الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي الداخلي بما فيه الطلب على الاستيراد ونتيجة الحاليتين أي زيادة الطلب على الصادرات البلد المعني بالتصدير رأس المال و انخفاض وارداته يتحقق فائض في الحساب الجاري يعوض العجز في حساب رأس المال طويل الأجل الناجم عن التدفق الرأسمالي مؤديا إلى رفع قيمة العملة المحلية وخفض سعر الصرف الأجنبي اتجاهها.

6: عجز الموازنة الحكومية والسياسة المالية:

تميل السياسة المالية إلى توليد آثار متباينة على سعر الصرف فإذا اتخذت الحكومة سياسة مالية أكثر تقييد لتحقيق فائض في الموازنة أو تقليل الحجز القائم على الأقل ستعمل على تخفيض الطلب الكلي وانخفاض النشاط الاقتصادي وهبوط معدل التضخم مما ينجم عن ذلك انخفاض في الواردات وزيادة الصادرات

1 د سامي عفيفي حالم-دراسات في الاقتصاد الدولي مرجع سبق ذكره ص165

2 د-منال جابر مرسي محمد، تقييم فعالية السياسات النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف في مصر خلال الفترة (1990-2017) المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ص 510.

ويتجه الحساب الجاري إلى تحقيق فائض يرفع قيمة عملتها في أسواق الصرف وتخفيض سعر الصرف الأجنبي.

كما أن هذه السياسة تدفع باتجاه خفض أسعار الفائدة الحقيقية في تلك الدولة مما يسمح بتدفق رأس المال إلى الخارج وبتزايد عرض عملتها مولدا الضغوط لخفض القيمة التبادلية لها بزيادة سعر الصرف الأجنبي.

المطلب الثالث: تحديد سعر الصرف وأنظمة الصرف.

يقصد بنظام الصرف الأجنبي مجموعة من القواعد التي تتبعها دولة معينة في تحديد سعر الصرف الأجنبي بها بعدا أو قريبا من قوى العرض والطلب فقد تقوم السلطات النقدية بتحديد سعر الصرف على أساس الظروف الاقتصادية للدولة، في هذه الحالة فإن الدولة تتبع نظام يعر الصرف الثابت، وقد تقيد الدولة قوى العرض والطلب بفرضها شروط معينة وفي هذه الحالة فإن الدولة تتبع نظام الرقابة على الصرف، وقد يترك سعر الصرف كله إلى قوى العرض والطلب وفي هذه الحالة فإن الدولة تتبع سعر الصر الحر

الفرع الأول: تحديد سعر الصرف وفق أنظمة الصرف المختلفة:

أولا: تحديد سعر الصرف في ظل أنظمة الصرف قبل مؤتمر بريتون وودز

انتشرت عدة أنظمة للصرف قبل مؤتمر بريتون وودز وكان لكل نظام قواعده وخصائصه وأهم هذه الأنظمة:

1- أسعار الصرف في ظل قاعدة الذهب:¹

في ظل قاعدة الذهب ساد نظام الصرف الثابت وهذا في صورة المسكوكات الذهبية. وفي ظل هذا النظام كان يتحدد السعر الصرف على أساس كمية الذهب التي ترزنها الوحدة النقدية لدولة معينة فمثلا كان الجنيه الإسترليني يساوي 113 حبة من الذهب بينما كان الدولار الأمريكي يساوي 22، 23 حبة من الذهب إذا فإن سعر الصرف الجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي (22،23/113) ويساوي 4.8665 دولار لكل جنيه إسترليني وهذه النسبة تسمى سعر التبادل.

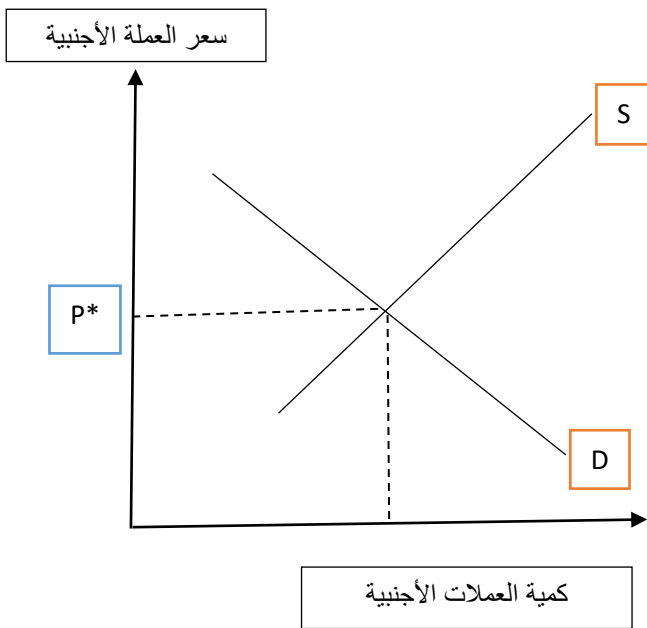
2- أسعار الصرف في ظل قاعدة العملات الورقية:²

بعد علم 1931 تخلت الدول على نظام الصرف الثابت في ظل قاعدة الذهب وبذلك ألغيت العلاقة الثابتة بين الذهب وبين وحدة العملة الوطنية وأصبح سعر الصرف يحدد وفق قانون العرض والطلب وهذا وفق نظام حرية الصرف في ظل قاعدة العملات الورقية غير قابلة للتحويل وتتحد أسعار صرف العملات نتيجة لتفاعلات قوى العرض والطلب من العملة الوطنية والعملية الأجنبية، وطلب الأجانب للخدمات والأصول المالية لسداد قيمة الصادرات الوطنية وطلب المحلي للسلع والخدمات والأصول المالية الأجنبية، فالمستثمرون المحليون الذين يرغبون في الاستثمار في الخارج يبيع العملة الوطنية من أجل الحصول على العملة الأجنبية.

¹د-بسام حجار نظام النقد العالمي وأسعار الصرف ص 210.

²محمود يونس إقتصاديات دولية،الدار الجامعية الإسكندرية مضر 2007 ص218.

الشكل "1": تحديد سعر الصرف وفق نظام سعر الصرف الحر في ظل قاعدة العملات الورقية.
المصدر:



حيث يمثل المنحنى S عرض العملة الأجنبية ويمثل المنحنى D الطلب على العملة الأجنبية ومن خلال أشكال يتضح لنا العلاقة الطردية بين عرض العملة الأجنبية وسعرها والعلاقة العكسية بين الطلب على العملة الأجنبية وسعرها. ويتحدد سعر الصرف والعملية التوازني بين منحنى العرض والطلب في النقطة P^*

الفرع الثاني : تحديد سعر الصرف في ظل اتفاقية بريتونوودز . Brithenwoods

عندما أوشكت الحرب العالمية الثانية على نهايتها في القارة الأوروبية سارعت الدول الغربية إلى التفكير في وضع أسس لنظام نقد دولي جديد لفترة ما بعد الحرب ولهذا الغرض وقعوا ممثلو 44 دولة في مدينة بريتونوودز الأمريكية سنة 1944 على الإتفاقية التي أصبحت تحمل إسم المدينة

1- تحديد سعر الصرف وفق نظام استقرار أسعار الصرف

حاول هذا النظام أن يوفق بين أمرين متناقضين وهما:

- تباث أسعار الصرف: بما يعني ضرورة علاج الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق أحداث تغييرات في مستوى النشاط الاقتصادي.

- حرية الصرف: بما تعنيه من استقلال الدول في اتباع السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية المناسبة للأوضاع التي يمر بها الاقتصاد بهدف استقرار مستوى النشاط ويتم تحديد أسعار صرف العملات وفق هذا النظام كما يلي:

- الدولار الأمريكي هي العملة الوحيدة التي يتم تبادلها مع الذهب بسعر ثابت هو 35 دولار للأونصة الواحدة

- على كل دولة أن تحدد سعر عملتها مقابل الدولار الأمريكي وبذلك تكون كل عملة قابلة للتبادل مع الذهب عن طريق الدولار.

وحددت إتفاقية بريتون وودز قواعد هذا النظام فيما يلي:

* القاعدة الأولى: قابلية العملات للتحويل: أي أن على الدولة شراء عملتها الخاصة التي يمتلكها أي عضو آخر إما بالذهب أو بعملة تلك الدولة على أن هذا لا ينصرف إلا على المدفوعات الخاصة بتسوية المعاملات الدولية وقد التزمت الو.م.أ شراء عملتها من أي بنك مركزي مقابل الذهب فقط القاعدة الثانية: أن تختار كل دولة سعر التعادل الخاص بعملتها الوطنية وأن تعمل على استقراره معبرا عنه بالذهب أو بالدولار الأمريكي، وألا تتجاوز الحدود الدنيا أو العليا لأسعار صرف العملة 1% وعلى البنوك المركزية أن تتدخل في سوق الصرف للمحافظة على هذا السعر.

الفرع الثالث : الأنظمة الحالية لسعر الصرف (بعد انهيار إتفاقية بريتون وودز)¹

تتمثل في أنظمة الصرف الثابتة وأنظمة الصر المرنة

2.3: أنظمة سعر الصرف المرنة وتنقسم إلى

1.2.3: أنظمة أسعار الصرف ذات المرونة المحدودة:

تكون فيها عملية الربط بعملة واحدة أو بعض العملات مع تركها معومة مع بقية العملات.

2.2.3: أسعار الصرف ذات المرونة القوية: وينقسم هذا النوع إلى:

- أنظمة أسعار الصرف المعدلة: بدلالة المؤشرات يجري تعديل العملة صعودا وهبوطا تلقائيا مع التغيرات الطارئة على بعض المؤشرات المختارة وأحد المؤشرات المشتركة هو سعر الصرف الحقيقي الذي يعكس التغيرات في العملة بعد تعديلها لمراعاة أثر التضخم.

أنظمة أسعار الصرف ذات التعويم المدار وفق هذا النوع يتم تحديد سعر الصرف من قبل البنك المركزي، كما يتم تغييره من حين لآخر بشكل متكرر والتغيرات هذه تتم بناءا على مؤشرات مثل: سعر الصرف الحقيقي الفعلي.

¹بضياف صالح، أداء وسيط التبادل التجاري على وضعية التجارة الخارجية، دراسة حالة الجزائر، جامعة البليدة 2 ص 299

أنظمة أسعار الصرف ذات التعويم الحر: يتحدد سعر الصرف في هذا النظام إنطلاقاً من آلية العرض والطلب في السوق.

رابعاً: تحديد سعر الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف:¹

التوازن في ظل الرقابة على الصرف لا يتحقق عن طريق خروج ودخول الذهب كما هو الحال في نظام الصرف الثابت، ولا عن طريق تقلبات أسعار الصرف كما هو الحال في نظام الصرف العائم، ولكن عن طريق التدخل الإداري المباشر للدولة من أجل موازنة بين الطلب على العملات الأجنبية وعرضها. وجوهر الرقابة على الصرف، توزيع الكمية المحدودة التي تحصل عليها الدولة من الصرف الأجنبي على الطالبين لما يتفق مع الأهداف السياسية والاقتصادية للدولة. وتعمل السلطات النقدية في ظل هذا النظام على ألا تترك سعر الصرف بتقييد لمسألة العرض والطلب عن طريق إحداث تكافؤ دائم بين الإيرادات والمدفوعات، حيث يتسنى لها تحديد سعر صرف عملتها عن المستوى المقرر له.

ثانياً: أنظمة سعر الصرف

يعرف نظام الصرف بأنه مجموعة من القواعد التي تحدد تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف الأجنبي.

1- أنظمة سعر الصرف قبل انهيار نظام بريتونوودز:²

- لقد تحددت أنظمة الصرف عبر التاريخ ويمكن حصر أنظمة الصرف قبل انهيار نظام بريتونوودز فيما يلي:
- تحديد قيمة ثابتة للعملة الوطنية أساسية.
- ضمان قابلية العملة الوطنية للصرف بالذهب أو العكس بلا قيود ولا شروط طبقاً لمعدل الثابت المحدد بوزن وحدة العملة بالذهب.
- حرية الاستيراد والتصدير بالذهب.

2.1: أسعار الصرف في ظل قاعدة العملات الورقية.

- شهدت الفترة التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الأولى انتشاراً في استخدام العملات الورقية على أثر انهيار قاعدة الذهب، وأهم سمات هذه القاعدة. عدم إمكانية تحويل الورقة النقدية إلى ذهب أو العكس
- نخضع تجارة الذهب إلى قيود حكومية.
- تحدد الورقة النقدية سعر رسمي
- تعد الورقة النقدية وسيلة للمدفوعات، وهي ذات قوة إبرام قانونية

¹د. حسين جليل عبد الحسن الغالبي: مرجع سبق ذكره ص 52

²عبد الله ياسين، دورة سياسة سعر الصرف في الدفع من فعالية السياسة النقدية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في

أسعار في ظل هذه القاعدة كانت تتحدد على أساس تفاعل العرض والطلب وهذا ما يعرف بأسعار الصرف الحرة، إلا أنه تم التخلي عن هذه القاعدة لأن أسعار الصرف متغيرات رئيسية في الاقتصاد الدولي.

3.1: نظام الرقابة على الصرف

ظهر هذا النظام خلال الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى 1929-1993 حيث انتشرت في ألمانيا ودول أوروبا الوسطى والشرقية وأمريكا اللاتينية وتتلخص قواعد هذا النظام في:

- عدم السماح بحرية تحويل العملة الوطنية إلى العملات الأخرى في ظل القواعد المنظمة التي تضعها الدولة.

- إخضاع حركة تصدير واستيراد الصرف الاجنبي لقواعد معينة.

- في ظل نظام الرقابة على الصرف الأجنبي فإنه يوجد في الغالب أكثر من سعر صرف وبالتالي أكثر من سوق صرف أجنبي.

ويقوم هذا النظام على احتكار الجولة لعمليات بيع وشراء العملات الأجنبية وذلك من خلال تعبئة الصرف الأجنبي المتاح بكميات قليلة وتوزيعه على أوجه الطلب الممكنة.

تم إتباع هذا النظام في أغلب الدول الرأسمالية حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية.

4.1: نظام استقرار أسعار الصرف:

بعد إنشاء صندوق النقد الدولي إثر اتفاق بريون وودز أصبح نظام الصرف يعتمد على أسعار صرف ثابتة ومستقرة، حيث تقوم كل دولة بتحديد سعر صرف عملتها إلى الدولار الأمريكي والذهب حيث 1 دولار يساوي 0.88867 غرام من الذهب، مع إعطاء كل الحرية إلى التحويل إلى الذهب، وكان يسمح لسعر الصرف بالانخفاض أو الارتفاع في حدود 1% من سعر التعادل.

لم يكن الاستقرار كاملاً في العمل بنظام استقرار أسعار الصرف بل

وجد أن الهزات الأولى التي شهدتها النظام قد حدثت عند ظهور الضعف في بعض العملات.

2. أنظمة أسعار الصرف بعد انهيار نظام بريون وودز.

1.2 نظام سعر الصرف الثابت:

يعني هذا النظام كما تدل التسمية أن سعر الصرف يكون ثابت، ويتم تحديد سعر الصرف النظام من خلال تعادل العملة على أساس معين أو قاعدة معينة سواء كان هذا الأساس ذهباً أو عملة رئيسية.

في ظل هذا الأنظمة يتم تثبيت سعر الصرف العملة ألى:¹

- إما عملة واحدة تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار، وفي هذا الإطار تعمل الاقتصاديات على تثبيت

عملتها إلى تلك العملة دن إحداث تغير إلا في بعض الحالات

¹سامي عفيف حاتم، مرجع سيع ذكره ص 210.

- إما سلة عملات: وعادة ما يتبع اختيار العملات انطلاقا من عملات الشركاء التجاريين أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاص كما هو شأن الدينار الإماراتي.
- ضمن هوامش محددة: سواء تعلق التثبيت بعملة واحدة أو سلة العملات وهنا يتم تحديد مجال التقلب المسموح به
- إن نظام الصرف الثابت يستوجب تفضيل التوازن الخارجي على الاستقرار الداخلي، فالولة التي ترى أن سعر الصرف الأجنبي بعملتها قد ارتفع (انخفاض قيمة عملتها) دافعا تيار الذهب إلى الخارج، فإنها ستقوم بإتباع سياسة انكماشية بغية تشجيع الصادرات وتقليل الواردات لزيادة الطلب على عملتها مما يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الأجنبي مقاسا بعملتها (ارتفاع قيمتها) وبالتالي اقترابها من السعر القانوني لها. وتوظف السياسة النقدية بأنواعها وأدواتها المختلفة لعمل البنوك التجارية على تقليص الإئتمان وتحقيق أهداف السياسة الانكماشية فرجع أسعار الفائدة مثلا سيعمل على تقليل الانفاق الكلي ومن تم تخفيض الأسعار وتشجيع الصادرات وخفض الواردات وبالتالي وقف حركة خروج الذهب، والعكس صحيح. إن هناك مجموعة من المزايا والفوائد لنظام الصرف الثابت أهمها:
- تشجيع أسعار الصرف الثابتة للتجارة الدولية وتعطيها البيئة المثلى وتضمن الانسيابية من تدفقها.
- إن التباث في أسعار الصرف يهيئ الأرضية المناسبة للاستثمار طويل الأجل.¹
- استقرار الأسعار في دول العملات الأجنبية خاصة القوية.

2- نظام سعر الصرف المرن:

إن نظام سعر الصرف المرن يعني ترك سعر العملة يتحدد في السوق وفقا لقوى الطلب والعض كأية سلعة أخرى، وعليه لا تكون هذه العملة محددة أو معرفة بعملة دولية أو معيار دولي كالذهب، وتتراوح أنظمة الصرف المرنة بين سعر الصرف العائم Free floating مروراً بسعر الصرف المدار Managed exchange rate وإنتهاءً بسعر الصرف الزاحف crawling exchange ويعكس نظام الصرف الثابت الذي يستوجب توظيف السياسة الاقتصادية المحلية لتلبية متطلبات التوازن الخارجي، فإن نظام الصرف المرن يعطي الحرية لصانعي السياسات في اختيار الملائم منها للاقتصاد المحلي، فإذا كان هدف السلطات النقدية مراقبة وحماية رصيد الاحتياطات الأجنبية في النظام الثابت فإن مهمتها في النظام المرن لا تقل أهمية عن تلك، فهي مطالبة أن تحدد بنفسها حجم النقود أو الفترة الشرائية في المجتمع وفقا لمقتضيات الوضع الاقتصادي المحلي، وهذه المسألة غاية في الدقة ق تتعرض فيها السلطات النقدية لضغوطات من أجل التوسع في الاهدار النقدي بدلا من زيادة الضرائب وضغط الاتفاق الحكومي ترشيده/ إن المنافع المتحققة من نظام الصرف المرن جعلت منه نظاما مرغوبا من أهم مزاياه الآتي:

¹ عبد الحسين جليل الغالبي، مرجع سبق ذكره ص 58.

- 1- الاستئصال الذاتي (الأوتوماتيكي) للاختلال في ميزان المدفوعات دون الحاجة إلى التدخل في ذلك إذ أن التوازن يعود إلى ميزان المدفوعات بواسطة التحرك في سعر الصرف. أي عن طريق آلية السوق.
- 2- تقليل الحاجة إلى الاحتياطات الأجنبية لدى السلطات النقدية ونظريا يمكن القول أنه لا حاجة نهائيا إليها، وبذلك يمكن استخدام هذه الاحتياطات بفاعلية في ميادين أخرى.
- 3- يمكن للقطر أن يواصل سياسة اقتصادية مستقلة فسياسته النقدية مثلا لا بقيد بقوة للحفاظ على رقم معين للسعر الصرف وإقحام القطر في كساد وبطالة وهذا كثيرا ما يحصل عند إتباع نظام الصرف الثابت.
- 4- يكون الاستقرار الداخلي أفضل هدف يمكن مواصلته، فالقطر عليه أن ينظر إلى الاستقرار الداخلي للأسعار والإنتاج والتوظيف وترك سعر الصرف يتغير كما يشاء ليتحقق التوازن الخارجي ومثل هذه السياسة تزيل التدخل بين الاستقرار الداخلي والخارجي.

5- يأخذ سعر الصرف دور مستوعب الصدمات إذا كان مرنا فهو يدفع اجتياح القوى التضخمية أو الانكماشية عن الاقتصاد بينما النظام الثابت سينقل تلك الصدمات إلى الاقتصاد الداخلي أي أن سعر الصرف العائم سيعمل على عزل الاقتصاد وحمايتها من الصدمات الخارجية المختلفة.

المطلب الرابع: سوق الصرف الأجنبي وأهم مخاطر الصرف الأجنبي:

يحتاج المتعاملين الاقتصاديين إلى عملات أجنبية قصد تسوية معاملاتهم الاقتصادية المختلفة، وبذلك فهم بحاجة إلى مراكز نقدية قادرة على توفير هذه الخدمة، ويوفر سوق الصرف الأجنبي لهؤلاء المتعاملين وغيرهم من يطلبون العملات الأجنبية هذه الخدمة في وقت من أي مكان.

أولاً: مفهوم سوق الصرف الأجنبي¹

إن أسواق الصرف الأجنبي هي الأسواق التي تحول فيها عملة إلى عملة أخرى كما أن سوق الصرف الأجنبي يمكن تحليله بأدوات العرض والطلب

كما يقصد سوق الصرف الأجنبي الذي تباع فيه وتشتري منه العملات الوطنية للدول المختلفة إحداهما بالأقوى ويعد سوق الصرف الأجنبي أكبر الأسواق في العالم حيث يتجاوز حجم عملياته اليومية أكثر من مائة مليار دولار.

ويتكون سوق الصرف الأجنبي من ثلاثة عناصر:

أ. **المصارف:** وتعد المصارف إحدى وأهم وأقدم المؤسسات المالية والنقدية الوسيطة، وظيفتها الأساسية هي قبول الودائع الزمنية والجارية من الأفراد والمشروعات.

ب. **البورصات:** هي الأماكن التي تتداول فيها العملات الأجنبية والأوراق المالية بعد إصدارها والذي يلتقي فيها المتعاملون بهدف البيع والشراء

¹هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان 2006 ص 281.

ج. السماسرة: وهم الأشخاص الذين يتعاملون في بيع وشراء العملات الأجنبية.

ثانياً: أنواع أسواق الصرف الأجنبي.

يوجد نوعان من أسواق الصرف الأجنبي هما

1- سوق الصرف الآني: spot exchange market¹

2- إن العملية التي تتم طبقاً للسعر الآني تتضمن دفع واستلام الصرف الأجنبي خلال يوم أو يومين بعد عقد المعاملة. وتعد العمليات الآنية هي أكثر أهمية في سوق الصرف تستحوذ على الاهتمام الأكبر، وعادة ما يتم التسليم والتسلم للعملات المبيعة خلال يومي عمل عدا يوم التعاقد على العملية، وهناك أسواق يمكن التعامل فيها على أساس التسليم في اليوم التالي وهناك يتم التسليم فيها في نفس اليوم. وأسعار العمليات الآنية تعد هي الأسعار الأساسية التي تحسب على أساسها المعاملات الآجلة.

1- سوق الصرف الآجل: forword exchange market

هو السوق الذي يتم فيه بيع وشراء عملات محددة على أن يتم التسليم في استحقاقات محددة مستقبلاً (البيع والشراء الآجل) واستحقاق العقود الآجلة يتم عادة لفترات تكاد تكون نمطية وهي لمدة شهر وشهرين وثلاثة اشهر وستة أشهر وسنة، والعمليات التي تقل عن ستة أشهر هي الأكثر تداولاً وسوقها دائماً نشيطة والعكس بالنسبة للعقود التي تزيد عن ستة أشهر.²

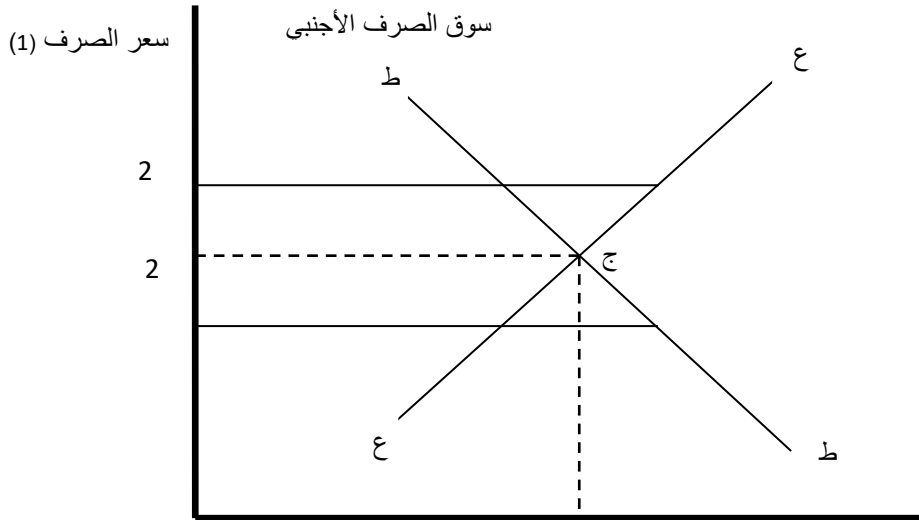
ولتوضيح الفرق بين أسعار الصرف الحاضرة وأسعار الصرف الآجلة.

لنفترض أن أحد الأشخاص قد باع الدولارات الأمريكية لشخص آخر مقابل الجنيهات المصرية طبقاً لسعر الصرف الحاضر فمعنى ذلك أن البائع والمشتري يتبادلان الصرف الأجنبي في الحال. أما إذا تم الاتفاق على أن يتم التعامل على أساس أسعار الصرف الآجلة أن يكون التسليم في فترة لاحقة معنى ذلك أن يشتري شخص من شخص آخر كمية محددة من الدولارات الأمريكية على أن يتم التسليم في فترة لاحقة. وكلما طال أجل التسليم كلما انخفض سعر الصرف الآجل، وذلك يرجع إلى احتمالات توقع انخفاض قيمة العملة الأجنبية في المستقبل مما يؤدي إلى إجراء خصم سعر الحالي بين العملتين³

¹ السيد محمد أحمد اسريتي، التجارة الدولية، الدار الجامعية، مصر 2009 ص 249.

² عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي ن مرجع سبق ذكره ص 34-35.

³ سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره ص 144.



شكل رقم (2): توضيح كيفية التوازن في سوق الصرف

الكميات المطلوبة والمعروضة من الصرف الأجنبي.

هذه العلاقات المختلفة داخل سوق الصرف الأجنبي (الدولار الأمريكي) يمكن توضيحها من خلال استعراضنا لدوال الطلب على الصرف الأجنبي والعرض منه كما هو موضح في الشكل من خل الرسم البياني نقيس الكميات المطلوبة والمعروضة على المحور الأفقي وسعر الصرف (سعر الدولار) على المحور العمودي، وكذلك يرمز للمنحنى ط ط إلى جدول الطلب على الصرف الأجنبي والمنحنى ع ع إلى جدول عرض الصرف الأجنبي.

كذلك يفترض أن هذين المنحنيين يأخذان الشكل الطبيعي بمعنى أن جدول الطلب على الصرف الأجنبي وعرضه يخضعان لأحكام القواعد الخاصة بالعرض والطلب فيميل جدول الطلب إلى التغير في اتجاه عكسي مع السعر، على حين يميل جدول العرض إلى التغير في اتجاه طردي. وبعبارة أخرى تتزايد الكميات المعروضة من الصرف الأجنبي بارتفاع السعر وتنخفض بانخفاضه، ويتحدد سعر الصرف عند المستوى الذي تتوازن عنده الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة شأنه شأن باقي الأسعار.

ثالثاً: الطلب على الصرف الأجنبي.

يمثل جدول الطلب على الصرف الأجنبي كل العوامل التي ينتج عنها طلب على الدولار الأمريكي يتوقف الطلب على الصرف الأجنبي (عرض العملة الوطنية) على مجموعتين من العوامل:

1- د-سامي عفيف حاتم مرجع سبق ذكره ص166

المجموعة الأولى وتمثل سعر الصرف الأجنبي، من حيث أن المجموعة الثانية تمثل ظروف الطلب على الصرف الأجنبي.

فإذا تناولنا المجموعة الأولى: فإن الطلب على الصرف الأجنبي يعتبر متغيرا تابعا لسعر الصرف الأجنبي الذي يعتبر المتغير المستقل. وعليه فإنه يمكن القول بوجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي، فالعملات الأجنبية لا تطلب لداتها ولكن لشراء السلع والخدمات الأجنبية. غير أن الطلب على الصرف الأجنبي لا يتوقف فقط على سعر الصرف الأجنبي وإنما يتوقف أيضا على ما يطلق عليه ظروف الطلب على الصرف الأجنبي وهذه هي المجموعة الثانية فإذا كان سعر الدولار الأمريكي يؤدي من الانتقال من نقطة إلى أخرى على نفس منحنى الطلب ط ط على الدولار الأمريكي. إلا أن تغير ظروف الطلب على الصرف الأجنبي الطي بدأنا به التحليل يبطل ويستدعي الأمر أن يحل محله جدول آخر. ولتناول الآن دراسة هذه العوامل.

- وجود علاقة عكسية بين مستوى أسعار السلع والخدمات والو.م.أ والطلب بمعنى أنه إذا زاد مستوى الأسعار فإن ذلك يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب إلى الأسفل والعكس صحيح.
 - من بين ظروف الطلب على الدولار الأمريكي أيضا مستوى الأسعار في البلاد البديلة عن الو.م.أ فهناك علاقة طردية بين مستوى الأسعار في البلاد البديلة وبين الطلب على الدولار الأمريكي، فإذا حدث ارتفاع في مستوى أسعار السلع في البلاد البديلة فإن ذلك يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب على الدولار إلى الأعلى
 - من بين ظروف الطلب على الصرف الأجنبي كذلك هو رغبات وأذواق المستهلكين
- رابعا: عرض الصرف الأجنبي.

يمكن القول أن عرض الصرف الأجنبي (الطلب على العملة الوطنية) يتوقف بدوره على مجموعتين من العوامل: تتعلق المجموعة الأولى بالعلاقة الطردية بين سعر الصرف الأجنبي والكمية المعروضة منه في حين تتعلق المجموعة الثانية بظروف العرض.

فإذا سلطنا النظر عن المجموعة الأولى: فإنه طبقا للقواعد العامة المتعارف عليها في علم الاقتصاد فإن عرض الصرف الأجنبي يعتبر متغيرا تابعا، في حين أن سعر الصرف الأجنبي يعتبر متغيرا مستقلا. لهذا يمكن القول بوجود العلاقة الطردية من سعر الصرف الأجنبي والكميات المعروضة منه، مثلا إذا ارتفع سعر الدولار الأمريكي فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الكميات المعروضة منه معنى ذلك أن أثر تغير سعر الصرف الأجنبي يقتصر على الانتقال من نقطة إلى أخرى على نفس المنحنى الخاص بعرض الصرف الأجنبي.

أما إذا انتقلنا إلى المجموعة الثانية: فيمكن القول انه إذا تغيرت ظروف العرض بالزيادة فإن النتيجة هي انتقال منحنى عرض الصرف الأجنبي بأكمله إلى يمين المنحنى الأصل إشارة إلى أن الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي عند كل مستوى من مستويات سعره تزيد عما كانت عليه

أما إذا حدث تغير في ظروف العرض بالنقصان فإنه يحدث العكس تماما ويمكن تلخيص ظروف عرض الصرف الأجنبي (الدولار الأمريكي).

- يؤدي تغير عدد المستهلكين الأجانب (الأمريكيين في مثالنا) إلى تغير عرض الصرف الأجنبي بمعنى تغير الطلب على العملة الوطنية، فإذا حدث زيادة في عدد المستهلكين فإن ذلك يعنى زيادة عرض الدولار الأمريكي. إعمالا للقاعدة العامة بوجود علاقة طردية بين عدد المستهلكين وعرض السلعة.
- تغير أذواق المستهلكين الأجانب بالزيادة يؤدي إلى تغير ظروف عرض الصرف الأجنبي (الطلب على العملة الوطنية) بالزيادة الأمر الذي ستنبع إلغاء منحنى عرض الصرف الأجنبي الأصلي.
- من ظروف عرض الصرف الأجنبي التغيرات التي يتعرض لها دخل المستهلكين الأجانب، فإذا حدث زيادة في دخل المستهلكين الجانب فذلك يؤدي تغير ظروف عرض الصرف الأجنبي بالزيادة.
- تغير مستوى الأسعار الوطنية (المصرية) من شأنه أن يعكس على مستويات الطلب على العملة الوطنية (الجنيه المصري) وبالتالي عرض الصرف الأجنبي (الدولار الأمريكي)، فإذا ارتفع مستوى الأسعار في مصر فإن ذلك يؤدي على انخفاض الطلب على الجنيه المصري ونقصان عرض الدولار الأمريكي.
- من ظروف العرض كذلك مستوى الأسعار في العالم الخارجي (الو.م.أ) فإذا حدثت زيادة في مستوى الأسعار الأمريكية فإن ذلك يؤدي إلى زيادة ظروف عرض الدولار الأمريكي.

خامسا: مخاطر الصرف الأجنبي.

تعاني الكثير من دول العالم من مخاطر الصرف على مستوى العديد من القطاعات الاقتصادية، لذا لا بد عليها أن تساهم في تطوير الوسائل الكفيلة بتسيير هذه المخاطر ومراقبتها.

1- مفهوم خطر الصرف:¹

¹ - عبد الحق بوعتروس، تقنيات إدارة مخاطر الصرف، مؤتمر إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة. كلية العلوم الاقتصادية جامعة

تعرف على أنها الأثر المالي لتقلبات الصرف على الصفقات او على وضعية المؤسسة، وتتشأ مخاطر الصرف الأجنبي بصفة عامة عندما تؤثر التقلبات في القيم النسبية للعملة في الوضع التنافسي أو السلامة المالية للمنظمة

2- أهم مخاطر عمليات الصرف الأجنبي.

يمكن تلخيص المخاطر في النقاط التالية:

1.2- **المخاطر المالية:** إن أكثر المخاطر وضوحاً هي تلك الناشئة بسبب تغيرات قيمة العملة والتي تحدث بصفة مفاجئة وبحدة في بعض الأحيان¹

2.2- **مخاطر التغيرات في أسعار الفائدة:** مع بداية السبعينات أخذت التقلبات في أسعار الفائدة في الدول الصناعية المتقدمة والمؤثرة في تحركات رؤوس الأموال الدولية تتحدد مدى اوسع كما انها اصبحت أكثر سرعة في حدوثها مقارنة مع تبدلها السابقة، وترجع التقلبات الواسعة في أسعار الفائدة في هذه الدول إلى عدة عوامل.

✓ التغير في معدلات التضخم

✓ التغير في معدلات النمو الاقتصادي

✓ أختلال ميزان المدفوعات.

✓ التضارب في توليفة السياسات المالية والنقدية، بين هذه الدول.

3.2. **المخاطر الائتمانية:** وتسمى كذلك بخطر تطرف المقابل وينص عادة في عقود الائتمان الذي يمنح بالعملة الأجنبية على التزام كل طرف بتسليم العملة موضوع العقد للطرف الآخر بالسعر والموعود المتفق عليه في العقد وهناك مخاطر تنشأ من عدم وفاء أي الطرفين بالتزامه وينقسم خطر الطرف المقابل إلى خطرين.

• **خطر التسليم:** وهو عبارة عن خطر إفلاس الطرف المقابل يوم استحقاق العملية وهو من أخطر القرض لأنه يؤدي إلى خسارة كلية لمبلغ العملية.

• **خطر القرض:** ويتمثل في إمكانية إفلاس الطرف المقابل حلول موعد استحقاق العملية.

4.2. مخاطر الصرف المرتبطة بالعمالية التجارية:

كل مؤسسة تباشر عملية تصدير أو استيراد مفلترة بعملة تختلف عن عملتها الوطنية فهي معرضة لخطر الصرف التجاري حيث أن تسديد هذه العمليات يمكن أن يتم بسعر صرف مختلف عن سعر الصرف لحظة عقد الصفقة، إذن خطر الصرف بذلك هو نتيجة الفارق الزمني الذي يمكن أن يوجد بين تسديد هذه العمليات والاتفاق عليه.

¹منصوري الحاج موسى، أثر مخاطر سعر الفائدة على أداء محفظة الأوراق المالية، مذكرة شهادة ماجستير في علوم التسيير،

5.2. المخاطر التي تقع في مجريات النشاط اليومي:

قد تقع في بعض الأخطاء في خصم النشاط الجاري بالبنك كأن تدرج العملة غير المطلوبة أو يدرج سعر الصرف الخطأ أو قد توجه الأرصدة بالعملة الأجنبية بالطريق الخطأ إلى حساب آخر غي الحساب الصحيح.

المبحث الثاني: ماهية الميزان التجاري وعلاقته بأسعار الصرف:

الميزان التجاري هو حساب من حسابات ميزان المدفوعات التي يتدرج ضمن الحساب الجاري ويقصد به رصيد العمليات التجارية.

ويعتبر الميزان التجاري من أهم المؤشرات التي تتأثر بتغيرات سعر الصرف حيث يعطي الميزان التجاري صورة واضحة لقطاع التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) لدولة معينة.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الميزان التجاري وأهم أقسامه:¹

يعتبر الميزان التجاري من أهم مكونات الحساب الجاري لذي يشتمل عليه ميزان المدفوعات، لذا فقبل التطرق إلى مفهوم الميزان التجاري سنتطرق باختصار إلى مفهوم ميزان المدفوعات وأهم مكوناته.

أولاً: مفهوم ميزان المدفوعات وأهم أقسامه:

يمكن تعريف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه سجل محاسبي لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين وغير المقيمين في دولة معينة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.² وينقسم ميزان المدفوعات إلى:

1- الحساب الجاري (حساب العمليات الجارية): ويشمل هذا الحساب جميع المعاملات التي من شأنها التأثير على الدخل القومي بصورة مباشرة سواء بالزيادة أو النقصان ولذلك يطلق عليه مصطلح حساب الدخل القومي وينقسم إلى:

أ. الحساب التجاري: ينقسم بدوره إلى حسابين فرعيين هما:

- حساب التجارة المنظورة (الحساب التجاري السلعي): يتضمن كافة العمليات المتعلقة بصادرات والواردات من السلع المادية التي تمر بحدود الدولة الجمركية، ويمكن حسابه بطرح الصادرات من الواردات من السلع.

¹ سامي خليل الاقتصاد الدولي أسواق الصرف الأجنبي وهيكل ميزان المدفوعات دار النهضة، القاهرة، 2007 ص 929.

- حساب التجارة الغير المنظورة (الحساب التجاري للخدمات): ويشمل حساب التجارة الغير المنظورة كافة الخدمات المتبادلة بين الدولة والعالم الخارجي مثل خدمات النقل والتأمين والسياحة والخدمات الحكومية ويمكن حسابه بطرح صادرات الدولة من الخدمات من وارداتها من الخدمات.

ب. حساب التحويلات: ويتضمن هذا الحساب الهدايا والحوالات والتحويلات.

2- حساب رأس المال: ويشمل هذا الحساب كافة التدفقات النقدية إلى الداخل من العملات الأجنبية ناقصا التدفقات النقدية من الخارج من العملات الأجنبية كما يشمل ميزان رأس المال على التدفقات الداخلة والخارجة من الذهب.

3- حساب الاحتياطي الرسمي: ويتكون هذا الحساب من الوسائل السريعة للمدفوعات (العملات الصعبة والذهب)، كما يشمل هذا الحساب على حساب السهو والخطأ.

ثانيا: مفهوم الميزان التجاري:¹

يعرف الميزان التجاري على أنه الفرق بين قيمة الصادرات لسلعة معينة والواردات منها خلال فترة معينة في العادة ما تكون سنة. أي يعبر عن رصيد العمليات التجارية أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات. وينقسم الميزان التجاري إلى قسمين أساسيين:

الميزان التجاري السلعي (حساب التجارة المنظورة) والميزان الخاص بالتجارة غير المنظورة (الحساب التجاري للخدمات).

يعرف العجز في الميزان التجاري على أنه زيادة الواردات على الصادرات بمعنى زيادة جانب المدفوعات (الجانب المدين) عن الجانب المتحصلات (الجانب الدائن).

- أما الفائض فهو الحالة المعاكسة لحالة العجز أي زيادة الصادرات عن الواردات.

- وفي حالة تساوي الصادرات مع الواردات نقول أن الميزان التجاري في حالة توازن، وتعد هذه الحالة نادرة جدا.² حيث أن الدولة التي يكون لها فائض في ميزان التجاري ستكون تصدر³ أكثر مما تستورد مما يعني أن حجم الإنتاج سيكون فيها عاليا و مرتفع وبضاعتها تتمتع بميزة تنافسية محليا و دوليا، مما يصاحب ذلك من زيادة الإنتاج المحلي وزيادة نسبة الوظائف وزيادة مستوى الدخل الفردي مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي الذي يحرك عجلة الاقتصاد نحو النمو.

أما العجز في الميزان التجاري فهو يعبر عن الصادرات قليلة مقارنة بالواردات مما يؤدي إلى تدفق نقدي إلى خارج الدولة أكبر مما يدخل إليها، فإن كان العجز مستمرا ومرتقعا فهذا يدل على احتمال انخفاض الإنتاجية وارتفاع معدلات البطالة والتي تؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني، كما تخفض قيمة العملة في حالات العجز نتيجة تغلب قوى العرض على الطلب

¹محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007 ص181.

²محمد دويدرا، محاضرات في الاقتصاد الدولي، مؤسسة الثقافة الجامعية مصر. 2003 ص39.

³سامي خليل، الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره ص 940.

ثانيا: التوازن والاختلال في الميزان التجاري:

1. التوازن في الميزان التجاري:¹

يقصد بالتوازن في الميزان التجاري تساوي كل من الجانب الدائن والجانب المدين في الميزان التجاري أي تساوي الكميات المطلوبة المستحقة على الدولة من دولة أخرى مع حقوق الدولة اتجاه العالم الخارجي، أي أن حالة التوازن تتحقق عندما يكون:

$$\text{الإنتاج المحلي} + \text{الواردات} = \text{الطلب المحلي} + \text{الطلب الخارجي}$$

فالصادرات تمثل الطلب الخارجي الفعلي على المنتجات المحلية، وحالة التوازن هذه تعني عدم اتجاه الأسعار المحلية نحو التغيير والذي يتحقق من خلاله التوازن الداخلي، ونتيجة لهذا التوازن تتجه أسعار الصرف للثبات وعدم التغيير ارتفاعا وانخفاضا (ليتحقق توازن خارجي) وبالتالي تحقيق توازن داخلي وخارجي.

2. الاختلال في الميزان التجاري:

يحدث الخلل في الميزان التجاري في حالة زيادة الجانب المدين عن الجانب الدائن، أي عند زيادة حقوق الدولة المترتبة عنها في الدول الأخرى وتسمى هذه الحالة بحالة الفائض في الميزان التجاري ويسمى عجزا عندما يتجاوز الجانب المدين الجانب الدائن في الميزان التجاري، أي تجاوز المطلوبات المستحقة على الدولة للدول الأخرى (التزامات الدولة على الخارج) ومن الملاحظ أن المشكلات في الاختلال تبرز بشكل كبير في حالة العجز.

حيث أن الفائض في الميزان التجاري للدولة يؤدي إلى ارتفاع أرصدة الدولة التي تحقق فيها الفائض وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار صرف عملة الدولة مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى، وهو ما يجعل أسعار صادراتها مرتفعة قياسا بأسعار السلع المنتجة في الدول الأخرى وبالتالي تتأثر سلبا وتراجع صادراتها، ما يؤثر سلبا على الإنتاج المحلي و الدخل والتشغيل، ويستمر هذا الأثر السلبي إلى حين يتحقق التوازن من جديد بين الصادرات والواردات وذلك من خلال انخفاض الصادرات و الزيادة في حجم الواردات حتى الوصول إلى حالة التوازن بين الصادرات والواردات.

فتحقيق فائض في الميزان التجاري للدولة في ظل ظروف اقتصادية ملائمة يدل دلالة أكيدة على مثابة المركز الاقتصادي للبلد و المتمثلة في التوظيف التام للموارد الاقتصادية و تحقيق التنمية الاقتصادية و إتباع سياسة تجارية محكمة تعمل على تنمية الصادرات، أما إذا تحقق الفائض في ظل ظروف اقتصادية غير ملائمة مع اعتماد الدولة على سياسة تقييد الواردات مع حماية الإنتاج المحلي فالفائض المحقق في الميزان التجاري في هذه الحالة يدل على نجاح البلد و تفوقه في تطبيق إحدى السياسات القصيرة المدى.²

المطلب الثاني: أساسيات الاختلال والعوامل المؤثرة في الميزان التجاري:

أولا: أسباب الاختلال في الميزان التجاري:

¹فيلح حسن خلق، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع الأردن 2004 ص 124.

²يلح أحين خلف الله، مرجع سبق ذكره ص 125.

تختلف أسباب التي تؤدي الى الاختلال في الميزان التجاري باختلاف الدل والظروف المحيطة بها بالإضافة إلى الخصائص المميزة لفترات الاختلال ويمكن تمييز بين أسباب اقتصادية وغير اقتصادية.

- الأسباب الاقتصادية: ¹

- **التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية:** نظرا لقوة العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والميزان التجاري، فإنه إذا كان سعر صرف عملة دولة ما أكبر من قيمتها الحقيقية فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية من جهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على هذه السلع وبالتالي حدوث اختلال في الميزان التجاري للدولة، والعكس صحيح في حالة تحديد سعر صرف العملة المحلية بأقل من قيمتها، مما يؤدي إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات وبالتالي يحدث اختلال أيضا في الميزان التجاري.
 - **أسباب هيكلية:** هي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية (صادرات - واردات) وهذا ما ينطبق على اقتصاديات الدول النامية، حيث يتميز هيكل صادراتها بالتركيز السلعي أي يعتمد على سلعة أو سلعتين أساسيتين، وتتأثر صادراتها بالعوامل الخارجية المؤثرة على الطلب الخارجي لمنتجاتها في الأسواق الخارجية.
 - **أسباب دورية:** وتشمل التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي للدول التي تعاني من خلل في ميزانها التجاري، أي حسب الدورات الاقتصادية التي تمر بها الدولة ومن بينها نذكر:
 - ✓ الأزمات الاقتصادية المتكررة التي تمس الدول الرأسمالية المتقدمة وانعكاساتها على الدول النامية وتأثيرها على حركة الصادرات كون أسواق الدول النامية تعتبر أسواق هامة لها.
 - ✓ تغيير أذواق المستهلكين محليا وخارجيا وهذا من شأنه التأثير على ظروف العرض والطلب.
 - ✓ العوائق التجارية التي من شأنها تعديل حركة التجارة من خلال التعريفات الجمركية ونظام الحصص رغم محاولة بعض الدول التخفيف من حدتها بإنشاء تكتلات اقتصادية فيما بينها لإلغاء كل هذه القيود. وهذا سيؤثر على القدرة التنافسية للدول والتأثير على حركة الصادرات والواردات.
- #### 2- أسباب غير اقتصادية:

- **عوامل طبيعية:** الاختلالات الجوية وما قد ينجز عنها من كوارث طبيعية كالفيضانات، التصحر أو نفاذ الثروات الطبيعية مما قد يؤدي إلى انخفاضات مفاجئة في تصدير بعض السلع الزراعية وزيادة واردتها من السلع الضرورية.
- **التقدم التكنولوجي:** وما يرافقه من اختراعات عالمية حيث أن الاختراعات متمركزة في الدول المتقدمة ما يؤدي إلى تخفي تكاليف ونفقات الإنتاج وبالتالي انخفاض الأسعار مع بقاء أسعار المنتجات الدول النامية مرتفعة. كما أن التقدم التكنولوجي يغني على استعمال بعض المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول المتقدمة من الدول النامية وبالتالي انخفاض صادراتها هذه الأخيرة التي تمثل المصدر الأساسي في تجارته الخارجية مما يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري بالتالي فإن التقدم التكنولوجي يؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية للدول النامية.

¹ زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية دار الجامعة الجديدة، مصر 2004 ص 102.

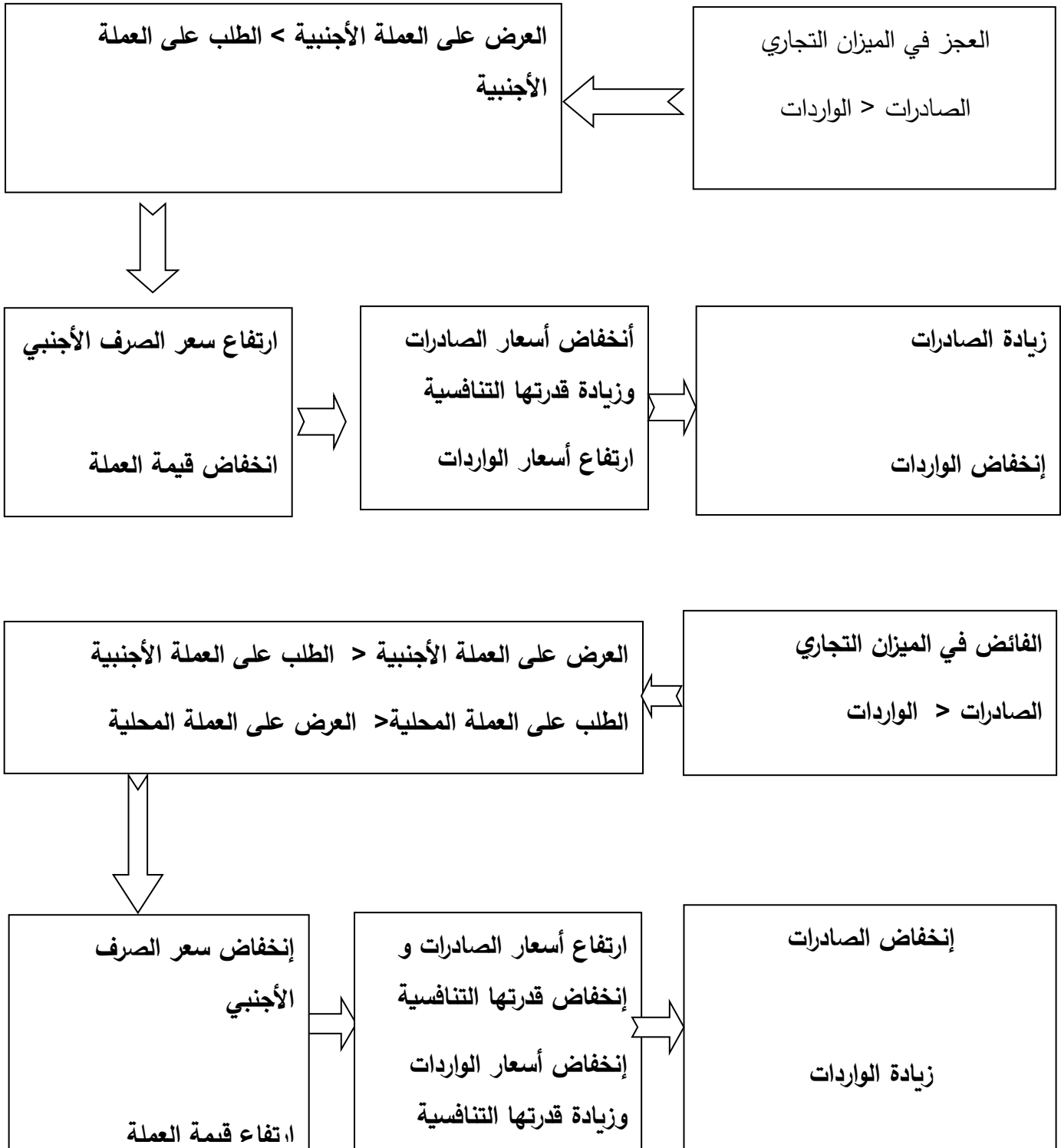
- **الظروف السياسية:** قيام الحروب أو المقاطعات الاقتصادية ومالها من أثر على معدلات الصادرات خاصة إذا كانت إحدى هذه الدول تمثل سوق خارجي فعال للدولة.
 - **النمو الديموغرافي:** حيث أن الزيادة في النمو الديموغرافي ينتج عنه زيادة الطلب على الواردات خاصة السلع الاستهلاكية، بالإضافة الى تطبيق سياسة رفع الأجور التي بدورها تؤدي إلى زيادة نفقات الإنتاج وبالتالي تدهور القدرة التنافسية الخارجية للدولة نتيجة ارتفاع أسعار صادراتها.
- ثانياً: العوامل المؤثرة في الميزان التجاري:**

هناك العديد من العوامل المؤثرة في الميزان التجاري وفيما يلي نذكر أهمها:

- **سعر الصرف:** يؤدي رفع القيمة الخارجية للعملة الى انخفاض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا مما يجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين وعلى عكس فإن تخفيض في سعر الصرف يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات ويمكن توضيح العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري من خلال الشكل الموالي.
- **التضخم:** يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبيا من الأسعار العلمية فتتخفف الصادرات وتزداد الواردات نظرا لكون أن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا، وبالتالي زيادة الصادرات على الواردات الأجنبية و إنخفاض الطلب على الصادرات المحلية.¹
- **معدل النمو المحلي:** يمثل الناتج المحلي لاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية المقومة بسعر السوق خلا فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، أو هو عبارة عن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة، أي أن PIB هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر على عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه.
- **تغيرات أسعار الفائدة:** إن التغيير في أسعار الفائدة له أثر على حركة رؤوس الأموال، حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة في الداخل تؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال البلد بهدف استثمارها و بالتالي زيادة الأنتاج المحلي مما يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الصادرات والعكس من ذلك يؤدي إلى إنخفاض أسعار الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال ويؤدي بدوره إلى تراجع العملية الإنتاجية مما يؤثر تراجع الصادرات و بالتالي التأثير على ميزان التجاري للدولة.²

¹ بسام الحجار العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. لبنان 2003، ص64.

² دوغة الحسين، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي جامعة محمد بوضياف مسيلة، 2016/2017.



الشكل (3) العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري

المطلب الثالث: الميزان التجاري وعلاقته بأسعار الصرف:

يشكل الميزان التجاري الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات فإذا فاقت الصادرات على الواردات يكون الميزان التجاري في حالة فائض أما إذا كانت الواردات أكبر من الصادرات فيكون هنا الميزان التجاري في حالة عجز. ولسعر الصرف علاقة وطيدة بميزان المدفوعات إذ يعتبر أحد محدداته الأساسية لأن أي انخفاض أو ارتفاع يحدث في سعر الصرف يؤثر على حجم الصادرات والواردات بالزيادة أو النقصان.

كما أن للصادرات والواردات تأثير مباشر على سعر الصرف لبلد ما فمثلا عندما يكون بلدا ما يصدر منتج البلد المستورد لهذا المنتج يقوم بالتسديد بالعملة الأجنبية للبلد المصدر للمنتج إذ أنه ملزم بشراء عملة البلد المصدر وبيع عملته المحلية أي تغيير في حجم الصادرات أو الواردات سيؤثر على سعر الصرف.

- **أولاً:** العلاقة بين سعر الصرف وسعر الفائدة علاقة طردية فإن ارتفاع أسعار الفائدة على عملية معينة سوف يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب عليها وبالتالي سوف يرتفع سعر الصرف تلك العملة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة كما هي والعكسي حدث عند انخفاض معدل الفائدة على عملة بلد ما.

فمثلا إذا كان سعر الفائدة على السندات المصدرة بالدولار الأمريكي أعلى من سعر الفائدة على السندات المصدرة بالدينار الجزائري فإن الطلب على العملية الأجنبية سوف يرتفع للتحويل العملية المحلية إلى عملة أجنبية لشراء السندات الأمريكية للاستفادة من فروق معدل الفائدة بين السندات الأمريكية والسندات الجزائرية ويزداد الطلب على الدولار الأمريكي ارتفاع سعر الصرف بالنسبة للدينار الجزائري أي انخفاض قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملية الأجنبية.

ويحدث العكس عندما يكون سعر الفائدة على السندات الأمريكية أقل من سعر الفائدة على السندات الجزائرية في هذه الحالة يزيد عرض الدولار لتحويله إلى الدينار الجزائري بغرض شراء سندات جزائرية للاستفادة من فرق سعر الفائدة بين السندات الأمريكية والسندات الجزائرية، وبذلك فإنه يزيد الطلب على الدينار الجزائري وترتفع قيمته بالنسبة للدولار. معنى ذلك الدولة التي يكون سعر الفائدة الحقيقي فيها مرتفعا يزداد الطلب على عملتها ويميل سعر صرف عملتها إلى الارتفاع مقارنة بالعملات الأخرى، وبالتالي ارتفاع قيمة هذه الدولة.

والعكس فالدولة التي تكون أسعار الفائدة فيها منخفضة يقل الطلب على عملتها ومن ثم يقل سعر صرف عملتها بالنسبة للعملات الأخرى وبالتالي تنخفض قيمة هذه العملة.

- ويطلق على عملية الاستثمار المشار إليها أعلاه التحكم في سعر الفائدة أي محاولة المستثمرين الاستفادة من الفروق القائمة بين أسعار الفائدة الحقيقية في الدول المختلفة لتحقيق فوائد إضافية نتيجة لذلك عمليات التحكم في سعر الفائدة هي إذن التي تؤدي إلى تغيير الطلب على العملات المختلفة ومن ثم تغيير سعر الصرف.⁽¹⁾

وتعتمد استجابة معدل الصرف الحقيقي الفعلية لتغير معطى في فروق أسعار الفائدة الحقيقية، في الواقع على المدى حساسية سعر الفائدة لتدفقات رؤوس الأموال دوليا، وتتحدد حساسية سعر الفائدة لهذه الدفعات برغبة وقدرة

(1) بن نبي محمد، دراسة قياسية حول أثر بعض المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي لفترة

(1990-2013) مذكرة ماستر أكاديمي جامعة أم لبواقي، الجزائر 2014-2015 ص 48-49

المستثمرين الدوليين على تحريك رؤوس الأموال عبر الحدود الدولية استجابة لتغيير أسعار فروق الفائدة. وتتوقف قدرة المستثمرين الدوليين على تحريك رؤوس الأموال الدولية على مدى إزالة المعوقات الرسمية أو الحكومية للتدفقات الدولية لرؤوس الأموال كذلك تتوقف الرغبة على مدى إمكانية الاحلال بين السندات الأجنبية والسندات المحلية في محافظة الأوراق المالية للمستثمرين.

فكلما ازدادت درجة حرية تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود الدولية ازدادت استجابة تدفقات رؤوس الأموال للتغيير في أسعار الفائدة النسبية، وبالتالي تزداد درجة استجابة معدلات الصرف للتغيير في أسعار الفائدة النسبية.

ثانياً: العلاقة بين سعر الصرف ومعدل التضخم:

تعود العلاقة التي تربط سعر الصرف والتضخم إلى فكرة هالبر الذي اعتبر أنه في حالة تعرض الاقتصاد إلى صدمة داخلية، فسوف تؤدي تلك الصدمة مع سياسة سعر الصرف المرنة إلى سلسلة الآثار التراكمية المتعاقبة فيما بين معدل التضخم وسعر الصرف من خلال التأثير على التكاليف المحلية مستمرة أثناء التعديل، ففي حالات كثيرة يدخل الاقتصاد أثناء عملية التعديل في تضخم سريع في كل الأجور والأسعار يصاحبه بطالة متزايدة مما يؤدي إلى المزيد ضمن انخفاض في قيمة العملة.

وينتج عن علاقة بين سعر الصرف والتضخم تأثير يطلق عليه تأثير المستة وهو يعبر عن تقلبات أسعار الصرف بارتفاع مستويات الأسعار التي تدفع الارتفاع بانتظام في الدول المشتركة وفي اتجاه تصاعدي ويعمل هذا التأثير كما يلي.

بفرض أن سعر الصرف بين نقدين متقلب فعندما تنخفض قيمة العملية تزيد الأسعار المحلية للواردات وبذلك يرتفع المستوى العالم للأسعار المحلية في الدولية، يطالب العمال المحليون الذين يواجهون ارتفاعاً في تكاليف المعيشة أجوراً على وقد يحصلون عليها وتصير الأجور عالية إبتاعاً، جزءاً من تكاليف الإنتاج المحلي الإجمالية وبذلك يتحقق التضخم بدفع النفقة من جهة ثانية، عندما ترتفع قيمة العملية المحلية لن يكون هناك تضخم مقابل في الدولية. فارتفاع العملية المحلية لا بد أن يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار المحلية، لكن العمال يطالبون بزيادة الأجور ويرى البعض أن التحول إلى أسعار الصرف المنقلبة هو الذي قاد النظام للاتجاهات التضخمية.⁽¹⁾

ثالثاً: آلية تأثير أسعار الصرف المتغيرة على الميزان التجاري:

إن التوازن في ضل أسعار الصرف الحرة هو تلقائي ولا يختلف الانخفاض إلى القيمة الخارجية للعملية في آثاره على الميزان التجاري عن آثار التخفيض التي تقوم به السلطات النقدية (يكفي معرفة آثار الانخفاض لمعرفة آثار الارتفاع لان التأثير يكون عكسي في حالة الارتفاع) حيث يؤدي الانخفاض إلى:

- انخفاض أسعار الصادرات المقومة بالعملة الأجنبية مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي عليها.
- ارتفاع أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية وتقليص الطلب المحلي منها والتحول إلى استهلاك البدائل لها.

(1) سعدون حسين فرحان أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة، عجله تنمية الرافدين-العدد 31، العراق 2009 ص 7.

ولحدوث هذين الأثرين تتطلب الآلية درجة مرونة كافية للطلب الخارجي على الصادرات الدولية التي انخفض سعر عملتها مع القدرة على زيادة المعروض من الصادرات في وقت زمني قصير للانخفاض، بالإضافة إلى مرونة الطلب المحلي على الواردات بتقليص سريع وبقدر كافي لها نتيجة انخفاض سعر العملة وارتفاع أسعارها، مع وجود عرض أجنبي لانتهائي لهذه الواردات لكن هذه الآلية لا تتحقق في كثير من الأحيان للأسباب التالية.⁽²⁾

- إن معظم الواردات هي حيوية للنشاط الاقتصادي ولبدائله مثلًا الطاقة وتتطلب فترة الانخفاض جزئي للطلب عليها.

- كذلك إذا كانت السلع مستوردة من بلدان صناعية جديدة، أو دول سائرة في طريق النمو أن تكاليف الإنتاج وسلعها ذات ميزة تنافسية تتغير على إثر الانخفاض، أو أن هذه المستوردات هي سلع ليس لها بدائل محلية ولا بد أن يتم استيرادها مهما كان ثمنها.

- بالإضافة إلى أن جزء كبير ومتناهي من التجارة الدولية يجري بين وحدات مختلفة تنتج في ظل شركات متعددة الجنسيات، فإن كانت المكونات المستعملة من طرف قطاع محلي في ظل الشركات متعددة الجنسيات تأتي من فروع أخرى موجودة في الخارج، يكون احتمال كبير ألا يؤدي الانخفاض في العملة إلى أي أثر على الواردات.

- الانخفاض قد لا يؤدي كالتخفيض إلى تدهور شروط التبادل الدولي والسبب راجع لسلوك المصدرين الذين يحافظون على أسعار صادراتهم بالعملة الأجنبية لمضاعفة أرباحهم مما يدفع إلى زيادة إنتاجيتهم وزيادة الواردات من الطاقة والمواد الأولية والتجهيزات اللازمة لهذه الزيادة.

وما يمكن استخلاصه أن في أسعار الصرف المتغيرة الوضعية صعبة وغير أكيدة لأن آثارها على أسعار السلع والمنتجات قد تكون عشوائية ومتأخرة زمنياً عن وقت تغير سعر الصرف كما أن عدم الاستقرار في أسعار الصادرات والواردات وتدبدها المستمر لا يحقق التوازن المرجو، لأنه إذا أدى الارتفاع أو الانخفاض في مرحلة ما إلى توازن الميزان التجاري، فإن الارتفاع أو الانخفاض الذي يليه قد يؤدي إلى اختلاله ثانية.

رابعاً: العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري

طبقاً للمنظرين سعر الصرف ينبغي أن يكون في مستواه الأمثل عند استقرار ميزان المعاملات التجارية. عندما يقوم بلد ما باستيراد منتج محدد، يتم التسديد بالعملة الأجنبية للبلد المصدر للمنتج، وبيع عملته المحلية وبالتالي أي تغير في المعاملات التجارية سواء الاستيراد أو التصدير يؤدي ذلك إلى التغير في سعر الصرف. في حالة عجز ميزان المبادلات التجارية بمعنى قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات، الطلب على العملة الأجنبية يتجاوز عرض هذه العملة في هذه الحالة العملة المحلية تميل إلى الخفض وتقل قيمتها بالمقارنة مع العملات الأخرى.

والعكس في حالة الفائض في ميزان المبادلات الجارية الواردات من العملة الأجنبية أكبر من المخرجات، الطلب على العملة من طرف غير المقيمين أكثر أهمية من الطلب على العملة الأجنبية من طرف المقيمين، العملة المحلية يعاد تقييمها أو تميل إلى الإرتفاع.

(2) بغداد زيان-تغيرات سعر الصرف اليورو والدولار وأثارها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران 2012-2013 ص68.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

سيتم في هذا المبحث التطرق إلى بعض الإنجازات والدراسات السابقة المتعلقة بمتغيرات الدراسة (سعر الصرف، الميزان التجاري) والتي اهتمت بدراسة أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري ودراسة العلاقة بين هذه المتغيرات في الجزائر (البلد محل الدراسة).

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية واللغة الأجنبية

أولاً: الدراسات باللغة العربية:

1. دراسة عبد الجليل هجيرة:

عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، دفعة 2011-2012، وقد طرح الطالب في دراسته الأشكال التالية.

ما هو أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للوحدة النقدية الأوروبية (الأورو) وبالنسبة للدولار الأمريكي على الميزان التجاري في الجزائر؟
تهدف هذه الدراسة إلى محاولة دراسة أثر سلوك سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري بتغيرات سعر صرف الأورو.

وللإجابة على الإشكالية تم استخدام مجموعة من الأدوات المالية في تحديد الجانب النظري، وانتهج المنهج التحليلي الإحصائي في دراسته، وتناول الإطار النظري لسعر الصرف ونظام الصرف في الجزائر، كما أتبع أساليب كمية حديثة في قياس العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة.

وتوصل إلى مجموعة من النتائج:

- توجد علاقة في المدى الطويل بين سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري.

2. دراسة: دوحى سلمى

- دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، الطور الثالث في العلوم التجارية، تجارة دولية، دفعة 2014-2015، وقد طرحت الإشكالية التالية:

ما هو أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وما هي سبل علاجها في الجزائر.

وتهدف من خلال هذه الدراسة إلى محاولة دراسة أثر سلوك سعر الصرف على توازن الميزان التجاري، وتحديد مدى فاعلية نظام أسعار الصرف المعتمدة في التخفيض من الحجز في الميزان التجاري.

ومحاولة البحث عن الوسائل والآليات للحد من الآثار السلبية لتقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري. وللإجابة عن الإشكالية المطروحة تم استخدام مجموعة من الأدوات المالية في تحديد الجانب النظري، حيث اقتضت طبيعة البحث وخصوصياته الاعتماد على المنهج التحليلي دراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة بالإضافة إلى المنهج الإحصائي القياسي والذي اعتمده في الدراسة القياسية.

3. دراسة حاجي سمية:

- حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014، رسالة مذكرة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاديات النقود و البنوك و أسواق المال، دفعة 2015-2016، حيث تطرقت إلى طرح الإشكال التالي: ما هو دور السياسة النقدية في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات بصورة عامة و في الجزائر بصورة خاصة؟
و من أسباب اختيار موضوع البحث: يدخل البحث في صميم التخصص و التعرف بشكل دقيق على بعض من مشاكل الاقتصاد الجزائري.

تحليل الخلل في ميزان المدفوعات وما يسببه من آثار على اقتصاديات الدول كالمديونية والتعرف على دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر والمتغيرات التي تتحكم فيه ويتأثر بها عند تطبيق أدوات السياسة النقدية.

وتبعا لمتطلبات دراسة البحث تم إستعمال المناهج والأدوات التالية:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** حيث أستخدم هذا المنهج عند إستعراض أو الإحاطة بجوانب كل من ميزان المدفوعات والسياسة النقدية وهذا لشرح المفاهيم الخاصة بكليهما.
- أما الأدوات فقد إستعرضنا عن طريق النموذج القياسي بإستخدام برنامج Eviews الذي يستخدم الأساليب الإحصائية -الإنحدار المتعدد- عرضا لكيفية تطبيق آليات السياسة النقدية في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات الجزائري 1990 و 2014

4. ماجدة مدوخ:

ماجدة مدوخ، فعاليات السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و تمويل، جامعة بسكرة 2002-2003، يهدف هذا البحث لإبراز دور السياسة النقدية في الجزائر خاصة في فترة الإنتقال من إقتصاد مخطط إلى إقتصاد السوق ومعرفة مدى نجاعة الإجراءات المتخذة و التركيز على فاعلية السياسة النقدية في تحقيق التوازن، والتعرف على أدوات و وسائل السياسة النقدية التي أدخلتها الجزائر لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
فمن خلال هذا البحث نجد النتائج التالية: السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية فهي تحتل مكانة بارزة وتهدف إلى ضمان توازن النشاط الاقتصادي وتسعى إلى التحكم في التضخم عن طريق أدوات مختلفة مباشرة وغير مباشرة.

5. دراسة بن قدور على:

بن قدور على، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر 1970-2010، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص تسيير، دفعة 2012-2013، وتطرح الإشكالية التالية: ماهي العوامل المحددة لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر؟

و الهدف من هذه الدراسة هو معرفة مدى مساهمة سعر الصرف الحقيقي التوازني في تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية، ومنه يعد التقدير الدقيق لسعر الصرف التوازني شيء ضروري لأي دولة تتبنى إدارة سياسة إقتصادية

كلية ذات توجه خارجي حيث إقتضت طبيعة البحث وخصوصيته التعامل مع المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من خلال التطرق إلى أهم الأدبيات المتعلقة بمحددات سعر الصرف و كذلك إلى مختلف الدراسات التجريبية الخاصة بالموضوع ومقارنة النتائج، أما في الجانب التطبيقي فإستعمل المنهج التحليلي معتمدا على جمع المعلومات و المعطيات وتبويب البيانات الخاصة بالعينة المدروسة كما تم الإستعانة بمجموعة من الأدوات تمثلت في

- الإحصائيات المتعلقة بالمتغيرات المكونة للنموذج.
- أدوات القياس الاقتصادي والتحليل الكلي.
- إستخدام برنامج Eviews وهو برنامج متخصص في الدراسات القياسية.

ثانيا: الدراسات بالغة الأجنبية:

1- دراسة (yacine si lakhdar,gharbi)

- Yacinesilakhdar,gharbi the relationship between dinar exchange rate and macroeconomic variable in algeria—an analytical econometrics study over the period (1970–2015) PHD thesis third phase divisionMeconomic science specialty economic and financierstudies,university year –2018–2019

طرح الطالب إشكالية الدراسة كالآتي: هل توجد تأثيرات متبادلة بين سعر صرف الدينار مقابل الدولار وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر؟

حيث تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف من أهمها محاولة الإحاطة بمختلف المفاهيم المتعلقة بأسعار الصرف ومعرفة أهم النظريات المفسرة له، ومحاولة إبراز أهمية سعر الصرف كسياسة إقتصادية مستقلة بدأتها وتقييم سياسة الجزائر في مجال الصرف في ظل المراحل المختلفة والإصلاحات التي شهدتها الاقتصاد الوطني.

ومما سبق تتجلى أهمية الدراسة في إبراز وتحديد العلاقة بين كل من سعر صرف الدينار والمتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر.

ولمحاولة الإجابة عن إشكالية الدراسة تم الإعتماد على المنهج الوصفي من أجل البحث في مختلف المفاهيم حول سعر الصرف، كما إستخدم المنهج التاريخي من خلال إبراز المعطيات عن الأحداث السابقة وأخيرا تم إستخدام المنهج القياسي التجريبي الذي يتناسب مع أهداف الدراسة.

- دراسة "Alioui Fatima zohra" تحت عنوان

Les déterminants du taux de change en Algérie quelle ampleur du taux de change parallèle?

أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان تخصص الاقتصاد النقدي والمالي 2016/2015، وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد أهم محددات سعر صرف العملة الفعلي الحقيقي في الجزائر في الفترة الممتدة 2013-1971

كما تدرس تأثير سعر الصرف الموازي على الصرف الرسمي، وذلك من خلال إشكالية الدراسة والمتمثلة في ماهي المحددات الرئيسية لسعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري وما هو أثر سعر الصرف الموازي؟ حيث أظهرت النتائج الخاصة لهذه الدراسة أن كل من معدلات التبادل التجاري والانفتاح التجاري كان لهما دورا هاما في تفسير سعر الصرف الفعلي الحقيقي في الجزائر، ومن جهة أخرى يتبين أن سعر الصرف الموازي له تأثير على سعر الصرف الرسمي.

- دراسة 2011 FadliFizariabuhassanasari and others

- FadliFizariabuhassanasari and others, a vector error correction model (VECM) approach in explaining the relationship between interest rate and infection to words, exchange rate volatility in Malaysia, word applied science journal 2011.

الهدف من هذه الورقة البحثية هو دراسة العلاقة بين سعر الفائدة ومعدل التضخم وتقلبات سعر الصرف في ماليزيا للفترة (1991-2009) وتم التوصل إلى:

- معدل التضخم يؤثر على سعر الفائدة.
- بعد ذلك أثر سعر الفائدة على سعر الصرف كما توضحه النتائج مع الأخذ بعين الاعتبار العلاقة في المدى الطويل، فحيث أن العلاقة بين سعر الفائدة وسعر الصرف في ماليزيا طردية أما معدل التضخم وسعر الصرف فهي علاقة عكسية.

- **المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسات الحالية**

- من خلال العرض و التعقيب على الدراسات السابقة نلاحظ أنه يوجد اختلاف واضح بين طريقة معالجة كل دراسة و نتائجها ،و لكن يمكن القول أن كل دراسة اتسمت بخاصية معينة أن كل واحدة تناولت الموضوع من زاوية أكثر من زوايا موضوعنا، ويكمن الاختلاف في المتغيرات المؤثرة على سعر الصرف ولكن عموما هناك بعض المتغيرات المشتركة نذكر منها: معدل الفائدة ،معدل التضخم .حيث ركزت الدراسات السابقة على أهم المتغيرات النقدية الموجودة في الاقتصاد الجزائري ومادى تأثيرها على سعر صرف الدينارالجزائري مقابل الدولار و اليورو .و يمكن تلخيص مميزات هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في النقاط التالية

من حيث الهدف: تحديد بعض المتغيرات التي تؤثر على سعر الصرف

من حيث المنهج : إستخدام المنهج الوصفي الاحصائي في الجانب النظري و التحليلي في الجانب التطبيقي

مجتمع الدراسة : الجزائر من 1962/2019 .

يعتبر سعر الصرف من أهم العناصر التي تساهم في تفعيل التجارة الخارجية بصفته وسيلة ربط بين اقتصاديات مختلف دول العالم، وذلك من خلال توسيع نشاط التصدير والاستيراد فسعر الصرف هو أداة ربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي، فهو يربط بين أسعار السلع والمنتجات المحلية وأسعارها في السوق العالمية . حيث يتم تحديد سعر الصرف وفقا لقانون السوق (العرض و الطلب) بدلالة نظام الصرف المعتمد من الأنظمة المتعارف عليها ،و يسمح سوق الصرف الأجنبي بنقل القوة الشرائية من خلال عارضي العملات مع طالبيها و بالتالي تتحدد أسعار جميع العملات، و عرفت أنه كل عملية تتعلق بمبادلة العملات لا تخلو من المخاطر الناجمة عن تقلب الأسعار فهذه الأخطار من الممكن أن تؤثر على النشاط الاقتصادي للبلد . و لسياسات الصرف أدوات متنوعة من دولة إلى أخرى فقد يتم تعديل صرف العملة أو التأثير من أجل تخفيض أو تحسين عملتها باستعمال احتياطات الصرفإلخ بهذا يمكن القول أنه توجد علاقة وطيدة بين الميزان التجاري و سعر الصرف، فإذا كان سعر صرف عملة ما أكبر من قيمته الحقيقية سيؤدي ذلك الى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجل مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها و بالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث عجز في الميزان التجاري يؤدي بالضرورة إلى انخفاض سعر الصرف .و ما يمكن استخلاصه هو أن سعر الصرف سياسة اقتصادية جد فعالة في التأثير على المتغيرات الاقتصادية و تحسينها و لا يخص هذا الامر دولة معينة بل يشمل كل من الدول المتقدمة و النامية .

الفصل الأول

عموميات حول سعر الصرف

والميزان التجاري

تمهيد:

فيما سبق أي خلال نظام بريتون كان النظام المعمول به في الجزائر هو نظام تبات أسعار الصرف، فكان الدينار يتحدد على أساس وزن معين من الذهب، و بعد انهيار هذا النظام (بريتون وودز) أصبحت قيمته مثبتة على أساس سلة تتكون من 14 عملة، و قد أدى الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول العالمية في سنة 1986 إلى اختلال التوازن الاقتصادي في الجزائر، ففي تلك الفترة ازدادت المديونية الخارجية و ارتفعت خدمة الدين و كانت الميزانية العامة في حالة عجز و كذلك الميزان التجاري و تم تخفيض قيمة الدينار، و هنا جاء دور قطاع التجارة الخارجية الذي يعتبر من أكبر القطاعات التي مسها الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، حيث أنه من بين الأسباب التي دفعت الجزائر إلى الإصلاح هي النتائج السلبية للميزان التجاري و بذلك قامت بالإصلاحات من حيث الرصيد و من حيث الهيكل السلعي أي ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات و محاولة تطبيق نظم سعر الصرف فيها لتسوية ميزانها التجاري. ويهتم الباحث في مجال التحليل الاقتصادي بدراسة وتحديد العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية التي تساعدنا على الإلمام الجيد للظاهرة المدروسة.

وبعد تعرضنا في الفصل الأول للجانب النظري سوف نتطرق في هذا الفصل التطبيقي إلى دراسة النظريات والمتغيرات التي تحتويها معبرا عنها بالمتغيرات الاقتصادية الكلية سنبين كيف يؤثر سعر الصرف في الجزائر على رصيد الميزان التجاري، وتناولنا في هذا الفصل دراسة تحليلية لتغير سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري في الجزائر وقمنا بتقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: تطور نظام الصرف في الجزائر

عرف نظام سعر صرف الدينار الجزائري تطورات عدة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، ارتبطت ارتباطا وثيقا بكل مرحلة من مراحل التنمية انطلاقا من نظام الصرف الثابت بكل أشكاله خلال الفترة 1962-1986 وصولا إلى نظام التسيير الحركي بداية من 1986 التي تبعتها إجراءات عديدة منها قابلية تحويل الدينار ثم تطبيق جلسات التثبيت في أكتوبر 1994، ليتم بعدها إنشاء سوق للصرف ما بين البنوك إيدانا بانتهاء الجزائر لنظام الصرف العائم الموجه، فتميزت فترات هذا التحديد بالطابع الإداري فيما يخص استخدام الوسائل المالية والنقدية في إطار أهداف التنمية، كل هذه الإجراءات والتعديلات التي عرفها نظام صرف الدينار الجزائري كانت قصد تقريبه من قيمته الحقيقية وإعطائه صبغة التأثير والتأثر بوضعية أداء الاقتصاد الكلي .

المطلب الأول: نظام الصرف في الجزائر بعد 1986

لقد عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف الثابت إلى سعر الصرف المرن وعرفت الجزائر عدة تطورات ومراحل مرة بها سعر الصرف الجزائري سنوجزها فيما يلي:

أولاً: نظام الصرف قبل 1986 (1962-1986)

مر سعر صرف الدينار الجزائري بمجموعة من المراحل أهمها:

1- المرحلة الأولى: نظام الربط بالفرنك الفرنسي (1964-1973)¹

كان نظام النقد الدولي في هذه المرحلة أو على الأقل حتى 1971 ميسراً باتفاقيات بريتون وودز ، كانت قيمة العملة تحدد بالنسبة إلى وزن معين من الذهب حيث حددت الجزائر سعر صرف الدينار ب0.18 غرام من الذهب، أي بنفس التكافؤ مع الفرنك الفرنسي خلال الفترة 1964 تاريخ إنشاء العملة الوطنية وفي 1969 تاريخ تخفيض الفرنك الفرنسي، تجدر بنا الإشارة هنا عقب أحداث سنة 1968 اضطر البنك الفرنسي إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي وذلك بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، وهذا بعد استعماله لاحتياطياته لمدة طويلة قصد الحفاظ على تكافؤ العملة الفرنسية وخلال هذه الفترة شرعت الجزائر في تطبيق المخطط الثلاثي التتموي والذي يتطلب استقرار أسعار الصرف ويمكن القول أن التطبيق كان من الأسباب التي جعلت الدينار الجزائري لا يتبع الفرنك الفرنسي في التخفيض على الرغم من استمرار العملة الوطنية في علاقتها الثابتة مع الفرنك الفرنسي حيث 1 دينار جزائري يساوي 1.25 فرنك فرنسي أو فرنك فرنسي واحد يساوي 0.888 دينار جزائري بين أوت 1969 وديسمبر 1973 لقد أدى ضعف العملة الفرنسية خلال هذه المدة إلى انخفاض الدينار الجزائري مما أدى إلى إعادة التقييم المتسارع أمام هذه الوضعية التي اقترنت بالتخلي عن أسعار الصرف الثابتة والمنبثقة عن اتفاقية بريتون وودز وعن تعميم أسعار الصرف، ثم اتخاذ قرار تغيير نظام تسعير الدينار الجزائري عشية انطلاق المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 وقد سعى هذا النظام الجديد للتسعير إلى تحقيق هدف مزدوج:

- توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة الدينار تفوق قيمته الحقيقية وهذا بغرض تخفيض عبء تكلفة التجهيزات والمواد الأولية ومختلف المدخلات المستوردة من قبل هذه المؤسسة.
- السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتنبؤاتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات عنيفة لسعر الصرف، وذلك عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار.²

¹ بلعزوز بن علي. محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ط 4 ديوان المطبوعات الجامعية 2017 ص 217

² بلعزوز بن علي. مرجع سبق ذكره ص 218

المرحلة الثانية: الربط بسلة العملات (1974-1986)¹

خلال هذه المرحلة (الفترة) تحولت الجزائر في تحديد قيمة الدينار من عملة واحدة إلى سلة موزونة من العملات التي تربطها بالجزائر علاقات تجارية حيث تعطى كل عملة وزنا داخل السلة يعتمد على نسبة الواردات مع الشركاء الرئيسيين إلى اجمالي التجارة.

حيث يقوم البنك المركزي بمراجعتها دوريا، وتهدف هذه السياسة إلى الحفاظ على سعر صرف الحقيقي في مواجهة شركاء التجارة وتحقيق الاستقرار لسعر صرف الدينار، حيث أن ارتفاع قيمة عملة ما داخل السلة يعني انخفاض العملات الأخرى بالنسبة لتلك العملة والعكس.

ويقوم البنك المركزي بحساب سعر صرف الدينار بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي باتباع الخطوات التالية:

✓ حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.

✓ حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار بالنسبة للدولار

✓ حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري

✓ يتم بعد هذه العملية حساب أسعار الصرف للدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأخرى المستعملة من طرف البنك المركزي.

أدى اتباع هذه السياسة إلى أن سعر صرف الدينار الجزائري أصبح يتحدد لاعتبارات إدارية وليس لاعتبارات تتعلق بالوضع الاقتصادية والمالية الداخلية وأدى توفر وسائل الدفع الخارجية جراء ارتفاع سعر النفط والداخلية باللجوء إلى الإصدار النقدي إلى جعل القرار الاقتصادي يقوم بالفصل بين المتغيرات الحقيقية والمالية

كما تميزت هذه المرحلة بظهور سوق الصرف الموازي سنة 1974، هو عبارة عن سوق حر أين يكون سعر العملة الأجنبية يتحدد بحرية عن طريق عاملي العرض والطلب على العملة.

ثانيا: الإصلاحات النقدية وأثرها على سياسة سعر الصرف.

تختلف هذه المرحلة عن المراحل السابقة من ناحية الظروف الاقتصادية التي كان يعيشها الاقتصاد الجزائري، أذ تميز سعر الصرف على طول هذه الفترة بعد التوازن على المستوى الاقتصادي الكلي

1- مرحلة التسيير الحركي للدينار الجزائري (1986-1987)²

أدت الازمة البترولية 1986 وكذا تضخم مواعيد استحقاق الديون هذا من جهة ومن جهة أخرى تدبب قيمة الدولار الأمريكي في أسواق الصرف العالمية إلى دخول الاقتصاد الجزائري في ازمة حادة، حيث تعرضت الى ما يعرف

¹دوحة سلمى . مرجع سبق ذكره ص 175

²Yacine Si Lakhdar. The relationship between the dinar exchange rate and macroeconomic variable in algeria- an analytical econometrics study over the period (1970-2015) department economics science university of Djelfa

الفصل الثاني دراسة تحليلية لأثر سعر صرف الدينار على الميزان التجاري

بالعجز التوأم أي تزامن العجز في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات نتج عنه تباطؤ خطير في النشاط الاقتصادي، أثر تدني الواردات لمختلف المدخلات التي يحتاجها الجهاز الإنتاجي الذي ظل تابعا في هذا المجال للسوق العالمية. يمكن ارجاع هذا الاختلال الى مجموعة من العوامل أهمها:

- اعتماد الصناعات منذ السبعينيات لاحد اشكال النموذج التنموي واهمال الزراعة واتجهت للتخطيط واهملت قواعد التسيير الاقتصادي الراشد.

- ارتفاع الواردات من السلع والخدمات الضرورية كالمواد الغذائية والترفيهية في إطار سياسة " من أجل حياة أفضل " مما أدى بالضرورة إلى عجز في ميزان المدفوعات وارتفاع المديونية الخارجية ونسبة خدمة الدين الخارجي، حيث إقتضت الحكومة مبالغ ضخمة من الأسواق المالية الأجنبية والتي اعتمد منها تمويل المخططين الأول والثاني (1970-1973) - (1974-1977)

تم اصدار القانون 12/86 بتاريخ 19 أوت 1986 المتعلق بالبنوك والقرض الذي اعطى دورا كبيرا للبنك المركزي في إعداد التشريع، التنظيم المتعلقين بالصراف والتجارة الخارجية.

حيث قامت السلطة النقدية في الجزائر خلال هذه الفترة بتعديل طفيف على حساب معدل صرف الدينار الجزائري، بحيث أصبح التغيير النسبي لكل عملة تدخل في سلة الدينار، يحسب على أساس مخرج يساوي معدل الصرف السائد و يعتبر هذا التعديل تمهيدا لسياسة التسيير الحركي لمعدل صرف الدينار التي شرع العمل بها انطلاقا من مارس 1987¹.

على هذا الأساس تمثل الهدف الأساسي للإصلاح النقدي و المالي في إعادة الاعتبار لوظيفة تخصيص الموارد على الصعيدين الداخلي و الخارجي، و إن يكن ذلك ممكنا إلا باستعادة الدينار لقيمته الحقيقية، مما يفترض فيه امتصاص اختلال التوازنات النقدية و المالية على المستويين الداخلي و الخارجي، أي أن الإجراءات المتبعة استهدفت تحقيق الاستقرار النقدي في الداخل (تسديد الخزينة للالتزاماتها اتجاه البنك المركزي، إيقاف تنقيد عجز الميزانية، تحديد التسبيقات الظرفية التي يمنحها البنك المركزي للدولة، التطهير المالي للمؤسسات و البنوك) كل هذه الإجراءات كان لابد أن يتبعها تحقيق الاستقرار على المستوى الدولي.

2. أثر قانون النقد والقرض 10/90 على سعر الصرف في الجزائر:

1.2. مرحلة الانزلاق التدريجي (1987-1991):²

¹Youssef Debboub. Le nouveau mecanizmeeconomiquealgerie office des publication universitaire Alger 2000 p 67

²أبيث يحي سمير، التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد تنمية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر 2013-2014 ص 150

الفصل الثاني دراسة تحليلية لأثر سعر صرف الدينار على الميزان التجاري

عرفت الجزائر خلال هذه المرحلة أحداث بالغة الأهمية على المستوى الاقتصادي كانعكاس أزمة النفط 1980 على إجراء الإصلاحات التي مست المؤسسات المالية والاقتصادية.

من هذا المنطق قامت السلطة النقدية في الجزائر بتنظيم انزلاق يهدف إلى تخفيض قيمة الدينار بطريقة تدريجية ومراقبة، حيث انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار بين 31 ديسمبر 1987 و31 مارس 1991 بنحو 210% فانقل سعر صرف الدينار من 4.936 دينار لكل دولار أمريكي واحد في نهاية 1987 إلى 8.032 دينار جزائري لكل دولار واحد مع نهاية 1989 انطلاقا من 1990 وتماشيا مع وثيرة تسريع تطبيق الإصلاحات التي تمثلت في إصدار قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في أبريل 1990 التي أحدث منعرجا

في التوجه الاقتصادي والمتعلق بالنقد والقرض المكرس لميكانيزمات السوق من خلال اهتمامه بتجسيد استقرار داخلي وخارجي للنقد وإدارة التعهدات المالية واستقرار سوق الصرف، كما أسندت عملية الرقابة على الصرف إلى مجلس النقد والصرف.

تم تسريع عملية الانزلاق بشكل ملحوظ حيث انتقل معدل صرف الدينار من 12.1191 دينار جزائري لكل دولار أمريكي واحد في نهاية 1990، وقد استمر هذا الانزلاق السريع إلى بداية 1991 بهدف الوصول إلى المستوى الذي يسمح باستقراره وبالتالي إمكانية تحرير التجارة الخارجية، وقد أعلن هذا الاجراء بالفعل خلال الفصل الثاني من سنة 1991 على هذا الأساس ثم تعديل سعر الصرف الجزائري ليصل إلى 15.888 دينار للدولار الواحد في نهاية جانفي 1991، ليصل إلى 17.7653 دينار جزائري لكل دولار امريكي في نهاية مارس 1991.

واستقر سعر صرف الدينار الجزائري عند حدود هذا المستوى طيلة الأشهر الستة الموالية والجدول الموالي يوضح مراحل الانزلاق التدريجي للدينار.¹

¹سيد أعمار زهرة، مرجع سبق ذكره ص 112

جدول رقم (1): تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي 1986-1991

الملاحظة	سعر صرف الدينار مقابل الدولار الواحد	تاريخ عملية الانزلاقات
بداية عملية الانزلاق	4.824	ديسمبر 1986
	4.936	ديسمبر 1987
	6.636	ديسمبر 1988
	8.032	ديسمبر 1989
تسريع عملية الانزلاق تماشيا مع وتيرة تطبيق الإصلاحات	12.1191	ديسمبر 1990
	15.8889	جانفي 1991
استمرار الانزلاق السريع بهدف استقراره وإمكانية تحرير التجارة	16.5846	فيفري 1991
	17.7653	مارس 1991
استقراره عند هذا المستوى لمدة 6 أشهر ليتم التخفيض بمقدار 22% بموجب الاتفاق مع FMI	22.5	أكتوبر 1991

. مرحلة التخفيض الصريح (1991-1994)¹

¹محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم: مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ع 04، جامعة حسيبة بن بوعلوي الشلف، الجزائر جوان 2006 ص 244.

الفصل الثاني دراسة تحليلية لأثر سعر صرف الدينار على الميزان التجاري

طبقت هذه الطريقة بعد أن اتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 قرار بتخفيض الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار وهذا ليصل في نهاية شهر مارس 1991 22.5 دينار جزائري لكل واحد دولار امريكي. تم تسجيل خلال هذه الفترة (1991-1994) استمرارية التخفيض بمتوسط 4% سنويا مما جعل سعر صرف الدينار الجزائري يصل إلى 24 دينار جزائري لكل دولار امريكي في السوق الرسمية، غير أن هذا الاستقرار النسبي لم يكن يعكس الوضعية الاقتصادية كان الهدف منه (التخفيض) إعادة تقييم العملة وهذا ما أنتج زيادة حقيقية للدينار حيث ارتفع سعر الصرف الحقيقي بـ 50% بين أكتوبر ونهاية 1993، بينما ارتفعت النسبة مرة أخرى بين السعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي بحلول 1994 إلى أربع اضعاف بعد أن كانت قد انخفضت 5 أضعاف في منتصف الثمانينات وإلى ضعفين سنة 1991.

جدول رقم (2): تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي بين 1991 و1994

السنوات	1991	1992	1993	1994
1 دولار/DZD	18.5	21.82	23.36	36.05

المصدر: سيد أعمرة مرجع سبق ذكره ص 114

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن تخفيض الدينار الجزائري سنة 1991 تضاعف مرتين بحيث فقد الدينار الجزائري 22% من قيمته وأستمر في هذا الوضع إلى غاية إبرام اتفاق آخر مع صندوق النقد الدولي

ثالثا: نظام الصرف الدينار الجزائري غداة 1994

¹بن قدور على، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص تسيير

الفصل الثاني دراسة تحليلية لأثر سعر صرف الدينار على الميزان التجاري

عرف الدينار الجزائري خلال هذه الفترة مرحلة تحول فعلي وتغيير تدريجي لوجهة تحديده وفق قواعد العرض والطلب بداية من أواخر 1994 وإصدار قرار التخلي عن نظام الربط المرجح التي تبنته الجزائر منذ سنة 1994 والتوجه نحو تطبيق سعر الصرف العائم، حيث اعتبرت هذه المرحلة بمثابة إعلان عن بداية التحرير الفعلي للدينار وقابلية تحويل الدينار لجميع المعاملات الجارية.

وبعد وضع نهاية لتحديد سعر الصرف عن طريق جلسات التسعير في ديسمبر 1995 وبالتالي نهاية نظام الصرف الثابت وقام البنك المركزي بتأسيس سوق صرف ما بين البنوك (في جانفي 1996) عن طريق النظام رقم 95-08 المؤرخ في ديسمبر 1995 إذ يتحدد سعر الصرف في هذا السوق عن طريق عاملي العرض والطلب. وبين عام 1995 و1998 ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20% وتبعه انخفاض بـ 13% بين 1998 و2001.

المطلب الثاني: التطورات الحديثة لسعر صرف الدينار الجزائري.

تندرج سياسة تسيير سعر الصرف المنتهجة من قبل السلطة النقدية في الجزائر في إطار سياسة التعويم والمدار، حيث تسعى السلطة النقدية من خلال هذا النظام إلى التأثير على سعر الصرف الرسمي بما يحقق التوازن المتوسط لسعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار.¹

أولاً: تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2000-2014

نظراً للتراجع الذي عرفته أسعار البترول سنة 1998 والتي استمرت حتى السداسي الأول من سنة 1999 عرفت قيمة الدينار الجزائري تدهوراً بصفة فعلية اسمية أدت إلى تدهور فعلي حقيقي بنسبة 13% (1998-2001) حيث تراجعت احتياطات الصرف الأجنبي إلى 6.89 مليار دولار بعد أن كانت 8.05 مليار دولار سنة 1997، واستمر هذا الانخفاض إلى غاية 1999 ونتيجة لارتفاع أسعار النفط خلال السداسي الثاني من سنة 1999 والتي مكنت من تراكم احتياطات الصرف الأجنبية، تم تسجيل عرض مرتفع للعملة الصعبة ابتداء من 2000 إلى غاية 2002، حيث بلغت احتياطات الصرف 17.96 مليار دولار سنة 2001 بعد أن كانت 4.6 مليار دولار سنة 1999 و 11.90 مليار دولار سنة 2000، هذا تحسن في الوضعية الخارجية كان له الأثر الفعلي على توازن سوق الصرف، كما ساهم في تدعيم تطبيق سياسة صرف تستهدف تحقيق الاستقرار النسبي لسعر الصرف الفعلي الحقيقي.²

¹ ابن قدور على، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص تسيير

2012-2013 ص 133

² عبد الحميد مرغيت، أزمت العملات في البلدان المصدرة للنفط في ظل الصدمة النفطية الراهنة والحاجة لنظام نقدي بديل، بحوث اقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل الجزائر، 2017 ص 03

الفصل الثاني دراسة تحليلية لأثر سعر صرف الدينار على الميزان التجاري

في جانفي 2003 قام بنك الجزائر بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2% و5% وهذا الاجراء يهدف أساسا إلى الحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية، لاسيما بعد اتساع الفارق بين سعر صرف الدينار في السوق الرسمي وسعره في السوق الموازي مقابل أبرز العملات الأجنبية.¹

وبين جوان وديسمبر من نفس السنة ارتفعت قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 11% وارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي بنسبة 7.5% هذا التدهور في قيمة الصادرات لم يوافقه الارتفاع المرجو في قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات التي انخفضت من 734 مليون دولار سنة 2002 إلى 637 مليون

دولار سنة 2003 لتبقى بذلك لا تتجاوز نسبة 3% من مجموع الصادرات وبالتالي ضعف تنافسيتها على المستوى الدولي.

رغم ذلك عرفت احتياطات الصرف ارتفاعا كبيرا قدرت بـ 32.92 مليار دولار سنة 2003 مكنت السلطة النقدية في الجزائر من خلال تعزيز دورها في تسيير سعر صرف الدينار وحمايته من الصدمات.

حيث عرف الدينار خلال هذه المرحلة تحسنا ملحوظا مقابل الدولار الأمريكي بلغ نسبة 17.67%، حيث وصل سعر صرف الدينار الجزائري إلى 72.61 دج سنة 2004 مقارنة بـ 77.39 دج / دولار متأثرا بأسعار العملات الرئيسية وبداية 2006 عرفت احتياطات الصرف ارتفاعا ملحوظا حيث بلغ 77.78 مليار دينار للتجاوز عتبة 100 مليار دولار سنة 2007 لتصل في نفس السنة إلى 110.18 مليار دولار ، حيث كان لانخفاض الأورو مقابل الدولار خلال سنة 2006 الأثر الواضح على قيمة الدينار الجزائري الذي عرفت قيمته تحسنا فوصل سعر صرف الدينار الجزائري إلى 73.35 دج/دولار ثم إلى 72.64 دج/دولار ثم إلى 69.19 دج/دولار سنة 2007 ثم إلى 64.56 دج/دولار سنة 2008.²

لقد عملت الجزائر خلال سنة 2011 على تعزيز تدابير دعم الصادرات خارج نطاق المحروقات وتقليل حجم الواردات بتنشيط دور المصارف ما بين البنوك خاصة في مجال تغطيات خطر الصرف.

بعد الحركات الواسعة في أسعار الصرف الدولية الرئيسية بعد الأزمة المالية العالمية 2008 والتي زادت حدتها بداية 2012 قامت السلطة النقدية في الجزائر بعملية تخفيض أخرى في قيمة الدينار الجزائري سنة 2013 وبطريقة غير معلنة مسبقا لتلافي أثار تحركات أسعار الصرف حيث تم تخفيض قيمة الدينار بنسبة قدرت بـ 9% مقابل الأورو و4% مقابل الدولار، حيث ارتفع سعر صرف الدينار من 77.55 دج سنة 2012 إلى 78.38 دج سنة 2013.³

¹ سيد أعمرة زهرة، مرجع سبق ذكره ص 146

² عبد الحميد مرغيت، إدارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء التحول نحو نظام الصرف المرن، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2017-2018 ص 177

³ عبد الحميد مرغيت، مرجع سبق ذكره ص 178

- جدول رقم (3): تطور سعر صرف الدينار مقابل الأورو والدولار 2001-2014.

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
دج/دولار	77.26	79.68	77.36	72.06	73.36	72.64	64.36
دج/أورو	69.20	75.35	87.46	89.64	91.32	91.24	95.00
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
دج/دولار	64.58	72.64	74.32	72.85	77.55	79.38	78.99
دج/أورو	94.85	101.29	103.49	102.21	102.16	105.43	107.44

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات بنك الجزائر

ثانيا: تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2014-2016

عرف النصف الثاني من سنة 2014 انهيار حاد و مفاجئ لأسعار البترول حيث انخفض سعر البرميل من النفط 100.2 دولار في جوان 2014 ليصل إلى 53.1 دولار للبرميل سنة 2015 ثم 45 دولار للبرميل سنة 2016، هذه التغيرات أثرت على التوازنات الداخلية و الخارجية للاقتصاد الجزائري، حيث كان لهذه الصدمة تداعيات على سوق الصرف الأجنبي و سعر صرف الدينار الجزائري، حيث سجلت قيمة الدينار أكبر معدل تراجع مقابل الدولار حيث فقد الدينار خلال العام نحو 24.68% من قيمته المسجلة سنة 2014 و التي كانت 80.50 دج/دولار ليستقر عند 100.46 دج/دولار سنة 2015.¹

في سياق هذه التقلبات واصل بنك الجزائر بصفته البائع و المشتري الرئيسي للعمالات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري، تدخله في سوق الصرف ما بين البنوك الجزائرية لضمان صدقه في هذا المجال و هو الحفاظ على سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار قريب من مستواه التوازني، حيث سمح بنك الجزائر للدينار بالانخفاض بـ 25% مقابل الدولار الأمريكي و 6.7% مقابل الأورو خلال سنة 2015 و أكبر انخفاض في قيمة الدينار الجزائري كان بتاريخ 17 أوت 2015 حيث تم تخفيض الدينار لمستوى قياسي جديد أمام كل من الأورو و الدولار عند 107 دج/الأورو و 105 دج/الدولار على الترتيب و كان مبرر السلطة النقدية من وراء هذا التخفيض هو كبح النمو المطرد في المستوردات التي تضاعفت بأكثر من خمس مرات ما بين 2000 و 2018 و بمعدل نمو 590% و عموما فمنذ نهاية 2014

¹بضياف صالح، أداء وسيط التبادل التجاري على وضعية التجارة الخارجية، دراسة حالة الجزائر، جامعة البليدة ص 299

الفصل الثاني دراسة تحليلية لأثر سعر صرف الدينار على الميزان التجاري

تراجعت قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي من 80.56 دج/دولار إلى 107.17 دج/دولار في 18 فيفري 2016 ثم إلى 109.46 دج/دولار نهاية 2016 أي بمعدل انخفاض 36.78%.

- جدول رقم (5) : تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار والأورو وتطور أسعار النفط (2014-2016)¹

السنة	2014	2015	2016
سعر صرف دج/دولار	80.56	100.46	109.46
سعر صرف دج/أورو	107.05	111.46	121.17
سعر البترول	100.2	53.1	45

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على التقرير السنوي لبنك الجزائر

ثالثا: تطورات سعر صرف الدينار الجزائري من (2017-2020)

خلال سنة 2017 بقت التوجهات مماثلة لتلك التي ميزت سنة 2016 حيث شهدت احتياطات الصرف تقلصا قدره 16.8 مليار دولار منتقلة من 114.1 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2016 إلى 97.3 في نهاية ديسمبر 2017، ويرجع هذا الانخفاض إلى عاملين رئيسيين.

- انخفاض فعلي في ميزان المدفوعات بحجم 23.3 مليار دولار
- أثر تغيرات سعر الصرف للعملة الأجنبية (الأورو، الدولار)

خلال التسع أشهر الأولى من سنة 2017 مقارنة بنفس الفترة من 2016 بقي المتوسط السنوي لسعر صرف الدينار مستقرا نسبيا بالفعل مقابل الأورو والدولار، ولم تنخفض قيمة الدينار إلا ب 0.23% و 0.53% على التوالي من حيث نهاية الفترة انخفضت قيمة الدينار ب 4.74% مقابل الدولار و 7.69% مقابل الأورو وذلك بين نهاية شهر جوان 2017 ونهاية شهر سبتمبر من نفس السنة.

وهكذا، وتحت ارتفاع قيمة الأورو مقابل الدولار في الأسواق الدولية أقل الدينار سنة 2017 بانخفاض قيمته مقابل العملة الأوروبية بواقع 15.36%.

إلى حد كبير يعكس هذا الانخفاض في قيمة العملة الوطنية في نهاية 2017 ارتفاعا فائقا لقيمة الأورو مقابل الدولار في الأسواق المالية العالمية في ظرف استمرار الاختلالات في الحسابات الخارجية والعمومية في الجزائر والتطور الغير مواتي لبعض أساسيات الاقتصاد الوطني (خصوصا فارق التضخم مع أهم الشركاء التجاريين وضعف سعر البترول وكذا بقاء النفقات العمومية على مستوى عالي)

¹النشرة الإحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، سعر الصرف، 2018 ص 20

- جدول رقم (6): تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار والأورو (2017-2020)

السنة	2017	2018	2019	2020
سعر صرف دج/دولار	112.4138	116.6169	118.9665	119.3606
سعر صرف دج/أورو	125.3231	137.6864	134.4138	133.7058

المطلب الثالث: سياسات سعر الصرف في الجزائر

مرة سياسة الصرف في الجزائر بعدة مراحل وقوانين من بين هذه السياسات سياسة الرقابة وسياسة التعويم وسياسة تخفيض قيمة العملة.

سياسة الرقابة على الصرف:

تعني الرقابة على الصرف في المفهوم الواسع تأمين استخدام الموارد من العملات الأجنبية والمرتبقة طبقا للمصالح الوطنية، وارتبط نظام الرقابة على الصرف في الجزائر بمراحل التنمية الاقتصادية والقيود التي عرفت كل مرحلة من هذه المراحل.

1.1. نظام الرقابة على الصرف في الجزائر قبل قانون النقد والقرض (10/90)

تم تطبيق نظام الرقابة على الصرف في الجزائر منذ الاستقلال بداية من 1963 ونميز بين أربع مراحل.

1.1.1. مرحلة حماية الاقتصاد الناشئ من المنافسة الأجنبية 1962-1970¹

ميزت هذه المرحلة بسياسة رقابة تهدف إلى حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية ومن بين الأدوات المستعملة في هذه السياسة

- ✓ نظام الحصص: الذي قيد التجارة الخارجية، وكل العمليات المدفوعة بالعملات الأجنبية من خلال خضوعها لترخيص من وزارة المالية من أجل حماية الإنتاج الوطني وتحسين وضع الميزان التجاري.
- ✓ تنويع العلاقات التجارية وإبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية مع مختلف الدول من أجل توسع مجال المبادلات التجارية وتحقيق المزيد من الاستقلالية.
- ✓ الاحتكار المباشر للتجارة الخارجية بواسطة مجموعة من المؤسسات الوطنية المسيرة مباشرة من طرف الدولة.

2.1.1. مرحلة الاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة 1971-1977²

¹ حدادي عبد اللطيف، دور السياسة المالية والنقدية في مكافحة التضخم في الدول النامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص إقتصاد مالي 2016-2017 ص 190

² ماجدة مدوخ، فعالية السياسات النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، 2002-2003 ص 172

الفصل الثاني دراسة تحليلية لأثر سعر صرف الدينار على الميزان التجاري

عرفت هذه المرحلة بالسيطرة والتحكم الكلي للدولة على الاقتصاد، حيث شهد إنشاء مكتفا للاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة حيث جاءت هذه المرحلة في جو يسوده نظام قانوني مقيد للتجارة الخارجية، حيث أنه في سنة 1971 تم اصدار سلسلة من الأوامر تعطي لبعض الشركات حق احتكار الواردات من سلع الفرع التي تنتمي إليه كما ألغي المرسوم المتعلق بالتعاون المالي والاقتصادي مع فرنسا وتم إقرار غلاف مالي سمي بالترخيص الإجمالي للواردات (IG-A) للاستجابة لاحتياجات الشركات في مجال مدخلاتها من الواردات. وقد نتج عن هذه الإجراءات جملة من السلبيات:

- تمركز الصلاحيات وبروز نزاعات بين مؤسسات الدولة والوصاية.
- غياب برمجة صارمة فيما يخص واردات المؤسسات المحتكرة.
- تدهور خدمات ما بعد البيع التي مست المنتجات الصناعية المستوردة.

. مرحلة احتكار الدولة للتجارة الدولية (1978-1987)¹

إن صدور قانون 02/78 بتاريخ فيفري 1978 تضمن تأمين جميع عمليات بيع وشراء السلع والخدمات مع الخارج ونص على اقتصاد الوطاء الخواص في مجال التجارة الخارجية، حيث خص الهيئة العمومية وحدها بمباشرة العلاقات الاقتصادية والمالية بين الجزائر وباقي العالم.

بعد ذلك جاء قانون 12/86 الصادر بتاريخ 19 أوت 1986 المتعلق بتنظيم البنوك التجارية والبنك المركزي والذي حدد إطار المنظومة البنكية ومكن البنوك من استرجاع صلاحياتها في مجال الصرف، إذ خول للبنك المركزي صلاحية التشريع والتنظيم المتعلقة بالصرف في مجال التجارة إلا أن هذا النظام أظهر حدوده في خضم أزمة الديون الخارجية في سنة 1986 إين دخل الاقتصاد الوطني في دوامة حقيقية مست بكيانه بسبب الانخفاض الحاد لأسعار البترول وتدهور قيمة الدولار بنسبة 40% في أسواق الصرف العالمية.

وأخيرا قانون 01/88 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 والمتضمن لاستقلالية المؤسسات الاقتصادية أعطى نتائج ملموسة بخصوص تنظيم وتحديد مهام النظام البنكي والمالي الجزائري وذلك بالنظر إلى المهام الجديدة التي أوكلت إلى مؤسسات البنك المركزي المتمثلة في مشاركته في تحضير القوانين المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية ، وتم أيضا إلغاء الترخيص الإجمالي للاستيراد وتعويضه بميزانية العملات الصعبة وأصبحت البنوك بالتعاون مع لجنة الاقتراض الخارجي بتمويل واردات المؤسسات في إطار القروض التي تتم بين الحكومات²

¹ حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة إختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990 – 2014 رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص إقتصاديات النقود والبنوك، جامعة محمد خيضر بسكرة 2015-2016 ص 221

² حاجي سمية، مرجع سبق ذكره ص 222

2.1. نظام الرقابة على الصرف بعد صدور قانون (10/90)

إن الرقابة على الصرف من صلاحيات البنك المركزي لكن في الجزائر لم تخول هذه الصلاحيات للبنك المركزي إلا في العشرية الأخيرة بعد ذلك صدر قانون النقد والقرض الذي نص على المبادئ العالمية للرقابة على الصرف كجر من الهدف العام من هذا القانون، والذي يتمثل في إعادة تنظيم النظام النقدي ونظام القرض للاقتصاد¹ إن البنك المركزي من خلال قانون النقد والقرض أصبح يعرف ببنك الجزائر وهو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي الثام بحيث لا يخضع للمحاسبة العامة ولا لمراقبة مجلس المحاسبة، وذلك من أجل تجسيد سياسة نقدية ومالية جديدة، يتبع بنك الجزائر القواعد المادية التي تطبق في المحاسبة التجارية بحيث يعتبر تاجر في علاقاته مع الغير، تتمثل مهامه في إطار قانون 10/90 كما يلي:

- تنظيم التداول النقدي
 - مراقبة وتنظيم الصرف
 - تسيير المديونية الخارجية
 - شروط فتح مكاتب خاصة بالبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر²
- ما حدد هذا القانون صلاحية مجلس النقد والقرض في مجموعة من النقط أهمها مراقبة الصرف وتنظيم سوقها بالإضافة إلى رقابة لاحقة للبرنامج العام للتجارة الخارجية إلى جانب إنشاء لجنة الاقتراض مقرها في البنك المركزي ومهمتها مراقبة القروض الخارجية خاصة تلك التي تفوق المليونين دولار وفي سنة 1995 أنشأت سوق ما بين البنوك ووفقا لذلك أصبح للبنوك التجارية حق التعامل فيما بينها. للعملات الأجنبية بيعا و شراء وتساوم بما نسبته 50% بين عائدات الصادرات من غير المحروقات ، كانت تسلم في السابق لبنك الجزائر كما أصبح بإمكانها التمتع بوضع الصرف أو النقد الأجنبي توضع كودائع لدى بنك الجزائر مقابل فوائد تتطابق و الفوائد السائدة في سوق المالية والدولية.³

¹ بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره ص 186-187

² كمال عايشي، أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية مجلة العلوم الإنسانية ع 10 نوفمبر 2006 جامعة بسكرة ص 342-343

³ كمال عايشي، مرجع سبق ذكره ص 243.

- جدول رقم (7): الرقابة على الصرف بعد صدور قانون (10/90):

المجال	الإجراءات
تحرير التجارة الخارجية	<p>أ/. اصدار نصوص تشريعية وتنظيمية تهدف إلى تمكين المتعاملين الاقتصاديين من إنجاز عمليات التجارة الخارجية والتي تتعلق بالحساب الجاري وهذا عن مصرف وسيط معتمد وذلك بواسطة التوطين المصرفي المسبق لدى هذا المصرف.</p> <p>ب/. إمكانية الاحتياط ضد مخاطر الصرف في حالة التسديد الآجل وذلك بشراء عملات صعبة لتغطية المدفوعات الخارجية، بعد اتفاق المتعامل الاقتصادي مع مصرفه.</p> <p>ج/. حرية التصدير دون الحصول على أي ترخيص مسبق.</p> <p>د/. الالتزام بتحويل الإيرادات الناتجة عن التصدير إلى الوطن.</p>
الاستثمار الأجنبي المباشر	<p>أ/. حرية اختيار الاستثمار الأجنبي من حيث الملكية كأن يكون فردي أو بالاشتراك مع المؤسسة العامة الجزائرية أو الخاصة من حيث شكلها.</p> <p>ب/. حرية إعادة التصدير رؤوس الأموال الاستثمارات الأجنبية الناتجة عن الأرباح و الفوائد و الربوع بالإضافة إلى الاستفادة من الضمانات المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية التي صادقت الجزائر عليها.</p>
العمليات الجارية الأخرى	<p>أ/. يحق للمؤسسات الاقتصادية الخاضعة للقانون الخاص باستثناء ذلك المصدر للسلع والخدمات الاستفادة من حق الصرف بالتناسب مع حجم أنشطتها الاقتصادية.</p> <p>ب/. تنفيذ التسديدات المتعلقة بالخدمات المصاحبة لعمليات استيراد و تصدير البضائع من طرف المصارف دون رخصة مسبقة من أي جهة كانت.</p>

الفصل الثاني دراسة تحليلية لأثر سعر صرف الدينار على الميزان التجاري

تخصيص موارد العملة الصعبة	أ/. أخذ تخصيص الموارد من العملة الصعبة مجموعة من الأولويات التي تهدف في مجالها إلى استيراد المنتوجات التي تساهم في تنمية إنتاج المحروقات و الحاجيات و المداخلات اللازمة لصيانة أداة الإنتاج و المداخلات اللازمة لدعم الأنشطة المصدرة.
------------------------------	---

المصدر: دوحى سلمى مرجع سبق ذكره.

2. نظام التعويم للدينار الجزائري:

بدأ البنك الجزائري بتسيير الدينار الجزائري وفقا لنظام التعويم المدار لسعر الصرف بداية في سنة 1996، وهذا بالتدخل في سوق الصرف ما بين البنوك بعرض محتمل معزز بشكل واضح للعملات الصعبة وسوف نتطرق لسوق الصرف ما بين البنوك للدينار كمايلي:

1.2. سوق الصرف ما بين البنوك للدينار¹

منذ نهاية سبتمبر 1994 بدأ البنك المركزي يحاول تحديد سعر الصرف عن طريق جلسات بالتشاور مع البنوك التجارية تمهيدا لإنشاء سوق صرف ما بين البنوك، هذه السوق باشرت عملها فعليا في يناير 1996 وعليه يحق للدول التجارية التعامل فيما بينها بالعملات الأجنبية بيعا وشراء وتسلم ما نسبته 50% من عائدات الصادرات غير المحروقات، كما تمتعت البنوك التجارية بوضع النقد الأجنبي كودائع توضع لدى البنك المركزي مقابل الفوائد السائدة في السوق المالية الدولية.

2.2. الدينار الجزائري وظاهرة الخوف من التعويم:

مما سبق عرف الدينار الجزائري خطوات تدريجية في انتقاله من نظام صرف ثابت إلى نظام صرف يقال عنه نظام التعويم المدار وهذا يؤكد أن نظام صرف الدينار الجزائري سلك هو الآخر مسلك الظاهرة التي تكلم عنها صندوق النقد الدولي.

كل هذا يفتح المجال في هذا الخصوص عن مدى مصداقية هذه التصريحات خاصة ما يمكن استنتاجه بشأن الجزائر أنها كانت مرغمة على إتباع التوجه من النظام الثابت إلى التعويم المدار تحت شروط صندوق النقد الدولي في ظل ما يسمى بمخطط التعديل الهيكلي من جهة ورغبة في إعطاء نظام صرف جديد يتماشى والاتجاه الجديد للجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق من جهة ثابتة.

3. سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري:²

¹ عبد الجليل هجيرة، مرجع سبق ذكره ص96

² بريس خليفة، دراسة تحليلية وقياسية للميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1970-2010) مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2012-2013 ص49

الفصل الثاني دراسة تحليلية لأثر سعر صرف الدينار على الميزان التجاري

لقد مرت الجزائر بمرحلة حرجة فيما يخص تسيير الدينار وذلك في فترة التسعينات حيث تعرضت لضغوطات كبيرة وهو عدم كفاية احتياطات الصرف لدعم قيمة الدينار، ارتفاع المديونية الخارجية الرقابة التي أدت إلى جعل قيمة الدينار الجزائري مغالى فيها، فضلا عن اتساع الفارق بين سعر الصرف الرسمي والموازي.

وفي سنة 1991 قامت الجزائر بأول تخفيض رسمي للدينار الجزائري حيث انتقل سعر الصرف من 8.93 دج سنة 1990 إلى 18.47 دج سنة 1991 مقابل دولار واحد، والهدف هو أخذ الدينار إلى سعر أكثر توافقا مع الحقيقة الاقتصادية من أجل تقليص خسائر العملات الأجنبية الناتجة عن تدخلات السلطات النقدية في سوق الصرف.

وأعدت الجزائر التخفيض سنة 1994 كون التخفيض الأول لم يحقق النتائج المرجوة (تسوية ميزان المدفوعات..) لأن السياسة الاقتصادية المالية التضخمية التي اتبعت ألغت الأثر، كان هذا التخفيض أكثر أهمية وجاء في إطار سياسة التعديل الهيكلي 1994 بحوالي 50% على مرحلتين:

- الأولى: في مارس/أفريل 1994: انتقل فيه سعر الصرف من 24 دج إلى 36 دج.

- الثانية: في نهاية سبتمبر 1994 حيث أصبح سعر الدينار الجزائري 41 دج لكل دولار.

واستمر انخفاض قيمة الدينار خلال فترة التعديل الهيكلي، التي خسرت فيها أكثر من 50% من قيمته حيث انتقل من 41 دج في نهاية ديسمبر 1994 إلى 60.7 دج/دولار نهاية 1998 ولم يتوقف التخفيض عند هذا الحد حيث استمر خلال السنوات التالية بالرغم من الارتفاع الطفيف لأسعار النفط.

كما قامت السلطة النقدية بتخفيض آخر في جانفي 2003 حيث قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2% و5% إذ أنه بلغ 79.72 دج/دولار. وهذا الإجراء يهدف أساسا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية لا سيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الإسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة في السوق السوداء.

المبحث الثاني: تطور التجارة الخارجية في الجزائر:

في ظل الظروف الحالية من التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم الخارجي و التي تستند على حرية التبادل التجاري و إزالة كافة العراقيل و القيود التجارية و التحرير الاقتصادي الهادف إلى تحرير التجارة الدولية في كافة دول العالم دون قيد أو شرط، حيث أصبح واضحا أن سياسة تنمية الصادرات و تنويعها هي أحد البدائل المناسبة إن لم نقل أفضلها من أجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة و تطوير الاقتصاد الوطني، كما أن الحاجة لاعتماد هذه السياسة زادت بعد أن عانت العديد من الدول من الآثار السلبية نتيجة إحلال الواردات و هنا تتجلى أهمية تنمية الصادرات في دفع التنمية الاقتصادية للبلد.

المطلب الأول: تطور الميزان التجاري الجزائري:

يعتبر الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية الهامة وهو أحد مدخلات الناتج المحلي للدول ويعتبر من أهم مكونات ميزان المدفوعات.

1. تطور الميزان التجاري خلال الفترة 1970-1986¹

خلال المرحلة الأولى من الاستقلال كان اهتمام الدولة بالتجارة الخارجية أكثر من اهتمامها بالتجارة الداخلية، و الملاحظ لتطور الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (1962-1970) يجد أن رصيد هذا الميزان يتدبب من فائض إلى عجز إلى غاية 1970، أما من خلال الفترة الممتدة من 1970-1973 فقد شهد الميزان التجاري عجزا في هذه الفترة قدر بـ 1224 مليون دينار سنة 1970 ليرتفع في السنة الموالية إلى 48.7% و ذلك نتيجة للجوء إلى السوق الخارجية من أجل تمويل السوق المحلية من السلع الاستهلاكية و الاستثمارية اللازمة للمشاريع الضخمة التي انتهجتها الدولة خلال المخطط الرباعي الأول، ليصل العجز سنة 1973 إلى حدود 1397 مليون دينار، لتعرف سنة 1974 ارتفاع في حصة المحروقات من إيرادات الصادرات الجزائرية نتيجة لارتفاع العوائد لقطاع المحروقات ليسجل الميزان التجاري فائضا بـ 1840 مليون دينار.

ليعود العجز في الميزان التجاري خلال الفترة 1975-1978 وبالتالي انخفاض نسبة تغطية الصادرات للواردات باستثناء سنة 1974 وذلك راجع إلى مواصلة الجوء إلى السوق الخارجية من أجل تمويل السوق المحلية من السلع الاستهلاكية والاستثمارية للمشاريع الضخمة في هذه الفترة (المخطط الرباعي الثاني 1974-1977).

أما خلال الفترة 1979-1985 شهد الميزان التجاري ارتفاعا هاما حيث حقق فائض لسبع سنوات على التوالي لترتفع سنة 1985 بـ 247.7% مقارنة مع سنة 1978، كما بلغت نسبة تغطية الصادرات إلى الواردات ما يعادل 130.45% وهذا راجع إلى الارتفاع الكبير في الأسعار الطاقة والمحروقات التي تعد المكون الأساسي للصادرات التي يعتمد عليها الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة.²

ولكن بسبب الأزمة البترولية لسنة 1986 التي عصفت بالاقتصاد الوطني سجل تدهور و عدم استقرار خلال فترة التسعينات بالنسبة للميزان التجاري و التي أوضحت جوانب الضعف في هيكل الاقتصاد الجزائري حيث سجل الميزان التجاري عجز في قيمته بـ 8459 مليون دينار في تلك السنة.³

جدول رقم (8): تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1970-1986):

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
الصادرات	4981	4208	5854	7479	19594	18536	22205	24410	24234
الواردات	6205	6028	6694	8876	17754	23755	22227	29474	34439

¹ زير نعيمة، التجارة الخارجية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، رسالة ماجستير تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان- الجزائر 2011/2010 ص71.

² ياسين سي لخضر غربي، مرجع سبق ذكره

³ أ. بضياف صالح، مرجع سبق ذكره ص 302

الفصل الثاني دراسة تحليلية لأثر سعر صرف الدينار على الميزان التجاري

-10205	-5064	-22	-5192	-1840	-1397	-840	-1820	-1224	الميزان التجاري
70.36	82.81	99.90	78.14	110.36	84.26	87.45	69.80	80.27	معدل التغطية
	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	1979	السنوات
	34935	64564	63758	60722	60478	62837	52648	36754	الصادرات
	43394	49491	51257	49782	49384	48780	40519	32378	الواردات
	-8459	15073	12501	10940	11094	14057	12129	4379	الميزان التجاري
	80.50	130.50	124.38	121.97	122.46	128.81	129.39	113.51	معدل التغطية

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تقرير بنك الجزائر

2. تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1987-2002):¹

ومع حلول سنة 1988 وبداية الإصلاحات الاقتصادية قامت الدولة بسن قوانين عديدة من أجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، بالإضافة إلى رفع معدل الاقتراض وفرض قيود على المستوردات وذلك في إطار برنامج خاص لسنتي 1988 و1989 والذي سمي بالبرنامج الإجمالي للصادرات.

ولقد شهد الميزان التجاري تحسنا في هذه الفترة وهذا راجع إلى ارتفاع حصة الصادرات بسبب ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية وعلى الرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة لتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات إلا أن نتائجها كانت لا ترتقي إلى تطلعات هذه الإصلاحات لهذا بقيت حصة الصادرات متوقفة على أسعار البترول في الفترة المولوية. كما شهدت الفترة 1987-1993 تدبب في رصيد الميزان التجاري على الرغم من الفائض المحقق غير أنه بحلول سنتي 1994 و1995 سرعان ما تحول هذا الفائض إلى عجز بقيمة (15804- و14742-) مليون دينار جزائري على التوالي ويعود هذا العجز بسبب عدم قدرة المؤسسات الوطنية على الاستيراد

¹البيدة بلقاسم، أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاد كمي جامعة الجزائر (3) 2012/2013

الفصل الثاني دراسة تحليلية لأثر سعر صرف الدينار على الميزان التجاري

امتناع البنوك على تقديم القروض اللازمة نتيجة الإصلاحات التي أقدمت عليها السلطات بالاشتراك مع صندوق النقد الدولي في تلك الفترة.

- و في سنة 1995 استعادة الجزائر من اتفاق القرض الموسع المنعقد مع صندوق النقد الدولي من قرض قيمته 116928 مليون وحدة حقوق سحب خاصة مدته ثلاث سنوات، حيث ساعد هذا على انتعاش الميزان التجاري إلا أن هذا الأخير لم يدم طويلا حيث سجل انخفاض يصل 36517 مليون دينار سنة 1998 ليعود إلى الارتفاع سنة 1999 لتشهد سنة 2000 أعلى قيمة مسجلة منذ الاستقلال تقدر بـ 544152 مليون دينار، حيث ساهم هذا الارتفاع المستمر و المتصاعد لأسعار المحروقات في تحقيق الفائض في الميزان التجاري و ارتفاع حصيلة الصادرات نتيجة زيادة الطلب العالمي لينتقل الرصيد من جديد بين سنتي 2001-2002 نتيجة انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية¹.

جدول رقم (9): تطور الميزان التجاري خلال الفترة 1987-2000

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	(%) الصادرات/الواردات
1987	41736	34153	7583	122.20303
1988	45421	42427	1994	104.59161
1989	71937	70072	1805	102.66155
1990	122279	87018	35261	140.5215
1991	233590	139241	94348	167.75878
1992	249009.80	188547.10	60463	132.06769
1993	239551.70	205034.60	34517	116.83477
1994	324338.70	340142.40	-15804	95.353799
1995	49850.80	513192.50	-14742	97.127452

¹سيد أعمرة زهرة، مرجع سبق ذكره 197

الفصل الثاني دراسة تحليلية لأثر سعر صرف الدينار على الميزان التجاري

148.66004	242485	498325.50	740810.90	1996
157.85471	290188	501579.90	791767.50	1997
106.6111	36517	552358.60	588875.60	1998
173.63755	229844	610673.00	840156.60	1999
240.02809	966790	690425.70	1657215.60	2000
193.54276	715473	764860.40	1480335.80	2001
156.85783	544152	957039.80	1501191.90	2002

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات تقرير بنك الجزائر.

في الفترة الممتدة ما بعد الاستقلال إلى غاية 73: اتبعت الجزائر سياسة حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة خلال هذه الفترة اتخذت نظام الربط بالفرنك الفرنسي حيث كانت قيمة العملة تحدد بوزن معين من الذهب. تم تحول نظام الصرف إلى مرحلة الربط سبلة العملات من 1974 إلى 1986 تطابقت هذه الفترة مع إتباع الجزائر لاحتكار الدولة للتجارة الدولية حيث بلغ قيمة الدينار 4.93 دولار، عرفت هذه المرحلة زيادة في الصادرات الجزائرية حيث بلغت 4981 دولار سنة 1970 لترتفع إلى 64564 دولار سنة 1985 وهذا يعكس تحسن وضعية الميزان التجاري خلال هذه الفترة على غرار سنة 1986 التي شهدت انخفاض مفاجئ في الصادرات وذلك لانخفاض أسعار البترول في السوق الدولية كما نلاحظ كذلك الزيادة في الواردات. خلال الفترة 1991 إلى 1994 اتبعت الجزائر سياسة الرقابة على الصرف فقامت بتخفيض قيمة الدينار ليصل إلى 36.05 دينار لكل دولار واحد ليشهد الميزان التجاري خلال سنتي 1994-1995 عجز قدر ب 1472 وذلك لزيادة الواردات على الصادرات رغم الارتفاع المستمر للواردات. وبعد 1996 اتبعت سياسة او نظام التعويم المدار وبعدها إلى سنوات 2000 اتبعت سياسة تخفيض قيمة الدينار حيث عرفت قيمة الدينار تدهور خلال هذه الفترة (1996-1999) مع زيادة قيمة الصادرات التي تقابلها في الجهة الأخرى كذلك ساعد على هذا الانتعاش زيادة الاقتراض من الصندوق الدولي. من خلال هذا الجدول أنه في بادئ الأمر أي في السنوات الأولى شهد الميزان التجاري عجز وذلك نتيجة عدم إتباع الجزائر لسياسة سعر الصرف المحددة أما في أواخر الثمانينيات بدأنا نلاحظ تحسن الميزان التجاري وزيادة الصادرات

الفصل الثاني دراسة تحليلية لأثر سعر صرف الدينار على الميزان التجاري

نتيجة لتبني الجزائر لسياسة التعويم او تخفيض قيمة الدينار، هذه الأخيرة كانت تهدف إلى زيادة الصادرات والحد من الواردات و هذا ما يساعد على التخلص من العجز في الميزان المدفوعات و هذا ما لاحظناه من خلال الجدول

1.3. تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2003/2019:

إن ارتفاع الاحتياطات الإجمالية و كذا ارتفاع رصيد المدفوعات و تطور الميزان التجاري خاصة سنتي 2004 و 2005 يعود بالدرجة الأولى الى تراجع المديونية أين أقدمت السلطات الجزائرية على تسديد مسبق للمديونية، وتحويل جزء منها إلى استثمارات وقد قدرت المديونية سنة 2000 بمبلغ 25 مليار دولار لتتراجع سنة 2001 إلى 22.44 مليار دولار تم ترتفع إلى سنة 2002 إلى 22.64 مليار دولار وفي سنة 2003 بلغت 23.35 مليار دولار وفي سنة 2004 انخفضت إلى 21.4 مليار دولار، تم زادت في الانخفاض حيث وصلن 17.19 مليار دولار سنة 2005، من جهة أخرى لقد تم تسديد مجمل الديون الخارجية الكلية لنادي باريس ولندن و مؤسسات متعددة الأطراف ما بين سنة 2000 إلى نهاية سنة 2006 و التي بلغت 5.67 مليار دولار وحصلت على إلغاء ديونها المستحقة لروسيا المقدرة ب 4.737 مليار دولار وبذلك تكون الجزائر قد سددت أكثر من 16 مليار دولار¹، حيث سمحت استراتيجية التحرر من الدين الخارجي التي اتبعتها بتقليل قوى المديونية الخارجية أساسا في سنة 2006، بالإستعمال السليم للموارد الإضافية، حيث تميزت سنوات 2004 إلى 2008 على وجه الخصوص، بتراكم قور الاحتياطات الرسمية للصرف، على الرغم من تزايد حدة الأزمة المالية الدولية في 2008 وظهور أزمة الاقتصادية العالمية في 2009، ساهمت عناصر السلامة الهامة هذه بشكل واسع في الحد من خطر العدوى، المالية الخارجية الصرفة على الجزائر وكذا أثر الصدمة الخارجية في 2009.

ليحقق الميزان التجاري فائضا مستمرا في نموه من سنة 2003 ليلبغ إلى² سنة 2008 ذروة نموه بقيمة 2522986 مليون دينار أي نسبة نمو تقدر ب 195.22% مقارنة ب 2003، وكذلك نتيجة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية وزيادة الطلب عليها وهذا ما ساعد تكوين احتياطات ضخمة من الصرف ساهمة بالنهوض بالاقتصاد الجزائري وتسديد الديون التي كانت على عاتقه حيث أن التقرير المتواصل لقابلية الاستمرارية لميزان المدفوعات خلال ست سنوات متتالية (2003-2008) تدعم بواسطة المحيط الدولي المواتي في المجال تطور أسعار المحروقات، بصفته أساس الاستقرار المالي الخارجي المستعاد ابتداء من سنة 2001، وقد سمح بإرساء تطوير قدرة الوضعية المالية الخارجية للجزائر على مقاومة الصدمات الخارجية (مثل صدمة 2009).

في حيث تميزت سنة 2008 بتسجيل أداء تاريخي جاء بعد عشر سنوات من³ نهاية برنامج التعديل الهيكلي وإعادة الجدولة (1994-1998) بصفتها ركنا في مجال العودة إلى التوازن المالي الكلي. لتتم استعادة سلامة ميزان

¹ ابن قدور علي- مرجع سبق ذكره ص 138.

² عبد الجليل صجيبة، مرجع سبق ذكره ص 140.

³ دوحة سلمى مرجع سبق ذكره ص 186.

الفصل الثاني دراسة تحليلية لأثر سعر صرف الدينار على الميزان التجاري

المدفوعات منذ سنة 2000، وذلك للمرة الأولى بعد الصدمة الخارجية في 1986. وإن كان الاقتصاد الجزائري لا يزال رهينة صادرات المحروقات فقد سجل ميزان المدفوعات في 2008 عنصرا جديدا من عناصر الهشاشة يتمثل بالفقرة المسجلة على مستوى واردات السلع و الخدمات التي تقدر ب 2572033.40 مليون دينار أي بنسبة ارتفاع تقدر ب 145.55 % مقارنة ب 2003 وذلك بعد دورة تاريخية بلغة 145 دولار للبرميل خلال الأسبوع الثاني في جويلية 2008 غير أنه سرعان ما سقط سعر البرميل في سداسي الثاني، بل وبلغ مستوى أدنى عند 35 دولار نحو نهاية ديسمبر 2008 نظرا إلى التدهور المتواصل في آفاق الاقتصاد العالمي لتشهد بعد ذلك سنة 2009 تراجع في رصيد الميزان التجاري على الرغم من الفائض المسجل 492831 مليون دينار حيث بلغت نسبة الانخفاض ب 80.46% مقارنة ب سنة 2008. ويعود هذا الانخفاض إلى الحجم الكبير للصدمة التي عصفت بالاقتصاد العالمي وتراجع أسعار البترول في تلك السنة أما في سنة

2010 شهد الميزان التجاري تقيزا وهذا راجعا طبعا إلى تحسن متواصل لأسعار البترول ومن تم زيادة قوية لصادرات المحروقات ب 26.4 % في سنة 2010، تجسد هذا الأداء بفائض معتبر يقدر ب 1321780 مليون دينار أي بنسبة ارتفاع تقدر ب 62.71% مقارنة بسنة 2009.

كما شهدت الفترة 2012-2014 تراجع الميزان التجاري خلال هذه السنوات وهذا ما يؤكد هشاشة الاقتصاد الجزائري أمام أي تراجع لأداء الصادرات من المحروقات بالإضافة إلى الأداء الضعيف للصادرات خارج المحروقات حيث تراجع بنسبة 82.08 % في سنة 2014 مقارنة مع سنة 2011 حيث عرف الصادرات خارج المحروقات تراجعا خلال هذه الفترة مقارنة بالذروة المحققة في 2008 . وهذا ما يؤكد الضعف الهيكلي في هذا المجال وضعف التنوع في الاقتصاد الوطني، وينشر إلى حتمية اهتمام بالقدرة التنافسية الخارجية له لاسيما أن الواردات تميزت بميل تصاعدي خلال هذه الفترة تحت تأثير قفزة واردات السلع الاستهلاكية غير الغذاء حيث شهدت نمو متسارع وبصورة كبيرة لينتقل من 2572033.40 مليون دينار سنة 2008 إلى 3907072 مليون دينار سنة 2011 و 4719708 مليون دينار سنة 2014 أي بنسبة ارتفاع تفوق 45%.

طوال سنة 2015 استمر انخفاض سعر البترول في السوق الدولية الذي إنطلق من النصف الثاني من 2014، وقد أدت الأزمة النفطية المستمرة إلى انخفاض كبير في قيمة الصادرات من المحروقات في سنة 2015 إذ سجلت مستوى يقل بنسبة 27.4 % عن ذلك المسجل في 2005 و 53.07 دولار للبرميل في 2015 و 54.64 دولار للبرميل في 2005، تقارب سعري للنفط خلال هاتين السنتين مما يعكس الانخفاض الحاد في كميات المحروقات المصدرة خلال العقد الماضي أما الصادرات من السلع خارج المحروقات فتبقى مستوياتها ضعيفة هيكلية وبعيدة عن القدرة الكامنة للاقتصاد الوطني.

بعد مرور ثمانية عشر سنة من ارتفاع دون انقطاع، باستثناء السلع بشكل كبير في سنة 2009، إنخفضت الواردات من السلع بشكل كبير في السنة 2015، انخفضت الواردات من السلع بشكل كبير في سنة 2015، خص هذا الانخفاض

الفصل الثاني دراسة تحليلية لأثر سعر صرف الدينار على الميزان التجاري

المعتبر للواردات جميع فئات المنتجات ، ولكن بمستويات مختلفة ، إبتداءا من هذه السنة كانت هناك تدابير هادفة لاحتواء الارتفاع المفرط في الواردات في انخفاض مستوياتها وتشمل هذه التدابير تشديد المتطلبات من حيث المعايير وكذا تحضير التدابير تأطير الواردات في نفس الوقت عزز بنك الجزائر المتطلبات في مجال تحديد الجدارة الائتمانية للمستورد بعرض توطين البنوك ، كما خفض نسبة رأس المال الاحترازي للبنوك مقارنة بالتزاماتها من حيث التجارة الخارجية وكشف الرقابة على المعاملات التجارية الخارجية مباشرة على مستوى البنوك، وفي ضوء هذه التطورات أنقل رصيد الميزان التجاري من شبه التوازن في 2014 بقيمة تقدر بـ 345963 مليون دينار إلى عجز قدره 1711623 مليون دينار في سنة 2015 ، بالفعل كانت صدمة أسعار النفط جد حادة ، بحيث سجل رصيد الميزان التجاري أول عجز له بعد أكثر من 18 سنة من فوائض المتتالية ، وهو ما صاحب اختلالات عميقة في الاقتصاد الجزائري في العديد من القطاعات والتوازنات الاقتصادية.

- جدول (10) تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2003-2019)

الميزان التجاري	الواردات	الصادرات		سعر الصرف		السنوات
		خارج المحروقات	المحروقات	EURRO	USD	
11140	13320	470	23990	87.46	77.36	2003
14280	17940	660	31550	89.64	72.06	2004
26470	46401	740	45590	91.32	73.36	2005
34060	546120	1130	53610	91.24	72.04	2006
34240	60162	980	59610	95	64.36	2007
40520	79261	1400	77190	94.85	64.38	2008
7780	45194	770	44420	101.29	72.64	2009
18200	57052	970	56120	103.49	74.32	2010
25960	73489	1220	71660	102.21	72.85	2011
210170	71865	1220	70595	102.16	77.53	2012
9410	64974	680	32810	105.43	79.38	2013
2842	58330	2810	58362	101.44	78.99	2014
16316-	51646	2057	33081	111.46	100.46	2015
17029-	40727	1781	27917	121.17	109.96	2016
390-	4859	1367	33203	137.92	10.96	2017
2618-	48573	2216	34926	137.92	116.61	2018

الفصل الثاني دراسة تحليلية لأثر سعر صرف الدينار على الميزان التجاري

1402-	44632	2060	32920	133.70	119.36	2019
-------	-------	------	-------	--------	--------	------

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية - مارس 2020 ص 28

من خلال هذا الجدول نلاحظ ارتفاع سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية حيث إرتفع سعر صرف الدينار من 77.36 دج سنة 2003 إلى 119 دج سنة 2019، وذلك بالنسبة للعملة الأخرى حيث إرتفع من 87.46 دج سنة 2003 ليصل إلى 133.70 دج سنة 2019.

ونلاحظ كذلك أن صادرات المحروقات ارتفعت خلال الفترة 2003 إلى سنة 2012 تم سرعان ما إنخفضت حيث بلغت 32920 م.د سنة 2019.

أما فيما يخص الصادرات خارج نطاق المحروقات فهي في تطور ملحوظ رغم الزيادة الطفيفة أو النسبية. أما الواردات فارتفعت في السنوات الأولى لكن انخفضت في السنوات الأربعة الأخيرة وذلك لإتباع الجزائر استراتيجية زيادة الصادرات والحد من الواردات.

أما حالة الميزان التجاري فنلاحظ أنه حقق عجز في سنواته الأخيرة نتيجة زيادة الواردات على الصادرات. من خلال ما سبق نستنتج أن سياسة تخفيض قيمة العملة لها أثر إيجابي على الميزان التجاري لكن في المدى الطويل. إذ أن التحسن في الميزان التجاري سببه التحسن في أسعار البترول لاعتماد الاقتصاد الجزائري على المحروقات، فمن خلال الجدول نلاحظ أن سياسة تخفيض قيمة العملة لها أثر إيجابي على الصادرات خارج نطاق المحروقات. ولم يكن لهذه الأخيرة التأثير المطلوب على صادرات المحروقات لارتباط الزيادة في الصادرات بالارتفاع في أسعار البترول

المطلب الثاني: تطور الهيكل السلعي في الميزان التجاري:

مر الهيكل السلعي للميزان التجاري للجزائر بعدة مراحل وتطورات منذ الاستقلال إلى يومنا هذا وسنفصل في هذا المطلب التطور السلعي لكل من الصادرات الواردات.

1- تطور الهيكل السلعي للواردات الجزائرية:

خلال فترة التسعينيات نجد سيطرة التجهيزات الصناعية والمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية للواردات تستحوذ على البنود على حوالي 94% من الواردات الجزائرية وهذا كفيل بتبعية الاقتصاد الجزائري إلى الخارج وضعف هيكله الإنتاجي خاصة ما يتعلق باستيراد المواد الغذائية من الخارج، وكانت ربع الواردات السلعية للجزائر هي الواردات الغذائية. أما بالنسبة للسلع الاستهلاكية من غير المواد الغذائية والتي يمكن أن تكون مواد صيدلانية مواد تنظيف فهي أيضا في تزايد مستمر ومتوسط نسبتها خلال التسعينيات كانت 13.2% وخلال الألفينيات كانت 15.2%.

- أما التجهيزات الصناعية فهي تمثل الثانية في هيكل الواردات حسب النسبة والقيمة إذ كان متوسط نسبتها 28.5% خلال فترة التسعينيات وهي بارتفاع مستمر حتى وصلت نسبها 40.2% خلال فترة الألفينيات وباقي السلع

الفصل الثاني دراسة تحليلية لأثر سعر صرف الدينار على الميزان التجاري

والمنتجات الطاقوية والمواد الأولية فهي تمثل نسبة صغيرة جدا من هيكل الواردات السلعية الجزائرية ما يقارب 1% إلى غاية 3%.

جدول رقم (11): تطور هيكل الواردات الجزائرية خلال الفترة 2005-2019:

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المواد الغذائية	67	73	88	119	113	315	355	315
الطاقة وزيوت التشحيم	45094	53429	58831	77361	44128	55527	71427	69804
المواد الخام	134	195	169	334	170	94	161	168
نصف المنتجات	656	828	993	1348	692	1056	1496	1527
المعدات التجهيز الصناعية	36	44	46	67	42	30	35	32
السلع الاستهلاكية	14	43	35	32	49	30	15	19
المجموع	46001	54612	60162	79261	45194	57052	73489	71865
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
المواد الغذائية	402	323	9329	8244	698	8199	1791	
الطاقة وزيوت التشحيم	62960	60146	20352	1292	140	977	594	
المواد الخام	109	110	1508	1559	153	1814	469	
نصف المنتجات	1458	1350	11512	11482	1002	10468	2785	
معدات التجهيز الصناعية	28	15	16593	15394	1277	12824	3509	
السلع الاستهلاكية	17	10	9773	8275	722	9312	2552	
المجموع	64974	62954	51067	46226	3992	43594	11700	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر.

2- تطور الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية:

يتميز الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية بالسيطرة المطلقة على قطاع المحروقات إذ تستحوذ أكبر من 96% من مجموع الصادرات.

والملاحظ أنه خلال فترة السبعينات فهي تمثل نسبة 69.4% سنة 1970 وارتفعت إلى 98% سنة 1985، وهذه الوضعية جعلت المحروقات تمثل المورد المالي الأول والوحيد في الجزائر من العملة الصعبة. الأمر الذي يفسر العجز الوحيد المسجل في الميزان التجاري في الثمانينات (1986) أين تزامن انخفاض أسعار البترول مع تدهر قيمة الدولار الأمريكي، وقد بلغت نسبة المحروقات في سنة 1990 نسبة 96% وفي السنة الموالية لوحظ ارتفاع كبير جدا بسبب اندلاع حرب الخليج وارتفاع أسعار البترول، وارتفعت النسبة إلى 219% وفي سنة 1998 حدث تراجع في قيمة الصادرات من المحروقات، إذ بلغت 5666161 مليون دينار جزائري بعد ما كانت 7626304 مليون دينار جزائري سنة 1997 والسبب هو تدهور أسعار النفط بسبب الازمة الاقتصادية التي حلت ببعض الدول سنة 1998، وفي سنة 2001 بلغت الصادرات الجزائرية من المحروقات 1428986 مليون دينار جزائري ارتفعت بسبب ارتفاع النفط في الأسواق العالمية أما باقي السلع والمنتجات فهي بنسب ضئيلة جدا ومن بينها المواد الغذائية فقد بلغت قيمتها 2265 مليون دينار جزائري و1159 م دح خلال سنوات 1994/1993 على التوالي، ورغم ضعف النسبة إلى قيمة الصادرات من المواد الغذائية بقيت تسجل زيادات محتشمة إذ قدرت بقيمة 2044803 م دج، 4749 م دج، 53271 م دج في السنوات 2002، 2004، 2006 على التوالي.

ومن بين المواد الغذائية التي تصدرها الجزائر نجد سنة 2006 صدرت ما قيمته 1433 م دج بمور طازجة نوعية دقلة نور أي حوالي 27% من الصادرات الغذائية أما خلال السنوات 2008-2009 حافظ الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية على تركيبته، والذي يتميز بالسيطرة المطلقة للمحروقات بنسبة 98% ههي معرضة لأخطار تذبذبات وهزات الأسواق العالمية بفعل الازمات التي تحدث من حين لآخر وما لها من انعكاسات سلبية على سعر النفط وخلال السنوات 2010 إلى غاية 2013 فالملاحظ أن الصادرات خارج قطاع المحروقات في ارتفاع مستمر على عكس صادرات المحروقات التي تشهد حالة عدم الاستقرار أما في سنة 2014 فالملاحظ أن الصادرات من المحروقات تراجعت بشكل معتبر على عكس الصادرات خارج نطاق المحروقات فقد ارتفعت ثلاثة اضعاف مقارنة بسنة 2013.

الفصل الثاني دراسة تحليلية لأثر سعر صرف الدينار على الميزان التجاري

أدى تواصل انخفاض متوسط سعر النفط في 2016، بعد الانخفاض الحاد في 2015 إلى عجز جد معتبر في الحسابات الخارجية وحسابات المالية العامة، فأدى انخفاض الصادرات من المحروقات إلى عجز الحسابات الجارية والاجمالية لميزان المدفوعات بحوالي 26 مليار دولار أي ترجع طفيف مقارنة بسنة 2015 نتيجة لذلك استمرت تآكل احتياطات الصرف في سنة 2016 لتنتقل قيمتها من 144.1 مليار دولار إلى 114.1 مليار دولار.

وفي نفس الوقت تسبب التراجع في الإيرادات الضريبية الناجمة عن المحروقات بعجز الخزينة العمومية لما يقارب بـ 13.5% من إجمالي الناتج الداخلي مقابل 15.3% في سنة 2015.

تم تمويل هذا العجز في حدود 58% من خلال صندوق ضبط الإيرادات الذي بلغ قائمة حده الأدنى في نهاية سنة 2016 إلى 740 مليار دولار.

وإن بقي النشاط الاقتصادي الإجمالي قويا نسبيا في 2016 فيعود ذلك إلى التحسن الملحوظ في قطاع نشاط المحروقات الذي نما بمعدل 7.7% مقابل 0.2% سنة 2015، بالمقابل فإن النمو خارج قطاع المحروقات الذي كان قويا طوال 14 سنة بمتوسط سنوي يفوق 6% فقد شهد تراجعا واضحا في سنة 2016 ليبلغ 2.3%

- جدول رقم (12): تطور هيكل الواردات الجزائرية 2014-2019:

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الطاقة	85362	33081	27917	3462	9829	8314
مواد غذائية	323	329	327	19	100	100
المواد الأولية	110	105	84	84	19	19
المواد نصف المصنعة	2350	1685	1299	173	461	346
التجهيزات الصناعية	15	17	53	6	16	10
السلع الاستهلاكية	10	11	18	2	7	9
المجموع	61170	35228	29698	3670	10432	8798

المطلب الثالث: مقارنة تطور سعر صرف الدينار الجزائري مع الصادرات الجزائرية:

كما قلنا سابقا هناك علاقة وطيدة بين سعر الصرف والميزان التجاري الذي يشمل كل من الصادرات والواردات من خلال هذا الجدول سنبرز تطور كل من سعر الصرف والصادرات.

المبحث الثالث: المشاكل والآفاق للتجارة الخارجية وسعر الصرف الدينار:

لقد تبنت الدولة الجزائرية برنامجا إصلاحيا كثيفا من أجل إعادة النظر في المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري في مختلف المجالات (السياسات النقدية، سعر الصرف، التجارة الخارجية أو الميزان التجاري).

فالإقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى هو إقتصاد ريعي إذ تعتمد معظم صادراته على قطاع المحروقات.

المطلب الأول: المشاكل و الصعوبات على مستوى سياسة سعر الصرف:

يعاني الإقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا من العديد من الصعوبات والآفات هذه الأخيرة منعتة من تحقيق معدلات نمو والتنمية الاقتصادية ومما يجعله يتقدم وأهمهذه المشاكل:

أولاً: السياسة النقدية: إن السياسة النقدية في الجزائر لا تتمتع بالاستقلالية التامة، فمعظم السياسات النقدية المتبعة أو الصادرة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا هي ناتجة عن الاتفاق مع صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، فقد قامت الجزائر بترتيب مجموعة من السياسات بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي والمتعلقة بالتوازنات الاقتصادية الكلية بغرض الحد من السياسة المالية التضخمية والسماح لكل من أسعار الفائدة وأسعار الصرف بالتغير مع قوى السوق.

كما تبنت العديد من السياسات بالاتفاق مع البنك الدولي وهي موجهة لتحقيق إقتصاد حر، فهذه الهيئات المالية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) هي التي تفرض على الجزائر تطبيق السياسة النقدية وذلك بما يتماشى مع أهدافها. وبذلك يمكننا القول أن السياسة النقدية في الجزائر هي تابعة يتحكم فيها صندوق النقد الدولي.

ثانياً: الصرف الأجنبي: (سعر الصرف)

إن أهم المشاكل والصعوبات التي تواجه سعر الصرف الجزائري هو ظهور السوق الموازية للعملات الأجنبية حيث كان التحديد الإداري للدينار قبل الإصلاحات لا ينسجم كلياً مع تدهور القيمة الداخلية له فأدى السعر المرتفع والغير الحقيقي للدينار في السوق الموازية يفوق نظيره في السوق الرسمية.

كما أن الجزائر بجميع المراحل الت مر بها نظام الصرف في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا لم تتخذ السياسة الصحيحة في سعر الصرف.

كما تعاني أيضا من التضخم بمعدلات عالية هذا الأخير يؤثر سلباً على تحديد سعر الصرف وهو ناتج عن لجوء الدولة أو بنك الجزائر إلى عملية الإصدار النقدي دون تطور أو زيادة في معدلات الإنتاج من جهة أخرى.

ثالثاً: المشاكل و الصعوبات على صعيد التجارة الخارجية:

الفصل الثاني دراسة تحليلية لأثر سعر صرف الدينار على الميزان التجاري

يعاني الميزان التجاري الجزائري من اختلالات كبيرة (عادة ما تكون عجز)، وذلك بسبب الفارق الكبير بين الصادرات والواردات، فالواردات الجزائرية تفوق صادراتها التي تعتمد بنسبة كبيرة على صادرات المحروقات فالإقتصاد الجزائري يعاني من تبعية مفرطة لعائدات المحروقات التي تشكل 93% من إيرادات البلاد من النقد الأجنبي وبهذا فإن الميزان التجاري الجزائري دائما ما يكون في حالة عجز فالتجارة الخارجية الجزائرية هي تجارة تصدير المحروقات مع غياب شبه التام للمنتجات الصناعية من حيث الكم والنوع.

كما يمثل قطاع الصادرات خارج نطاق المحروقات نسبة ضئيلة تقدر ب 3% في مساهمة في الصادرات الوطنية حيث يعاني القطاع الصناعي خارج المحروقات من مشاكل عديدة على الصعيد الاقتصادي والتنظيمي والمؤسسي. لذلك وجب على الجزائر وضع سياسة اقتصادية كلية تمس أو تأخذ بعين الاعتبار كل من السياسة المالية والسياسة النقدية، سياسة سع الصرف.

المطلب الثاني: آفاق التجارة الخارجية وسياسة سعر الصرف.

عملة الجزائر على تبني استراتيجية تقوم بمهمة ترقية الصادرات خارج المحروقات لفك عملية الاعتماد على إيرادات البترول وتأمين المسار التنموي للجزائر مستقبلا وتعتمد هذه الاستراتيجية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعملية الخصخصة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولاً: سياسة الجزائر في مجال سعر الصرف:

تمر العملة المحلية "الدينار" بأزمة غير مسبوقة من التراجع الحاد رافقها ارتفاع كبير في العديد من الجوانب و يتوقع قانون الموازنة لسنة 2021. أن متوسط سعر صرف الدينار 142 دينار لكل دولار و 145 عام 2023. و تتوقع السلطات إنخفاض بواقع 5 بالمئة من قيمة العملة المحلية خلال الأعوام الثلاثة القادمة و سبب التراجع في قيمة العملة هو بسبب تقلص إيرادات البلاد من النقد الأجنبي ، إذ يعاني الإقتصاد الجزائري من التبعية المفرطة للمحروقات من أبرز و أهم الحلول الذي يمكن الاعتماد عليها لإيقاف تدهور قيمة العملة التعويم النهائي خلال فترة محددة لها بداية و نهاية

إتخاذ سياسة إقتصادية كلية إذ يجب في السياسة الاقتصادية مراعاة ثلاثة أدوات و هي السياسة المالية و السياسة النقدية و سياسة سعر الصرف ، حيث أن الأولى تغطي أمور مثل : نظام الضرائب ، و أساليب أخرى لتعبئة الموارد ، و طرق الانفاق إلخ ، بينما تعني السياسة النقدية بأسعار الفائدة و مستويات الإئتمان ، كما أن إدارة أسعار الصرف للعملة المحلية في الإقتصاديات المفتوحة يمثل عنصرا هاما من إدارة الإقتصاد الكلي

ثانيا: استراتيجية الجزائر في تنمية الصادرات خارج المحروقات:

1. تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الفصل الثاني دراسة تحليلية لأثر سعر صرف الدينار على الميزان التجاري

يسعى البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية التي تشغل أكثر من 20 عام التي تشرف عليها وزارة الصناعة إلى دعم ومرافقة المؤسسات الصناعية العمومية وذلك بتكليف جميع مكوناته من أنشطة مالية، مصرفية... الخ. والهدف من تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو مساهمة في العملية الإنتاجية من خلال توفير المواد الأولية اللازمة وتحقيق التكامل بين إنعاش الاستثمارات الإنتاجية وتوجيه القطاع الخاص وخلق مناصب شغل وإنعاش الاستثمارات الإنتاجية ونوجها للقطاع الخاص نحو الاستثمار الإنتاجي وإمكانية مشاركة الخواص في رأس مال الشركة. ويهدف هذا البرنامج إلى تشجيع المؤسسات الصناعية من خلال تدابير مالية معينة (مثلا الإعفاء الضريبي) من أجل تحديث أدوات إنتاجها وتوجهها نحو ابتكار أساليب إنتاجية تسمح لها بالمنافسة زيادة أو رفع من الوتيرة التنافسية بين المؤسسات الصناعية مما يجعلها تصبو نحو تحقيق الأفضل (إنتاج منتجات ذات جودة عالية)

2. استراتيجية دعم الخصوصية:

بادرت الجزائر إلى سن ترسانة هائلة من القوانين لتطبيق عملية الخصوصية ففي سنة 1995 ظهرت أول تعليمة تناولت مسألة الخصوصية والهدف من الخصوصية هو الحد من الاحتكار وتحسين نوعية الإنتاج

- تقليص العجز في الميزانية العامة من خلال زيادة الإنتاج وتحسينه.

- تقليل التفاوت الكبير في توزيع الثروة

- تخفيض الديون الخارجية

- تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي

فمسار الجزائر في الخصوصية عرف تقدما جيدا فالخصوصية عن طريق التصفية ضمنت حوالي 1200 مؤسسة.

- استقلالية التسيير ضمنت أكثر من 1800 مؤسسة اتخذت من حيث الشكل شركات ذات أسهم.

- عقود الشراكة عرفت تطورا كبيرا في قطاع المحروقات.

أما بخصوص فروع الأنشطة فالحبوب يستحوذ على 60% من حصة السوق أما المشروبات فيستحوذ القطاع الخاص على 100% من حصة السوق

بالإضافة إلى ذلك سمحت الخصوصية في الأسفل للقطاع الخاص في الاستثمار في عدة قطاعات النقل البري، النقل الجوي، البنوك، التأمينات، الصناعة التحويلية، الصناعة الغذائية، الخدمات الصحية.

3. استراتيجية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

أصبح موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول النامية موضع اهتمام الخبراء فالجزائر تسعى من أجل التطور في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر فقد خطت خطوات مهمة وقطعت أشواط كبيرة في تهيئة المناخ الاستثماري الملائم للاستقطاب.

فالاستثمارات الأجنبية لها تأثير غير مباشر على البلد المضيف وذلك بفضل الاندماج الدولي المتزايد، تحسين مستويات التأهيل لليد العاملة، تطوير قدرة امتصاص المعارف العلمية والتكنولوجية للاقتصاد الوطني، كما يؤثر

الفصل الثاني دراسة تحليلية لأثر سعر صرف الدينار على الميزان التجاري

الاستثمار الأجنبي على تكوين رأس المال البشري نتيجة ليس فقط للعلاقات بين الشركات الأجنبية والمحلية وإنما أيضا نتيجة السياسات التي تضعها السلطات العمومية لتحسين مستوى رأس المال البشري، فالعمال الذين يعملون في شركات أجنبية تتحسن مستوى كفاءتهم بسبب الاحتكاك وامتصاص المعارف العلمية.

كما يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حركة رؤوس أموال طويلة المدى، وهذا ما يضمن دخول رؤوس الأموال، مما يتيح ويسمح بإعطاء إمكانيات كبيرة لتشجيع استثمارات إضافية تمس باقي القطاعات الأخرى، وجل بالعمالة المؤهلة وكبار المستثمرين ودخول العملة الصعبة.

وبذلك وجب على الجزائر تهيئة المناخ الاستثماري في الجزائر وذلك من خلال منحهم حوافز تمويلية والتي تتمثل في تقديم تسهيلات للحصول على قروض والمساعدات المالية.

الحوافز المالية: تتمثل في الإعفاءات الضريبية، الضمانات، القروض الداعمة للاستثناءات من رسوم الاستيراد على المواد الخام.....إلخ.

حوافز غير مباشرة: تتمثل في تزويد الشركات بالأراضي أو منحها مركزا احتكاريا، بالإضافة إلى إعفائها أحيانا من تطبيق قوانين العمل السائدة والمعمول بها في المشروعات الوطنية.

أعلنت الجزائر عن نموذجها الجديد للنمو الاقتصادي في 2030، والذي لتركز على إصلاح النظام الضريبي لتحقيق المزيد من الإيرادات وتقليص الاعتماد على الصادرات الطاقية وتقول السلطات الجزائرية أن البلاد فقدت أكثر من نصف مداخيلها من النقد الأجنبي وأهم النقاط الهامة في هذا النموذج الاقتصادي الجديد

. تنويع وتحول الاقتصاد الجزائري وتحرره من التبعية المفرطة وذلك بالاعتماد على القطاع الزراعي وتطويره وتطوير الصناعات التحويلية

. أوضحت أنه في الفترة الاخيرة ما بين 2020 و2030، أنه يجب المضي في مسار مستدام للناجح الداخلي خام المحروقات في حدود 6.5 بالمئة سنويا

. وجوب إسهام الصناعة التحويلية في القيمة المضافة للناجح من 5 إلى 10 بالمئة بحلول سنة 2030، يرافقها تحديث القطاع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي

. تنويع الصادرات من أجل دعم النمو الاقتصادي.

من خلال هذا الفصل حاولنا تتبع مختلف جوانب وحيثيات مسار تطور كل من سعر صرف الدينار الجزائري والميزان التجاري

حيث شهد سعر الصرف الجزائري العديد من المراحل كان بدايتها من نضام الصرف الثابت وصولا إلى التعويم المدار حيث كانت هذه المراحل تتماشى وتتوافق مع الوضع الاقتصادي السائد في ظل غياب سياسات صرف واضحة كما

عرف العديد من الاختلافات و التخفيضات خاصة في فترة الاصطلاحات فرضها صندوق النقد الدولي كما تعد احتياطات الصرف الداعم الأساسي لسعر صرف الدينار حيث تتشكل خط الدفاع الاول من خلال اللجوء الى مرونة سعر الصرف تأكله نتيجة ضعف بنية الاقتصاد الجزائري امام الاختلالات الخارجية المتمثلة في عدم استقرار البترول ويتوقف في الميزان التجاري في الجزائر على المداخيل لبترولية إذ تهيمن هذه لمداخيل على إجمالي الصادرات بنسبة كبيرة رغم الإصلاحات الكبيرة التي قامت بها الجزائر (سياسة تخفيض قيمة الدينار) فهذه السياسة التي لجأت إليها الجزائر لم تحقق الأهداف المرجوة (زيادة الصادرات) و ذلك لاعتماد الصادرات الجزائرية على المحروقات في حين ضعف قطاع الصادرات خارج المحروقات.

الختامة

يعتبر سعر الصرف الأداة التي تعتمد عليها اقتصاديات العالم في تفسير الأمور المتعلقة بالتجارة الخارجية، حيث أنه يسهل عملية تبادل العملات الي يتم تحديده وفق آلية ما بتدخل السلطات النقدية فسعر الصرف أحد أهم العوامل في الدولة على مستوى الاقتصاد الكلي وذلك الاتساع الآثار التي تترتب عن تغيير هذا المعدل على الدخل والإنتاج فضلا عن تأثيراته على الميزان التجاري من تدفقات التجارة من الصادرات والواردات

وقد حاولنا من خلال دراستنا أن الجزائر لجأت إلى سياسة التخفيض من قيمة عملتها وذلك من أجل الزيادة في الصادرات والحد من الواردات وبالتالي التحسين من وضعية الميزان التجاري أذ أن نظام الصرف الجزائري مر بالعديد من المراحل بداية بمرحلة الربط بالفرنك الفرنسي نهاية التعويم المدار كما لاحظنا في دراستنا أن الميزان التجاري سجل عجز بعد الاستقلال الى أنه شهد تحسن مستمر خلال السنوات الموالية وذلك لإتباع الجزائر لسياسة معينة اختبار صحة الفرضيات.

من أجل القيام بهذه الدراسة قمنا بوضع فرضيات تحت الاختبار فكانت الإجابة كالتالي:

الفرضية الأولى: مضمونها أن تخفيض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى تحسين رصيد الميزان التجاري من خلال زيادة الصادرات والتخفيض من الواردات ن وهذا ما توصلنا إليه أنه في المدى الطويل التخفيض من قيمة العملة يؤدي الى التحسين من رصيد الميزان التجاري

الفرضية الثانية: رغم ان نظام وسياسات تطور سعر الصرف في الجزائر تشهد تطورات من فترة إلى اخرى لا يزال الميزان التجاري يعاني من العجز في كثير من الأحيان وذلك لاعتماد الصادرات على قطاع واحد ألا وهو قطاع المحروقات

اتبعت الجزائر سياسات عديدة في مجال الصرف الأجنبي بهدف تحسين التجارة الدولية إلا أنها كانت محدودة، كما أنها لا تزال تواجه بالعديد من التحديات وهذا ما تناولناه إذ يرجع هذا إلى طبيعة الاقتصاد الرجعي

نتائج الدراسة

توصلنا من خلال دراستنا إلى:

. شهد نظام صرف الدينار الجزائري عدة تطورات ترمي إلى رفع مستوى الأداء الاقتصادي من أجل تحقيق التوازن في الميزان التجاري

. إن اعتماد الجزائر بالدرجة الاولى على قطاع المحروقات يجعل منه رهينة تقلبات الأسعار العالمية للبتترول

. شكلت سياسة تخفيض قيمة الدينار المحور الأساسي ضمن سياسة الإصلاح الاقتصادي المدعم من طرف صندوق النقد الدولي

. سياسة التخفيض في قيمة الدينار ساهمت في التحسين من وضعية الميزان التجاري خاصة في زيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات.

. على الجزائر تبني استراتيجية من أجل تنمية الصادرات والحد من الواردات (الصناعات التحويلية، سياسة اقتصادية كلية).

. حتى تكون سياسة سعر الصرف فعالة، على الجزائر التخلص من الاقتصاد الريعي

المراجع

الكتب والمؤلفات:

- . السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الدولية، الدار الجامعية، مصر 2009.
- . بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للنشر، لبنان. 2003.
- . بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، دار المنهل اللبناني، ط1 2009.
- . بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسة النقدية، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية 2017.
- . سامي خليل، الإقتصاد الدولي، أسواق الصرف الأجنبي و هيكل ميزان المدفوعات، دار النهضة ، القاهرة 2007.
- . سامي عفيف حاتم، دراسات في الإقتصاد الدولي ،المنابر الدار المصرية اللبنانية.
- . سمير فخري نعمة، العلاقات التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وإنعكاساتها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان 2011.
- . سلايمية ظريفة، محاضرات في إقتصاديات أسعار الصرف، جامعة 8ماي قالمة 2016/2017.
- . زينب حسن عوض الله، الإقتصاد الدولي، العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، الدار الجامعية الجديدة، مصر 2004.
- . عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته غي ظل الصدمات الاقتصادية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان 2011.
- . فيلح أحسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة وراق للنشر والتوزيع، الأردن 2004.
- . محمد دويدار، محاضرات في الإقتصاد الدولي، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر 2003.
- . محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر 2007.
- . هوشيار معروف، تحليل الإقتصاد الدولي، دار جريز للنشر والتوزيع، عمان 2006.
- الأطروحات والرسائل:**
- . آيت يحي سمير، التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد تنمية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2013/2014.
- . بريس خليفة، دراسة تحليلية قياسية للميزان التجاري في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة ال جزائر 3، 2012/2013.
- . بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تسيير 2013/2014.
- . بضياف صالح، آداء وسيط التبادل التجاري على وضعية الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر، جامعة البليدة 2، 2010.

- . بن نيني محمد، دراسة قياسية حول أثر بعض المتغيرات النقدية على سعر الصرف، مذكرة ماسار أكاديمي، الجزائر 2015/2014.
- . بغداد زيان، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران 2013/2012.
- . حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة 2016/2015.
- . حدادي عبد اللطيف، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه 2017/2016.
- . دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان الجاري وسبل علاجها، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011/2010.
- . عبد الله ياسين، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران 2014/2013.
- . عبد الحميد مرغيت، أزمت أسعار البترول في البلدان المصدرة للنفط في ظل الصدمة النفطية الزاهنة والحاجة إلى نظام نقدي بديل، بحوث اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر 2017.
- . عبد الحميد مرغيت، إدارة سعر الصرف في الجزائر في ضوء التحول نحو نظام الصرف المرن، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف 2018/2017.
- . فاطمة الزهراء بن حمودة، أثر تقلبات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية، جامعة الجزائر 2013.
- . ماجدة مدوخ، فعالية السياسات النقدية في تحقيق الإستقرار النقدي في ظل الإصلاحات الزاهنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل 2003/2002.
- . منصوري الحاج موسى، أثر سعر الفائدة على أداء اوراق المحفظة المالية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر 2008/2007.

المجلات والمؤتمرات:

- . تيجاني بالرقى. أمين راشدي، أثر تغيرات سعر صرف العملات الاجنبية على القوائم المالية وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي 21، مجلة البشائر الاقتصادية المجلد الثالث . العدد 1.

منال جابر . مرسي محمد، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار في سعر الصرف في مصر، المجلة العلمية الإقتصاد والتجارة.

. عبد الحق بوع تروس، تقنيات مخاطر إدارة الصرف، مؤتمر إدارة المخاطر وإقتصاد المعرفة، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة.

. سعدون حسين فرحان، أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة، مجلة تنمية الرافدين، العراق، 2009.

. محمد راتل، الدينار الجزائري بين اسلوب المرونات وإعادة التقييم، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، ع4، الجزائر. 2006.

. كمال عياشي، أداء النظام المصرفي في الجزائر في ضوء التحولات الإقتصادية مجلة العلوم الإنسانية 2016.

التقارير

. تقرير بنك الجزائر 2014.

. تقرير بنك الجزائر 2017.

. تقرير بنك الجزائر 2019.

المراجع بالغة الأجنبية:

Chang youngkim .the exchang rate effct on diffrent type of foriegne direct investmentuniversity of oragengraduatescool .

Yacine ci lakhdargharbi .the relationship between the dinnarexchang rate and macroeconomic variable in

Youssef debboub le nouveau mecanizmeeconomiquealgerien office des publications universitaire. alger 2000

الغرض من هذه الدراسة هو توضيح العلاقة الموجودة بين التغيرات في سعر الصرف و الميزان التجاري و تأثير سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية التي جاءت في إطار الإصلاح الهيكلي و دورها في تقليص العجز في الميزان التجاري و ذلك من خلال مقارنة تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار و اليورو و مقارنتها مع الصادرات.

و توصلت الدراسة إلى أن السياسة المتبعة في الجزائر لم تكن فعالة في تصحيح الخلل في الميزان التجاري و هذا راجع إلى طبيعة الإقتصاد الجزائري الريعي إذ تركز جل صادراته على المحروقات هذه الأخيرة تخضع تسعيرها لمنظمة الأوبك

الكلمات المفتاحية : سعر الصرف . الميزان التجاري . تخفيض قيمة العملة . رفع قيمة العملة .

Resume

Le but de cette étude est de clarifier la relation existant entre des changements des taux change et la balance commerciale. Ainsi que d'accentuer des effets du taux Change surtout en ce qui concerne la politique dévaluation de la monnaie locale, qui est entré dans la cadre, du programme de réforme structurel et son Role dans la réduction du déficit dans la balance commerciale par la formulation d'un modèle standard de l'impact de fluctuation de taux change et le Dinnar algerien par rapport de Dollar et EUR sur la balance commerciale

Cette étude est arrivée à ce que la politique de taux de change suivi en algérien na pas été efficace dans la correction du déséquilibre dans la balance commerciale qui se référ a la nature de l'économie national qui est basée les exportations des hydrocarbures évaluées comme L'OPEC.

Les mots clés:

Le taux de change – balance commerciale– dévaluation de monnaie–locale

Réévaluation de monnaie